





فاقسم لكل محل ما يليق به  
فان للرجل حلب للعنق  
شما

و ر ل ه  
٨٨

اعلم الزمانيه كل يوم فلما استد ساعده رمانى  
على القارى

قال النبي عليه السلام الايمان بضع وسبعون شعبة  
اعلاها كلمة لا اله الا الله ادناها اماطة الاذى عن الطريق  
شرح عقايد







Süleymanîye Kütüphanesi	
Kıt.	Hacı Beşir Ağa
Varı	in
Fak Kayı	416

217

17



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

واضافة الفصل الى الرسالة من قبيل طبع  
الماء والحام كبقائه ايضا فالله وفيدان  
الكونه ثم خاتم النبيين وكجوزة التثنية  
ايضا بان الخاتم لما يحيط بالقصر كذا كانت  
طبع كحيط بالرسالة

على  
لخصان جمع الحقيقة وبين كنه الشئ والدقائق  
جمع الدقيقة وبين التي لا تطلع عليها كل احد كذا  
فمن بعض المتأخرين حاشية له

قد اشار الى اربعة الاستدلال في اول الكتاب في قول  
يعود اليه ويحدد جهات اعدائه اشارة الى التلوك  
الاطلس ٢٦ البراعة مصدر ربيع  
الرجل اذا افان اصحابه ثم استعمل لأول شئ  
في لغة الاستدلال غيب العيني انفعو توقف  
الابتداء وفي الاصل طلع كونه الابتداء انشا  
لحق وفي التحقيق سبب لتوقف الابتداء  
لكنه تسمى السبب تبينه كذا في السببية  
حسن

سوفت حصه لعل الفطر  
منقلا زاده

و المراد ببطاقة البشرية هي السبب بطاوع أو إكراه في كل واحد من العلوم والآداب  
 المتصلة بها بما يخص الشخص من العلم والآداب  
 و المراد بالبطاقة البشرية هي السبب بطاوع أو إكراه في كل واحد من العلوم والآداب  
 المتصلة بها بما يخص الشخص من العلم والآداب  
 و المراد بالبطاقة البشرية هي السبب بطاوع أو إكراه في كل واحد من العلوم والآداب  
 المتصلة بها بما يخص الشخص من العلم والآداب

**قوله** المستحق فانه تفرقة بين المقتضى منها ما حصل باليقين وهو الاول والثاني  
والثالث والرابع والنفوذ في مقتضى التعلق بالامور التي لا تدور على الضرر



العلم اربعة انواع علم الحس وعلم  
الهيكل وعلم الجوع وعلم الحسوق  
اما في جانب العلم بان يكون متصور للوجود كما هي ومعرفة بالفضا كما هي واما في جانب العلم  
بان يحصل الكثرة القائمة على الاتصال المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط

اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص معين بالافراط والتفريط بالفضائل  
ويتحقق عن الرزائل وينتهي بتخريب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة مشتركة  
في المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك وينتهي بتدبير المنزل واما علم  
بمصالح جماعة مشتركة في المدينة وينتهي بسياسة المدينة واما النظرية  
فلانها اما علم باحوال لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعلق بالامور كماله  
وهو العلم بالذات والذاتية والافق والافق والافق والافق والافق والافق  
وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة ايضاً لكنه نادر جداً واما علم باحوال لا يفتقر  
اليها بالوجود الخارجي ودون التعلق بالامور وهو العلم بالوسط والوسط والوسط  
والتعليقي واما علم باحوال لا يفتقر اليها بالوجود الخارجي والتعلق بالامور كماله  
وهو العلم بالذات والذاتية والافق والافق والافق والافق والافق والافق  
قسمين بالافقارنا مطلقاً كماله والعقول وما يقارنها لكن لا على  
وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر الامور العامة فسمي العلم باحوال  
الاول الثبوت والعلم باحوال الثاني فلما كلاً وفلسفة اولي واختلوا  
في انه المنطق من الحكمة ام لا فمن جهة خارج النفس كمالها الممكن في جاني  
العلم والعمل جعل منها بل جعل العقل ايضاً منها وكذا من ترك  
الاعتماد في تعريفها جعلها اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيها الاثر  
المعقولات الثابتة التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من قبلها  
بما ذكرناه وهو المشهور بينهم لم يفرق عنها لانه موضوعه وهو العقول كماله

العلم اربعة انواع علم الحس وعلم الهيكل وعلم الجوع وعلم الحسوق

الثانية ليس اعيان الموجودات الماخوذة في تعريفها وقد يقال  
فعلية لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة  
في الخارج على اية التحقيق واجيب بان الامور العامة هناك ليست  
موضوعات بل محمولات ثبتت للاعيان فان قولنا الموجود رايد  
في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجود رايد والمصنف ثبت  
مما لا ينفك عن اقسام الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والتدبير  
في الطبيعي والثالث الذي لا ينفك عن المعنى الاسمي وله شدة احتياج الى الطبيعة  
ولهذا اخره عنه قيل عرض عن الحكمة الرياضية لانه شأني الاكثر  
على الامور الموهومة كماله واثر الموهومة المبحوت عنها في المدينة وعن  
افهم الحكمة العملية بانها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر  
عنها على كل وجه وانتم تفصيل وفيه بحث لانه لا يريد بالامور الموهومة  
ما لا يكون موجوداً في نفس الامر ونجته من التوهم فلما سلمت ايتها الرياض  
عليها اذ لا شك في الكثرة اذا كانت على مركزها فلا بد ان تغرض  
فيها نقطتان لاحركة لهما اتصال وبهما القطبان وانه تغرض بينهما  
دايرة عظيمة في حاق الوسط ويكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة  
وانه تغرض عن جهتها ودايرة صغيرة موازية لهما يكون الحركة عليها  
بطيئة بالقياس اليها بطول متفاوتاً جداً فاما هو اقرب الى القطب  
يكون البطا رماً هو اقرب الى المنطقة فمذه واما مناطه ولم يكن  
موجوداً في الخارج لكننا امور موهومة متجيلة تجسداً صحيحاً مطابقاً

العلم اربعة انواع علم الحس وعلم الهيكل وعلم الجوع وعلم الحسوق

والتابع ليس اعيان الموجودات الماخوذة في تعريفها وقد يقال  
فعلية لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة  
في الخارج على اية التحقيق واجيب بان الامور العامة هناك ليست  
موضوعات بل محمولات ثبتت للاعيان فان قولنا الموجود رايد  
في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجود رايد والمصنف ثبت  
مما لا ينفك عن اقسام الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والتدبير  
في الطبيعي والثالث الذي لا ينفك عن المعنى الاسمي وله شدة احتياج الى الطبيعة  
ولهذا اخره عنه قيل عرض عن الحكمة الرياضية لانه شأني الاكثر  
على الامور الموهومة كماله واثر الموهومة المبحوت عنها في المدينة وعن  
افهم الحكمة العملية بانها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر  
عنها على كل وجه وانتم تفصيل وفيه بحث لانه لا يريد بالامور الموهومة  
ما لا يكون موجوداً في نفس الامر ونجته من التوهم فلما سلمت ايتها الرياض  
عليها اذ لا شك في الكثرة اذا كانت على مركزها فلا بد ان تغرض  
فيها نقطتان لاحركة لهما اتصال وبهما القطبان وانه تغرض بينهما  
دايرة عظيمة في حاق الوسط ويكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة  
وانه تغرض عن جهتها ودايرة صغيرة موازية لهما يكون الحركة عليها  
بطيئة بالقياس اليها بطول متفاوتاً جداً فاما هو اقرب الى القطب  
يكون البطا رماً هو اقرب الى المنطقة فمذه واما مناطه ولم يكن  
موجوداً في الخارج لكننا امور موهومة متجيلة تجسداً صحيحاً مطابقاً







فان قلت قد مر صريحاً ان القول بالانفصال هو الصحيح فاذن لا بد ان يكون  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان

وقد مر حوا ذلك وانما ادوا القابل للجملة يصدق التعريف على  
كل من السهولي والصوره ايضا وهو مرتب على كونه فون  
لان الاجسام مخترعة في العقليات والعنصرات والبعث  
فيه اما من احوال عاينه لها او خاصه لاحديها الضيق القابل للجملة  
الاجسام الى الطبيعة وهي المتبادر عند الاطلاق الى الفهم والكنهه  
على اطلاق الجسم على الطبيعي والتعريف بالاشياء كلفظي وقد يقال  
في الجسم هو القابل للاتباع للشيء فانه كان جوهره فطري وان  
عضوا فطري وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال  
الذي لا تجري ويقال للجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل  
القسمه مطلقا لا طلاقا ولا كنهه او لا واما ولا فرضا والقسمه  
الوهميه ما هو بحسب التوهم جزئيا والفرضيه ما هو بحسب فرض العقل  
كلها فانه قلت لا حاجه الى اقامه الدليل على بطلان هذا الاداء  
لا يتصور شي لا يمكن للعقل فرض قسمه غايه في الباب لم يكون  
المفروض محالا قلت المراد انه لا يقبل القسمه الفرضيه انه العقل  
لا يجوز القسمه فيه لانه لا يقدر على تقدير قسمه ولا شك انه صالح  
للاجزاء لانه لو فرضنا جزئين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من  
تلاقى الطرفين او لا يكون لا سبيل الا ان لا يكون الوسط مانعا  
الاجزاء او متداخله او متداخله او متداخله او متداخله

فان قلت قد مر صريحاً ان القول بالانفصال هو الصحيح فاذن لا بد ان يكون  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان

انفردت بتجديدها في الوضع والجمع بالبداهه والبصر فلا يكون وسط  
ولا طرف وقد مر من الوسط والطرف بهن فثبت كونه القابل  
قائما على احد الطرفين فيه ما به تلاقى الطرف الاخر فثبت ان  
هذا يتلزم انه يكون له نهايتان ويجوز ان يكون شي واحد غير منقسم  
في حد ذاته نهايتان هما عرضيان حالان فيه لانا نقول ان كانت  
النهايتان حاليتين في محل واحد كسب الانشائه فيكون الانشائه  
الى احدهما عين الانشائه الى الاخر فيلزم تلاقى الطرفين وانه  
كانتا حاليتين في محليهما متميزين بحسب الانشائه فيلزم الانقسام  
ولو وهما اذ يمكن ان لا يتوهم فيه شي دون شي كما يشهد به  
البداهه ولانا لو فرضنا جزءا على شئ جزئين فاما ان يلازم واحدا  
منهما فقط او مجموعهما او كل واحد منهما شيئا او واحدا  
منهما وبعضهما من الآخر والاول مح والآخر كونه على المتلقي صحتين  
احد القسمين الاخرين بل احد الاقسام الاخر فيلزم الانقسام  
اي القسم على المتلقي او الكل او ما على المتلقي واخر جزئين لا محاله  
وينبغي ان يعلم كنه هذين الكليتين بدلان على بطلان تركب الجسم  
الاجزاء التي لا تجري وتجزئتها بان يقال لو امكن تركب الجسم من  
لا يمكن وقوعه جزئين جزئين وعلى متلقيا لاحتلاله يقتضي نوعه  
الاختصاص في فرد فعلي فانا سبب ان يقال في صدر البحث فضل في ابطال  
تركب الجسم من الاجزاء التي لا تجري واقول يمكن اقامه الدليلين

اعوان لهم في ابطال ما يدل على السجل وجوده مطلقا وهو ان المتصور بالذات لا بد وان يكون ما يذو من جهة العرف غير ما يذو من جهة  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان

فان قلت قد مر صريحاً ان القول بالانفصال هو الصحيح فاذن لا بد ان يكون  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان  
القول بالانفصال هو الصحيح في كل شيء وحيثما وجد العقل والوجدان

لا يمكن وقوعه جزئين جزئين وعلى متلقيا لاحتلاله يقتضي نوعه  
الاختصاص في فرد فعلي فانا سبب ان يقال في صدر البحث فضل في ابطال  
تركب الجسم من الاجزاء التي لا تجري واقول يمكن اقامه الدليلين



على بطلان وجوده في نفسه بان نفرض **فرض** بين جسمين  
وعلى مطلقهما كما لا يخفى على ذوي الاختصاص **فصل في اثبات**  
**السيولة** ولا حاجة الى اثبات الصورة بل جسمية لانها هي الجوهر  
المتميزة في الجهات الثلاث ووجودها معلوم بالضرورة لكل جسم  
من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين اي جوهرين يحل احدهما  
في الآخر وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو  
نوع من النوع بل جسم جزء آخر حال مع الصورة لجسمية في السيولة  
وبسبب صورة نوعيته وجميع بيانها وقد يقال لحوال اختصاص شي  
بشي بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر  
اعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لا يصدق على حلول احوال  
الجزءات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حتمية والاشارة  
العقلية الى ذات المجزوءة غير الاشارة العقلية الى احوالها فان  
العقل عمية كلاً منها عن صاحبه بل لا يخفى الاشارة العقلية  
بخلاف الاشارة الحسية فانها تنبني الى الحال والحل الحسنيين معا  
الثاني انه لا يصدق على حلول الاطراف في محاطها كالحلول  
النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم التعليل لانه  
الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى الطرف الثالث  
انه يلزم منه ان يكون الاطراف المتداخلة حالاً لبعضها في بعض  
ليس كذلك ويمكن ان يجاب عن التنبأ بذكره بعض الفقهاء

المحققين مما ان الاشارة الى النقطة - الاشارة الى الخط الذي هي  
طرفه فانه الاشارة الى الخط لا يجب ان يكون منطبقه عليه بل الاشارة  
اليه قد يكون امتدادا خطيا موهوما اخذ من المشبه منتزعا  
الى النقطة منه فكان النقطة خرجت المشبه وحركت نحو المشار اليه  
فرسخت خطا ينطبق طرفه على النقطة من المشار اليه وقد يكون  
امتدادا سطحيا ينطبق لخط الازل طرفه على ذلك الخط المشار اليه  
فكان خطا خرج من المشبه فرسم سطحا ينطبق طرفه على المشار اليه  
والفرق بين الاشارتين الى الاول ان الاشارة الى النقطة قصد  
الى الخط بقا والثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح قد يكون  
امتدادا خطيا منتزعا الى النقطة منه فيكون الاشارة الى ذلك  
النقطة قصد او الى الخط والسطح بقا وقد يكون امتدادا سطحيا  
ينطبق طرفه على خط المشار اليه فيكون ذلك مشارا اليه قصد  
وبالذات والنقطة والسطح بقا وبالعرض وقد يكون امتدادا  
جسميا ينطبق السطح الازل هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون  
السطح مشارا اليه قصد او الخط والنقطة بقا وكذا الاشارة الى  
الجسم اما امتدادا خطيا منته الى النقطة منه او امتدادا سطحيا ينطبق  
الخط الذي هو طرفه على خط من ذلك الجسم او امتدادا جسميا ينطبق السطح  
الذي هو طرفه على السطح من الجسم المشار اليه او ينقطع في اقطار المشار اليه  
بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم المشار اليه الطبقا وبجسميا وكما







[illegible]



المعنى بالمهيول لا يحفر عليك انه لا يشعار في هذا الكلام الى  
ان الهيول جوهر محل للصورة والنقير للجامع مذكوره  
بعض المحققين من ان الهيول هو الحداني المتصل في حد ذاته  
لو كانه قائما بذاته لكان تفرق الجسم الى قسمين اعداما  
بشيء بالكلية واجداد الجسمين اخرين وذلك لانه الجسم  
المتصل في حد ذاته اذا كانه زراعين مثلا فاذا طر على  
ان انفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما  
زراع في لا يكون ذلك المتصل الواحد في الذكر كانه زراعين  
بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذا القسمان  
موجودين فيه والا لكانه ذا مفصل بالفعل لا متصلا  
في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلا  
اخران من كتم عدم وانه بدعي البطلان فلا بد هناك من  
شيء اخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين  
ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون  
التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقر بعينه  
موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون  
هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا مع المتصلين منفصلا  
متعددا كل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ  
في نفسه واحدا ولا متعددا ولا منفصلا ولا متصلا بل هو

ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة لا تقبل الانفكاك  
وان كانت قابلة للقسمه الوهميه فلا بد لاثبات المرام من في  
هذا الكلام ودونه خطر القتا وقيل الظ اسقاط لفظ  
البعض من المتن واقول ليس له وجه ظاهر فانك تعلم  
ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام  
القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان تم ان هذا الجسم  
المتصله قابله للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة  
للانفكاك لا كلها متصل واحد وبدزم من هذا اثبات  
المهيول في الاجسام كلها لانه ذلك المتصل المناسب  
الاقتصار على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال  
اي بطر عليه الانفصال فالتقابل للانفصال في حقيقة اما  
ان يكون هو المقدار ابي الجسم التعليق او الصورة المستمرة  
للمقدار او معنى اخر لاسيل الى الاول والثاني واللازم اجتماع  
الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان الاتصال لازم  
للمقدار والصورة فانه اذا اورد الانفصال انعدمت هويتها  
وحدثت هويتان اخران والقابل وما يبره بجبهه جوه  
مع المهيول اذا كانه القبول وجودا او عدا ملكة والانفصال  
كذلك لان المراد منه ما حدثت هويتين او عدم الاتصال  
عامة من شأنه هو فحين ان يكونه القابل معنى اخر وهو

المعنى بالمهيول لا يحفر عليك انه لا يشعار في هذا الكلام الى  
ان الهيول جوهر محل للصورة والنقير للجامع مذكوره  
بعض المحققين من ان الهيول هو الحداني المتصل في حد ذاته  
لو كانه قائما بذاته لكان تفرق الجسم الى قسمين اعداما  
بشيء بالكلية واجداد الجسمين اخرين وذلك لانه الجسم  
المتصل في حد ذاته اذا كانه زراعين مثلا فاذا طر على  
ان انفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما  
زراع في لا يكون ذلك المتصل الواحد في الذكر كانه زراعين  
بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذا القسمان  
موجودين فيه والا لكانه ذا مفصل بالفعل لا متصلا  
في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلا  
اخران من كتم عدم وانه بدعي البطلان فلا بد هناك من  
شيء اخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين  
ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون  
التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقر بعينه  
موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون  
هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا مع المتصلين منفصلا  
متعددا كل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ  
في نفسه واحدا ولا متعددا ولا منفصلا ولا متصلا بل هو

المعنى بالمهيول لا يحفر عليك انه لا يشعار في هذا الكلام الى  
ان الهيول جوهر محل للصورة والنقير للجامع مذكوره  
بعض المحققين من ان الهيول هو الحداني المتصل في حد ذاته  
لو كانه قائما بذاته لكان تفرق الجسم الى قسمين اعداما  
بشيء بالكلية واجداد الجسمين اخرين وذلك لانه الجسم  
المتصل في حد ذاته اذا كانه زراعين مثلا فاذا طر على  
ان انفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما  
زراع في لا يكون ذلك المتصل الواحد في الذكر كانه زراعين  
بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذا القسمان  
موجودين فيه والا لكانه ذا مفصل بالفعل لا متصلا  
في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلا  
اخران من كتم عدم وانه بدعي البطلان فلا بد هناك من  
شيء اخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين  
ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون  
التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقر بعينه  
موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون  
هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا مع المتصلين منفصلا  
متعددا كل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ  
في نفسه واحدا ولا متعددا ولا منفصلا ولا متصلا بل هو

المعنى بالمهيول لا يحفر عليك انه لا يشعار في هذا الكلام الى  
ان الهيول جوهر محل للصورة والنقير للجامع مذكوره  
بعض المحققين من ان الهيول هو الحداني المتصل في حد ذاته  
لو كانه قائما بذاته لكان تفرق الجسم الى قسمين اعداما  
بشيء بالكلية واجداد الجسمين اخرين وذلك لانه الجسم  
المتصل في حد ذاته اذا كانه زراعين مثلا فاذا طر على  
ان انفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما  
زراع في لا يكون ذلك المتصل الواحد في الذكر كانه زراعين  
بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذا القسمان  
موجودين فيه والا لكانه ذا مفصل بالفعل لا متصلا  
في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلا  
اخران من كتم عدم وانه بدعي البطلان فلا بد هناك من  
شيء اخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين  
ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون  
التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقر بعينه  
موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون  
هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا مع المتصلين منفصلا  
متعددا كل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ  
في نفسه واحدا ولا متعددا ولا منفصلا ولا متصلا بل هو

المعنى بالمهيول لا يحفر عليك انه لا يشعار في هذا الكلام الى  
ان الهيول جوهر محل للصورة والنقير للجامع مذكوره  
بعض المحققين من ان الهيول هو الحداني المتصل في حد ذاته  
لو كانه قائما بذاته لكان تفرق الجسم الى قسمين اعداما  
بشيء بالكلية واجداد الجسمين اخرين وذلك لانه الجسم  
المتصل في حد ذاته اذا كانه زراعين مثلا فاذا طر على  
ان انفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما  
زراع في لا يكون ذلك المتصل الواحد في الذكر كانه زراعين  
بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذا القسمان  
موجودين فيه والا لكانه ذا مفصل بالفعل لا متصلا  
في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلا  
اخران من كتم عدم وانه بدعي البطلان فلا بد هناك من  
شيء اخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين  
ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون  
التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقر بعينه  
موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون  
هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا مع المتصلين منفصلا  
متعددا كل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ  
في نفسه واحدا ولا متعددا ولا منفصلا ولا متصلا بل هو



Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, written on aged paper. The text is arranged in several lines, sloping downwards from left to right. The ink is dark, and the paper shows signs of wear and discoloration.

تجارت و جہاز الا تظہر  
الشیء علی ہوا الذی  
یظہر منہ  
بکمال الخیر وادرا  
نفسا علی نفس  
الغفار علی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

منه الى  
الى المكان  
الذي فيه العبد  
سكن من قبل  
بل حلة خاوية

[illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

كروية ، كوكبية ، غنية بالسكر ، طعمها حلو ، رائحتها  
الطيبة والاعطى من جبال الحجاز إلى بلاد الهند  
وهذا ما روي عنده الشيخ الرئيس في كتابه الحاشية .

الشيء على الاستيعاب والاحكام وان  
اراد منه ما لا يكون فيه  
الان الصدق به موجوده في  
الجميع من نفس انفسها  
بالذات فليكن البعد في  
الجميع وان لم يكن فيها انفسها

[illegible]

المضافة

٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

اخلاق  
الحسنة بحسب  
فهم لا يجوز اختلاق

الحمد لله الذي جعل العلم من أجل  
العلماء ليس من أجل العلم بل من أجل  
العلماء

فمن أم خاتمة بطون أم الخاتمة

فصل في  
مقصد هذا الفصل  
في بيان المقصد من  
هذا الفصل  
ان هذا الفصل  
في بيان المقصد  
من هذا الفصل

الحق سبحانه وتعالى  
ما لا يدرك بالحواس  
وما لا يحيط بالافهام  
وما لا ينفذ بالادب  
وما لا ينفذ بالادب  
وما لا ينفذ بالادب

ممنون و شاکر  
دلیل علی الشهداء  
نور افروز

[illegible]



[illegible][illegible][illegible]

A circular, highly decorative seal or stamp, likely a library or ownership mark, featuring intricate calligraphic or geometric patterns. The design is dense and symmetrical, with a central circular motif surrounded by concentric bands of stylized script or floral elements. The overall appearance is that of an ancient or historical artifact, possibly a metal stamp or a woodcut seal.



لانه البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على  
 البعد الاول فيشمل عليها وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادة  
 الثالث المشتملة عليها الابعاد الثلاثة موجودة في البعد الرابع  
 وهكذا الى ما لا نهاية لانه اذا تمهدت هذه المقدمات الثالث  
 فنقول ان امتداد الخطان الخارجان من مبدأ واحد الى غير  
 النهاية لازم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة  
 بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات  
 غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد  
 تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل  
 على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين  
 بعد واحد غير متناه مع كونه مخصوصا بين خاص من قسمة  
 ما دعيناه من الملازمة وان دفع المنع المذكور وقبحه نظر من  
 وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد  
 مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية لاننا لم اذا كان كل  
 جزء من الزيادات الغير المتناهية في بعد يجب ان يكون جميع تلك  
 الزيادة في بعد جواز ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما على الكل  
 المجموع فان كل واحد من الانسان يشبع هذا الرغيف وسيع  
 هذا الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول  
 كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية  
 مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد وقبحه بحسب لانه ان  
 اراد بالمجموع المتناهي فليس ان كل مجموع متناه فهو بعد لكن

لا يلزم

لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان  
 اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهي او غير متناه فلان كل  
 مجموع في بعد الثاني انه لا فائدة في فرض تساوي الزيادات لان  
 البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء  
 كانت الزيادات متساوية او متناقصة او متزايدة لانها  
 زيادة مقدارية وكلما ازداد يزيد المقدار فلما ازدادت الى  
 غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه بالضرورة و  
 قد يقال التزايد على سبيل التناقص لا يفيد اذ لا يجب  
 ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير  
 المتناهية غير متناه لاننا اذا فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل  
 البعد الاصل نصفه ثم نصف نصفه ونزيد على البعد  
 الاصل حتى يكون بعدا او لا ثم نصف نصف نصفه ونزيد  
 على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا وهكذا يمكن تنصيف الباقي الى  
 غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك  
 لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شبه او احدا بل  
 انقص منه واما اذا كان التزايد على سبيل التساوي او  
 التزايد فهو يفيد البطوانا فنقص على الاول لان الشئ موجود  
 في التزايد فاذا علم حصول المطر اعتبر الشئ علم حصوله من  
 التزايد بطريق الاولى بدونه العكس وقبحه بحسب لان الخط  
 وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن خرج جميع الانساق  
 الى الفعل من كونها خرج جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible][illegible][illegible][illegible]



[illegible]

امعيت الصوفية راه و ذلك في سنة  
الحسين بن علي بن الحسين

[illegible]

مخطوطات  
مخطوطات  
مخطوطات



١٠٠  
 في ان الصلوة لو كانت قابعة للصلوة في المرات  
 عند ان الصلاة لا تجوز في غير وقتها ولا في غير  
 والصلوة لا تجوز في غير وقتها ولا في غير  
 غير ذلك من غير ان يكون في وقتها ولا في غير  
 فان الصلاة لا تجوز في غير وقتها ولا في غير  
 المقطوع بها الصلاة في غير وقتها ولا في غير  
 فانه لا يجوز الصلاة في غير وقتها ولا في غير  
 ان الصلاة لا تجوز في غير وقتها ولا في غير  
 الصلاة لا تجوز في غير وقتها ولا في غير  
 الصلاة لا تجوز في غير وقتها ولا في غير

[illegible][illegible][illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]





خط  
مستطاب و در حقیقت  
نقش و اوراق  
خط و اوراق  
مستطاب و در حقیقت  
نقش و اوراق  
خط و اوراق  
مستطاب و در حقیقت  
نقش و اوراق



فمن يجوز ان يكون في اليوم في اقل من ٣  
الصدقة اياها حاله في نفسه ان يكون اليوم  
في بعض الايام دون بعض حتى اقل من  
الصدقة اياها فلهذا في خروج ما من غير

والله اعلم بالصواب

مجلس  
تاریخ  
روز  
شماره



الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه  
والله اعلم بالصواب

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]



مختص واعلم انه لا بد من لودل على ان لا تارة الاجسام مبداء  
 فيها واما ان ذلك البداء واحدا ومتعدد فلا دلالة عليه ولعلمهم  
 انما اقتصر على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل بل امتناع  
 لقولهم الواحد  
 الواحد قلنا امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم  
 تعدد الجهات في الواحد والصورة النوعية وان كانت امرافا  
 بالذات لانا متعدي للجهات تقتضي بكل جهة ما يناسبها  
 هاية يرتفع بها الاشتباه في كيفية التلازم المذكور للهيبولي  
 والصورة اعلم ان الهيبولي ليست علة للصورة لانا لا يكون  
 موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لانه ان اراد ان الهيبولي لا تقدم  
 على الصورة نقدا ذاتيا فيرد عليه انه الثابت فيما سبق هو ان  
 الهيبولي يمنع انعكاسها عن الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيبولي لا تقدم  
 على الصورة نقدا ذاتيا واما انها لا تقدم على الصورة نقدا ذاتيا  
 فغير معلوم منه وان اراد انها لا تقدم على الصورة نقدا ذاتيا  
 فبح ان اراد بقوله والعلة المفاعلية للشيء يجب ان يكون موجوده  
 قبله انها يجب تقدمها على العلول بالذات فلم يكن لا يحصل  
 المطر من القدرتين وان اراد انها يجب تقدمها على العلول بالذات  
 فممن فانه الواجب والعقل الاول متساويان بحسب الزمان و  
 الصورة ايضا ليست علة للهيبولي لانه الصورة انما يجب وجوده  
 مع الشكل او بالشكل قبل ان يثبت علة فاعلية للشكل والاشارة  
 الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لانه القابل هو

الهيبولي

هو الهيبولي فلا تقدم بوجوب وجودها الفاض عن العلة المفاعلة  
 على الشكل فوجوب وجودها اماع الشكل ان لم يتوقف عليه او  
 به ان توقف عليه واقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصورة  
 علة فاعلية او قابلية للشكل نفي العلة مطلقا لانه لا يكون شرطها  
 فلا يلزم نفي تقدمها على الشكل وايضا ما بينه فيما سبق هو ان الصورة  
 لو كانت مخصصة للشكل العيين بالعلة الفاعلية المفاعلة لزم  
 الاشارة ان المذكور لانا لو كانت علة فاعلية لزم ذلك بل هو خلاف  
 الواقع وقد يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب حاطة اللد  
 او الحد بالمقدار وتلك الهيئة مشاخرة عن وجود ذلك الحد واللحود  
 وهو مشاخرة عن وجود المقدار الذي هو المحدود وهو مشاخرة عن  
 الجسم المشاخرة عن الصورة لوجوب تاخر الشكل عن الجزء فاذن الشكل  
 مشاخرة الجسم بهذه المراتب فكيف يقال انها مع الشكل او مشاخرة  
 عنه واجاب عنه المحقق الطوسي بانه هذا البيان يفيد تاخر الشكل  
 عن ماهية الصورة لا عن الصورة الشخصية الذي نزع غير عدم تاخر  
 الشكل عن الصورة الشخصية لاحتياجها في شخصها الى التناهي  
 والشكل لا يبعد ان يحتاج الشيء في شخصه الى ما يتاخر عن ماهية  
 الجسم بنسبة الى الالين والوضع المتأخرين عنه فاذن التناهي  
 والشكل غير متأخرين عن الصورة الشخصية من حيث هي شخصية  
 وان كانا متاخرين عن ماهيتها هذا لا اناسب ان يقول لانه  
 الصورة مشاخرة عن الشكل قطعا ولعائل ان يقول احتياج الصورة  
 في شخصها اليها غير معقول لانه ان كان الى الجسم من هذا الزوال شخص



يزواله وليس كذلك فانه الشئ المستخصه العينة باقية  
 مع تبدل افراد التناهر والشكل عليها وان كان الى الكل فذلك  
 بطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلي مثلا الى  
 الصورة لا يفيد تشخصها والشكل لا يوجد قبل الهيولى فهي  
 هي اما متقدمة عليه او معه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى  
 لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على  
 الشكل بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة  
 على الشكل بالذات لانه المتقدم على الشئ المتقدم على ما مع الشئ  
 متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بان  
 المتقدم على ما مع الشئ متقدم على ذلك الشئ لا يظهر صحة في التقدم  
 والسبب الثاني وقد يقال الهيولى على الشكل قطعا بناء على ان  
 لمحق الشكل انما هو مشاركة الهيولى وح لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة  
 فاذا وجود كل منهما عن سبب منفصل هذا مبني على ما رغبوا منه  
 ان المتلازمين يجب ان يكونا احدهما علة موجبة للاخر او يكونا  
 معلول علة موجبة لهما لينتفخ التلازم اذ العلة الموجبة ما يمنع  
 تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزءا خيرا منها  
 فهي مستلزم للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم  
 لهما وهي للمعلول للاخر وبالعكس وهنا بحث لانه ان اعتبر في  
 العلة الموجبة الابداء فلا تخم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة  
 للاخر لم يكونا معلول علة موجبة لهما لزم ان كانا انفرادا احدهما علة  
 للاخر وهو غلط وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى علة فاعلم

على

على تقدير كونها موجبة فلا بد من وصف العلة بالفا على ما سبق  
 مناسب للمقام وليست الهيولى غنية من كل الوجه عن الصورة  
 لاجلنا اننا لا نقوم بالفعل بدون الصورة اسي بدون ما هيته فهي مستحفظ  
 لا بد بتوارد افرادها عليها ولو زال صورة عنها لم يقترن صورة  
 اخرى بها عدت المادة فكل الصورة المتواردة عليها كالدعائم  
 تزال واحدة منها عن السقف وتقام مقامها عادة اخر فيكون السقف  
 باقيا على حاله بنقائب تلك الدعائم وليست الصورة ايضا  
 غنية عن الهيولى من كل الوجه لاجلنا اننا لا توجد دون الشكل  
 المستقر الى الهيولى فالهيولى مفتقرة الى الصورة في وجودها وبها  
 اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات ان الهيولى مفتقرة  
 الى الصورة في البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى فيه  
 لما تبين ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال  
 هذا مناف لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى  
 للعلة الا ما يحتاج اليه الشئ في تحققة فلو افتقرت الهيولى الى الصورة  
 في الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى  
 مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة الشخصية لجواز انتقالها  
 مع بقاء الهيولى والذكر سابقا هو ان الصورة الشخصية ليست  
 علة للهيولى فلا منافات فيه والصورة تقتصر الى الهيولى في شكلها  
 قيل لما تغاير ههنا التوقف فيما لم يلزم دور وادور عليه انه لا يلزم  
 الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة في التشكل  
 وبالعكس اذ يحتاج كل منهما لانها بل في شكلها بالذات



اخرى لاني تشكها وقد يجاب بانها احديهما اذا كانت علة لشكل  
 الاخرى فهي من حيث انها متشخصة يكون متقدمة على شكل  
 الاخرى ومن متشخصاتها الشكل فيدم تقدمها من حيث انها  
 متشكل فلولا انعكس الامر لدار والحق انه الشكل ليس شخص  
 بمعنى انه يغيب الهندية بل بمعنى انه لازم للشخص من حيث  
 هو شخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وبشخصها  
 لا يجوزها ولا يتوهم ان تقدم الذرور بالذات بوجوب تقدم  
 التوازن فان العلة الذرورة لعلوها متقدمة عليه بالذات مع  
 استحالة تقدمه على نفسه **فصل** في المكان وهو المطلق  
 اراد به البعد المجرى عن الآلة واكثر المطلق المطلق على المكان المطلق  
 او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر للجسم  
 المحوي لانه الجسم بكليته في مكانه مالى له فلم يجز ان يكون المكان  
 امر غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصل  
 تنبأه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امر منقسم في جهة واحدة  
 فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو امر منقسم  
 في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحيا  
 عرضيا لاستحالة الجوهرى ولا يجوز ان يكون حالاً في التمكن  
 والا لا تنقل بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا  
 للسطح الظاهر المتكمن في جميع الجهات والالم يكن ماليا فهو  
 السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر المحوي  
 وهذا مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان بعد انقسامها

في جميع الجهات او بالبعد الذي في الجسم بحيث يطبق  
 احدها على الاخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذي هو المكان اما  
 ان يكون امر هو ما يشغل الجسم ويلاؤه على سبيل التوهم وهذا  
 مذهب المتكلمين واما ان يكون امر هو وجوده ولا يجوز ان يكون بعد  
 ما دياقانا بالجسم والايذم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام  
 فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مطلقا  
 لرغمهم انه فطر عليه البداية وصحة بعضهم بالمفطور بالقاف اي بعد  
 له الاقطار ويجب ان يكون جوهر القياس بذاته وتوارد الكمالات  
 عليه مع بقاءه بشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين اعني  
 الجوهر المجردة التي لا تقبل اشارة حسيته والاجسام التي  
 تقبل اشارة تها وهو جوهر كثيفة ووح يكون الاقسام الاولى للجوهر  
 ستة لاختلافه على ما هو المشهور والاول بطل متعين الثاني و  
 انما قلنا الاول بطل لانه لو كان خلافا لما ان يكونه لا شيئا  
 محضا او بعدا موجودا مجردا عن الهيولى لا سبيل الى الاول لانه  
 يكون خلافا اقل منه خلافا فان الخلا بين الجدارين اقل من الخلا بين  
 الدينين وما يقبل الزيادة والنقصان استحالة ان يكون شيئا  
 محضا قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض وجوده  
 فلا يذم منه الوجود الفرضي واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم  
 منه وقد يجاب عنه باننا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما  
 حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض واقول ان اراد التزديد  
 بين الاشياء المحض في الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر العام



جارية بابطال مذهبي المتكلمين والاشراقيين بوجهين  
 ابطال بهما شقي الترديد الاول بالاول والثاني بالثاني فيذكر  
 ان ما ذكره لا يدل على انه ليس لشيء محضاً في نفس الامر و  
 اراد الترديد بين الاشياء في نفس الامر والموجود فيهما به  
 فيتبع دائرة المناقشة في الشق الثاني والسبيل الى الثاني  
 لانه لو وجد البعد الجبري داغماً في الميول كان لذاته غنياً عن المحل  
 والا لكان لذاته مفتقراً اليه وهذا مناف لتجده فاستحال  
 اقتراحه به اي على وجه الافتقار بهف لانه مفتقر اليه في الوجود  
 وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع  
 ان المادية اعراض والمجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين المادية  
 والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان **فصل في التميز كل جسم**  
 عنه جيز طبيعي قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط فانه جسم وليس  
 له جيز على تفسيره اي السطح الباطن من الجسم الحاوي للمماس  
 للسطح الظاهر للجسم المحوي اذ ليس وراءه جسم اخر نعم له وضع  
 ومجاورات بالنسبة الى ما في جوفه وقد يجاب عنه ذلك بان  
 التميز عندهم ما به يمتاز الاجسام في الاشارة للحسية وهو العلم  
 من المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدود عن غيره في الاشارة  
 للحسية فهو متميز وليس في مكان ولا بعد في ان يكون له حالة  
 التي تميزه في الاشارة للحسية عن غيره بطبيعية له وان لم يكن  
 شيئاً من اوضاعه ونسبته بالقياس الى ما تحته امر طبيعياً  
 فان قلت هذا مناف لما مر به المحقق الطوسي في شرح الاشارة

في الخارج  
 من غير  
 ان يكون  
 محضاً

من ان المكان عند القائلين بالجزئية غير التميز وذلك لان المكان  
 عندهم قريب من مفهوم اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتكلم كالارض  
 للسير والتميز فهو عندهم الفراغ التوهم المشغول بالتميز  
 الذي لو لم يشغل المكان خلاه كذا اخل الكوز للماء واما عند الشيخ  
 والجبره من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي للمماس  
 للسطح الظاهر للمحوي قلت المفهوم من كلام الشيخ ان التميز  
 اعلم من المكان حيث قال في موضع من طبيعيات الشفاء  
 لا جسم الا وحقه ان يكون له جيز اما مكان واما وضع وفي موضع  
 اخر منها كل جسم فله جيز طبيعي فان كان ذاك كان جيز  
 مكاناً والا كان وضعاً لانا لو فرضنا عدم تأثير القواسم اي  
 الامور الخارجية كان في جيز معين بالضرورة وذلك للتميز  
 اما ان يستحق الجسم لذاته اولقاسه اي امر خارج وانا فسر القاسم  
 بذلك اذ لو كان المراد منه ما كان تأثيره على خلاف مقتضى الطبيع  
 لم يكن الترديد حاصراً **السبيل الى الثاني** لانا فرضنا عدم تأثير القواسم  
 فتعين الاول فاذن انما يستحقه بطبيعة اذ لا يمكن استناد  
 الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على  
 السوية ولا الى الميول لانها تابعة للجسمية في اقتضاها جيزاً  
 على الاطلاق فتعين استناده الى امر واحد فيه مختص به يعني  
 الطبيعة وهو الموضع فان قلت تأثير الفاعل فيه ان كان من  
 الامور الخارجية التي يفيض خلقه عنها فلا سلم انه عند تخليقه  
 مع طبعه يكون موجوداً فضلاً عما ان يكون حاصلاً في مكان او



او مقتضيا له وان لم يكن منها جازان يكون حصوله في مكان  
معين من فاعله فان الالين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن  
تحقق التأثير في وجود شيء بدون تحقق التأثير فيها هو لازم  
وجوده فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان معين  
لا محالة قلت هذا واراد على القائل بان المكان هو البعد واما  
القائل بانه هو سطح فله ان يمنع ان الالين من لوازم وجود الجسم  
كحاشي الحدود واوردها ان تحلته الجسم مع طبعه وان كان  
ممكنا في الذهن نظر الى ذات الجسم لكنها جازان يكون  
مستحيله بحسب نفس الامر فلا يتشبه الاستدلال بها  
على ان الجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له  
مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر على ذلك التقدير الذي لا يطابق  
الواقع ولا يجوز ان يكون الجسم ما حيزان طبيعيا لانه لو كان  
له حيزان طبيعيا فاذا حصل في احدهما وحل مع طبعه فاما  
ان يطلب الثاني اولا يطلب فان طلب الثاني يلزم ان  
لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا لانه بارب عنه وطلب  
الغيره وقد فرضناه طبيعيا بهف وان لم يكن طالبا للثاني  
يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا لانه ليس طالبا له حين ما  
حلي وطبعه وقد فرضناه طبيعيا بهف واورده عليه بان عدم  
الطلب لكان بسبب انه وجد مكانا طبيعيا اخر لا يتحد في كون  
هذا المكان طبيعيا له فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا  
للكان مطلوبة وقيل بشرح هذا الكلام لو وجد الجسم ما حيزان

طبيعيان

طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما اولا يحصل  
في شيء منهما والكل بطا اما الاول فله واما الثاني فلما ذكره المص  
واما الثالث فلانه ح اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون  
عليه وح اما ان يتوسط بينهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين  
يلزم ميله طبيعا الى جهتين مختلفتين وعلى الثالث الى جهة واحدة  
طبيعا فاذا وصل الى اقر بها عاد الى القسم الثاني وقد بين  
بطلانه واقول لا حاجة لانما كلام المص الى هذا التطويل فان  
محصله انه لو كان الجسم واحد حيزان طبيعيا لكان حصوله  
في احدهما والتالي بطا اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف فكذا المقدم  
**فصل في الشكل كل جسم له شكل طبيعي لان كل جسم**  
**متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل له شكل طبيعي فكل جسم**  
**له شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلهام واما ان كل متناه**  
**فهو متشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا**  
**ما فيه فنذكر وانما قلنا ان كل متشكل له شكل طبيعي لانا لو فرضنا**  
**ارتفاع القواسم اسي الامور الخارجية لكان على شكل معين وذلك**  
**الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا لو فرضنا**  
**عدم القواسم فاذن هو عن طبعه وهو المظ او رده عليه ان تشكل**  
**بجسم يتوقف على تنامي ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي**  
**تنامي ابعاده ولا يستلزم من حيث هي وما يعض للشيء بواسطة**  
**ليست مستندة الى ذاته ولا لازمة له من حيث هو لا يكون عارضا**  
**له لذاته وهذا بعينه واراد في المكان بمعنى السطح فان حصول**



الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاد وهو امر غريب  
 قطعاً بخلاف المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه موقوف  
 على حصوله وهو وان لم يستند الى ذات الجسم لكنه لازم  
 له من حيث هو **فصل في الحركة والكون** اما الحركة فهي  
 الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج قيل بيانه ان  
 الشئ الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجود والاكتفاء  
 وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجوداً وقد فرضناه موجوداً  
 ههنا فهو اما بالفعل من جميع الوجود وهو الموجود الكامل الذي  
 ليس له حال متوقع كالبارز غائبه والعقول او بالفعل  
 من بعض الوجود والقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة  
 لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة  
 واحدة وهو الكون والفساد كالانقلاب الماء هواء فان  
 الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى  
 الفعل دفعة او على التدرج فهو الحركة واقول فيه بحث اما  
 اولاً فلا يحصل للنفس صفات لم يحصل لها فلها خروج عن  
 القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى تلك  
 الخروج حركة ولا كوناً ولا فساداً واما ثانياً فلا ان الانتقال الى الجدة  
 والفعل والافعال والتي وقع عندهم مع انه ليس كوناً ولا  
 فساداً قال ارسطو للحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث  
 ابي حد من حدود المسافة بفرض لا يكون هو قبل ان الوصول  
 اليه ولا بعده حاصل فيه ويسمى الحركة بمعنى المتوسط بينهما

صفحة شصية

شخصية موجودة في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى مستلزم اختلاف  
 الجسم وحد المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها  
 الى تلك الحدود متباعدة فباستمرارها وسيلانها تفعل في الخيال  
 امر امتد اغيرة فارتبط عليه الحركة بمعنى القطع فانه لا انقسام  
 المتحرك الى الجزء الثاني في الخيال قبل ان يزول نسبتها الى الجزء  
 الاول عنه فيخيل امر ممتد منطبق على المسافة كما يحصل في القطعة  
 النازلة والشعلة الجواله امر ممتد في المشي كغير ذلك  
 خطا او دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم لان  
 المتحرك مالم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا وصل  
 فقد انقطعت الحركة واما الكون فهو عدم الحركة عما يشانه  
 ان يتحرك فالجبروات لا يتغير متحركة ولا ساكنة اذ ليس  
 من شأنها الحركة والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل الكون  
 هو الاستقرار زماناً فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل تضاداً  
 وكل جسم متحرك فله متحرك غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما  
 هو جسم كان كل جسم متحركاً على الدوام فالتالي كاذب  
 ومقدم مثله ثم الحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة اقسام  
 معنى وقوع الحركة في المقولة هو ان الموضوع يتحرك من نوع تلك  
 المقولة الى نوع اخر منها او من وصف الى وصف او من فرد الى فرد  
 حركة في الكم كتموهو او زيادة حجم الاجزاء الاصلية للجسم باينضم  
 اليه ويندخل في جميع الاقطار على سبيل طبيعية بخلاف الشئ فان  
 زيادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية في بعض الحيوانات من التولد



من النبي كالعظم والعصب والرباط والرائدة فيه هي المتولة من الدم  
كاللحم والشمع والسمن والذبول هو انتقاص حجم الاجزاء الطبيعية  
للجسم بما يفصل عنه في جميع الانظار على نسبة طبيعية بخلاف  
النزال فانه انتقاص عن الاجزاء الزائدة وقد عده العلامة في شرح  
القانون السمن والنزال ايضا من اقسام الحركة الكمية وههنا  
بحث اذ الحركة في مقولة تستدعي امر او احدا بعينه يتوارد عليه  
افراد تلك المقولة وظاهر ان افراد المقدار في النمو والذبول  
لا يتوارد على شيء واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو لم يوضع  
لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يوضع لما كان المقدار  
الصغير مع امر اخر منضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار الصغير  
سواء كان متصلا واحدا او لا وكذا المقدار الصغير في الذبول  
لم يوضع لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يوضع  
لما كان له المقدار الكبير فمحلا المقدار الصغير والكبير في حالتى النمو والذبول  
متغيران فليكن الحركة الكمية وكذا الحال في السمن والنزال  
فمنحصر في التحلل والتكاثف وارادوا بالتحلل ههنا ان يزيد  
مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره بالتكاثف ان ينقص  
مقدار الجسم من غير ان يفصل عنه جزء وقد يطلق التحلل على  
الانتقاش وهو ان يتباعد الاجزاء ويبدا عليها جسم غريب  
كالقطن النفوش والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب  
الاجزاء بحيث يخرج ما بينهما من الجسم الغريب كالقطن النفوش  
بعد نفثه وقد يطلقان على رقة القوام وظففته وما دل على محققتهما

ان القارورة الضيقة الاس اذ اكبت على الماء فلا بد دخلها فاد  
مضيت مصا قوا ثم كبت عليه دخلها وما ذلك بخلا حدث  
فيها بالمص لا متناعه بل لان المص اخرج بعض الهواء وحدث  
في الهواء الباقي تخلفا فكبته حجمة بحيث يشغل مكان الخارج ايضا  
ثم ارجف فيه البرد الذراع الماء شكافا فصفح حجمة وعاد بطبيعته  
الى مقداره الذر كان له قبل المص فدخل فيها الماء فندرة امتناع  
الحمل كما قالوا وقل النظم ان التكاثف هناك ليس لبرد الماء  
فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة اذ اكبت على الماء  
الخارج جدا يدخل فيها وحركة في الكيف كتحسن الماء وتبرده مع  
بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة استدارة وحركة في الاين  
وبر انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين اخر  
على سبيل التدرج ويسمى نقطة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم  
حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يباين اسي يفارق  
كل واحد من اجزائه الى اجزاء مكانه على التدرج اقول ههنا بحث  
اذا قد علم ما سبق انه الحركة في الوضع هو الانتقال من وضع الى اخر  
ولا نسلم ان ذلك الانتقال منحصر فيما ذكره فان القائم اذا تعدى منزل  
من وضع الى وضع اخر مع انه لا يتحرك على الاستدارة وشبهت  
الحركة الاينية له لا ينافي ذلك والظاهر ان الحركة واقعة في بواني  
مقولات العوض ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض ان ما اشد  
سخونة من ما اخر وحركت في الكيف حتى صار سخونة  
اضعف من سخونة الاخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاقل



اعني الشدة الى نوع اخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا  
وكذلك اذا كان جسم في مكان اعل ثم تحرك في الاين حتى صار  
في مكان اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم اخر ثم تحرك  
في الكرم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على اشرف او مناعه ثم  
تحرك منه الى وضع هو احس او مناعه فقد انتقل لجسم في هذه  
الصورة ايضا من اضافة الى اخرى تدريجيا واما الكس فلان النعماء  
اذا تحركت الى النزول او الصعود فلا شك انه يتغير هيئة احاطتها  
بالتدريج تبعاً لمكانها في الاين واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك  
الجسم من سخونة الى شدة منها بالتدريج تحرك من سخن الى  
اقوى منه كذلك واذا زاد الاستعداد في قابل السخونة اشتد  
السخن وقال الشيخ في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في متى  
دفعيا اذ الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة واحدة  
لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينهما  
هو الا ان فادافرض زمانان يشتركان في انه فقبل ذلك الا ان  
يستمر للموضوع متناه بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستمر  
متناه بالقياس الى الزمان الثاني وذلك الا ان نهاية وجود الاول  
وبداية حصول الثاني فلا تدريج في الانتقال وير عليه ان الفاصل  
بين اجزاء السانة حدود وغير منفصلة فيكون الانتقال من بعض  
تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا ولكن اذا فرض مكانان بينهما  
مسافة منقطة كان الانتقال من احدهما الى الاخر تدريجيا فكلما طالت  
في الانتقال من زمان الى زمان بينهما زمان كالنور والمغرب فانه

يكون

يكون تدريجيا لا دفعا ونقول ايضا ما يوصف بالحركة اما ان  
يكون الحركة حاصلة فيه بالحقبة او لا بل يكون الحركة حاصلة في شيء  
اخر يقارنه فيوصف هذا بالحركة تبعاً لذلك الشيء والحركة النسبية  
الى الاول يسمى ذاتية والنسبة الى الثاني يسمى عرضية والحركة اعراض  
للجسم والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة  
الحركة اقول ان اراد بها مبدأ الميل فلا يلزم قوله اما ان يكون مستفاد  
من خارج اي امر متميز عن التحرك في الاشارة للحسية او لا  
يكون وان اراد به الميل فلا يلزم قوله فان لم يكن مستفاد  
من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون اذ الميل على ما ذكره  
الشيخ في رسالة الحدود كيفية بها يكون لجسم مدافعا لما ينافيه  
وهي عديمة الشعور قطعا فان حملت على الاول فالمراد تحريكها  
وان حملت على الثاني فالمراد ان يكون لمبدأها شعور والعمل على  
الاول اولى بالعبارة فان كان لها شعور قيل مجرد الشعور  
لا يكون في كونه الحركة ارادية كما في الساقط من علوم شعوره  
بسقوطه بل اذا كان لها شعور واردة فهي الحركة الارادية اقول  
بما مدفوع بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور لها  
وان كان للمتحرك شعور واردة وان لم يكن لها شعور  
فهي الحركة الطبيعية وان كانت مستفاد من خارج فهي الحركة  
القسرية فيها اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعة  
المقصور لا العاقل والارز من انعدام انعدامها بل هو معد  
**فصل في الزمان** اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار معين



من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابدا منها وانفقت في الاخر  
والترك الاول ترك الاخذ تكرارة وجدت البسيطة قاطعة  
اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة اكثر منها واما كان  
كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها مكان اي امر واحد غير  
المساقتين والحركتين فتدبر في قطع مسافة معينة بسرعة  
معينة وقطع مسافة اقل منها ببطء معين قال الامام هذا مبني  
على وجود حركتين يبتدآن معا وينتهيان معا وليست  
هذه المعية الا المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات  
الزمان فيلزم الدور وايضا هذا مبني على وجود حركتين احدهما سريع  
والاخرى ابدا ولا يمكن اثبات السرعة والبطء الا بعد اثبات  
الزمان فيلزم دور اخر واجاب بان الزمان هو الوجود والعلم به  
حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام  
والمن بيان حقيقة الخصومة اعني كونه كما ومقدار الحركة ولا شك  
ان العلم بوجود الزمان هو كنه في ثبات المعية والسرعة والبطء  
فلادور واقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة  
والبطء وان توقف على ثبوت الزمان في نفس الامر لكن لا يتوقف  
اعلم بذلك على العلم بهذا حتى يزعم الدور وهذا الامكان قابل للزيادة  
والانقصان فان الحركتين اذا اختلفتا في الاخذ والعركت لتفاوت  
مكانهما وغير لما ثبت ان لا يوجد اجزائه معا بالضرورة قيل لا يلزم  
من اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها واقول فيه نظر اذ لم يثبت  
بعد ان الزمان مقدار الحركة وهي كما انها واقعة في الزمان واقعة في المكان

ولا يلزم

ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء  
الزمان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزائه لكان لحادث في يوم الطوفان  
حادوثا في يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشرائع  
الحاصل في احد حاصل في الاخر فلهذا انما مقدار غير ثابت وهو العنصر من  
الزمان وفي البياحت المشترقة ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر مشترك  
في الخارج غير منقسم هو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالان السبيل  
ايضا والثاني امر متوحد لا وجود له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط تفعل  
الحركة بمعنى القطع كذلك ذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم مثلها  
يفعل سبيلها امر متوحد وبهذا مطابقتها للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة  
لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان وليس كم كانه انما متشابه لانه مطابق  
لحركة المطابقة للمسافة التي تقع عليها الحركة فلو تركب منها تركب الاشياء  
من اجزاء لا يخرج فيكون مقدارا وقيل مقداريته يتوقف على ان يكون كذا هو توقف  
على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو م ولا يخفى اما ان يكون مقدارا  
لهيئة قارة المناسبة يقال لامر قار ولههيئة غير قارة ليقم كنه فان الامر  
القار وهو ما يجتمع اجزائه في الوجود مثل الجواهر مطلقا والاعراض القارة  
كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها لا تشمل الجواهر اذ لا تغاير بينها  
وبين العرض الاعتباري الحصول في الهيئة والعروض والعرض لا يسيل  
الى الاول لان الزمان غير قار ولا يكون قارا لا يكون مقدارا لهيئة قارة و  
سواء يمين ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان  
عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية  
وهي زمانية قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض

الا لا يتحقق الشيء بدون مقداره فهو مقدار  
لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة هي حركة  
فالزمان مقدار الحركة وسبب زيادة بيان  
له في الفلكيات و ص



فانه ليس زمانا لان مقتضى التقدم الزمانى ان يكون التقدم في زمان سابق  
والشاخ في زمان لاحق فلو كان ذلك لتقدم زمانا ازم ان يكون الاس في زمان  
متقدم واليوم في زمان متأخر عنه ونقل الكلام الى ذلك الزمانين ويزم  
ان يكون هناك اذمنة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وانما في بالضرورة وج  
يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده اية غير زمان وقد يجاب بان التقدم  
الزمانى لا يقتضى ان يكون كل من التقدم والمتأخر زمانا بل يقتصر ان يكون السابق  
قبل اللاحق بقية لا يجمع القبل معها البعد فانه هذه القبيلة لا توجد بوزن الزمان  
فان لم يكن تقدم التقدم والشاخ زمانا احتيج فيها الى الزمان وان كان احدهما زمانا  
والاخر ليس زمانا احتيج في الاخر الى الزمان ووجه الاول وان كان كل واحد منهما زمانا لم  
في شئ منها الى زمان زائد عليه وذلك لان القبيلة المذكورة عارضة لا لزمانا اوليا  
وبالذات ولما عدا زمانا بالعرض وقيل بل على ذلك انه اذا قيل وجوده متقدم على وجود  
غيره احتج ان يقال لا اذ قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجوده زائد كان مع الحادوية  
الغداية وجوده مع عدم الحادوية الاخر وذلك الحادوية كانت متقدمة على هذه الحادوية  
واعترض عليه بان انقطاع السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم اما  
هو لانه التقدم على اليوم ما هو في مفهوم لفظه امس كما ان الشاخ عن  
اليوم ما هو في مفهوم لفظه الغد فلو قيل لا اذ قلت امس متقدم على اليوم كان  
كما لو قيل لا اذ قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتأخر وهذا ما يعجزنا  
وكما ان انقطاع السؤال عند قولك كانت في الزمان المتقدم وهذه كانت  
في الزمان المتأخر لا يدل على ان التقدم عرض اول زمان فكذا انقطاع السؤال عند ما ذكرتم  
لا يدل على ذلك فاما قيل على كونها عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاشارة الى الثبوت  
وهذا هو لفظ الاخر فيكون قبل الزمان زمانا متقدم وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده  
بحدية لا يوجد القبيلة فيكون زمانا متقدم وكل بعدية لا توجد مع القبيلة زائدا فيكون بعدا

ان يقال قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك كانت امس وهذه كانت اليوم وكس متقدمة على اليوم لم يعجز ان يقال لا اذ قلت انه متقدم عليه

زمان بفتح العين

فان اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع هذا بناء على ان تعين تلك الجهات بالوجه والظهر واليمين واليسار فلو انقلب الشخص عن سمت قام اليه تبدل الجميع بخلاف الفوق والتحت فان تغيرهما ليس بالعرض ولا يتبدلان بالانقلاب

وقد يكون الفوق والتحت يتبدلان بالعرض لا بالزمان اذ انما يتبدلان على محيط خط الاستواء بحيث يكون البعد بينهما نصف دائرة الاستواء فان الجانب الذي على راس احد هما هو الذي يرد عليه قدم الكائن فيكون فوق كل واحد منهما سفلا سرعة اشياء

**الفصل الثاني في الصلبيات وفيه ثمانية فصول**

**فصل في اثبات كون الفلك مستديرا** او سائيا ان ههنا جهتان لا تبدلان احدهما فوق والاخرى تحت فان القائم اذا كان منكوسا لم يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجليه تحت بل صار راسه من تحت ورجله من فوق بخلاف باقي الجهات فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قداه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع وصار قداه خلفه وبالعكس وبمينه شماله وبالعكس والجهة تطلق على منتهى الاشارة للجهة وعلى منتهى الحركة المستقيمة وبالنظر الى الاول قيل ان جهة الفوق هي محاذ الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة للجهة ومقطعه وبالنظر الى الثاني قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لانه الاشارة اذ انفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها اخذت من جهة التحت متوجة الى مقابلها والمستويان هما سمت وسبب الشهرة اذ ان عاتق وضاقي اما العاتق فهو ان الانسان يجلس فاجبان عليه اليدين وظهره وظهر راسه وقدمه فالجانب الذي هو اقوي في الغالب يسمى يمينه ومقابلها يساره وما يجاذى وجهه قداه ومقابلها خلفه وما يجاذى راسه بالطبع فوقا ومقابلها تحته ولما لم يكن عندهم سوى ما ذكر وقعت اولاهم على هذه الجهات الست واعلموا في سائر الحيوانات ايضا لكسهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورهم بالطبع والتحت ما يقابلهم ثم عموا اعتبارا في سائر الاجسام وان لم يكن

فان قيل ان الفلك الاعظم لا يكون مستويا لانه منتهى الاشارة للجهة ومقطعه وبالنظر الى الثاني قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لانه الاشارة اذ انفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها اخذت من جهة التحت متوجة الى مقابلها والمستويان هما سمت وسبب الشهرة اذ ان عاتق وضاقي اما العاتق فهو ان الانسان يجلس فاجبان عليه اليدين وظهره وظهر راسه وقدمه فالجانب الذي هو اقوي في الغالب يسمى يمينه ومقابلها يساره وما يجاذى وجهه قداه ومقابلها خلفه وما يجاذى راسه بالطبع فوقا ومقابلها تحته ولما لم يكن عندهم سوى ما ذكر وقعت اولاهم على هذه الجهات الست واعلموا في سائر الحيوانات ايضا لكسهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورهم بالطبع والتحت ما يقابلهم ثم عموا اعتبارا في سائر الاجسام وان لم يكن

اراجع الجسم المنسوبة الى الفلك بان يكون جزء منه او اوجهه مثل قوس الكواكب المذكورة فيها والسموات والتدوير والفلك جسم كروي ذو نفس متحرك بالذات على الاستدارة

اعلم ان لنا جهتا مطلقة ومطلقة اخرى اما المطلقة فمن منتزعات الاشياء ومنه فيكون المنفعة احداهما الاخرى على اختلاف القولين والفوق والتحت لا يكونان حقيقة لا يتبدلان اصلا حقا بغير

فان قيل ان راسه من تحت قال السيد الشريف قدس سره في شرح المواضع قد يقال ان راسه الفوق والتحت ما يلي السماء والارض لم يتصور فيها تبدل بخلاف ما اذا نظر ما يلي راس الانسان وقداه بالطبع فانها يتبدلان في شئ اذا قام شخص في فضاء في حيز واحد فان راسه كل شئ وقدمه على نحو الطبيعة مع ان الجانب الذي يلي راسه احداهما من قدم الاخر فيكون ذلك الجانب فوقا بالقاس الى الاول وتحتا بالقاس الى الثاني ويجاب بان قولنا بالطبع ليس صفة للتقدم والارتداد بل هو متعلق بالفعل المذكور ومعناه ان الراس كل شخص وقدمه نسبة لطبيعة مع الية في الاول والقرب ولا شك ان اذا فرضت قدم احد جهتين شخصين حيث راس الاخر لم يكن على الجري الطبيعي بل كان انكساره

فان قيل ان الحركة المستقيمة اه لان الحركة المستقيمة انما تكون للعناصر والعناصر لا تتحرك الا الى احيائها فالتحت كان احياءا في حيز فلك القمر فلا يكون لها التجاوز عن مقعر فلك القمر وايقنا ان فلكا لم يقبل الحزن والالتصام امتنع الحركة الابدية فيها

واما مطلقا فمتناول الاطراف القائمة بكل جسم والجهات الست التي قام مطلقا بجهات متبدل بمرارة

فان قيل ومقابلها تحته اه هذا لم يتجاوز المركز بل يزم ان يكون جهة التحت هي المركز الاول لم يتبدل به لم يزم كونه المركز ثانيا بل يزم ان يكون جهة التحت نقطة نه تحت الفلك الا فلكا يكون سمت التقدم اذ هي المقابل لما يلي راسه بمعنى سمت الرأس



لها اجزاء متميزة على الوجوه المذكورة واما الخاصية فهو الجسم  
يكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم وكل  
بعد منها طرفان فكل جسم جهات ست الا ان اعتبار بعضها  
من بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم فطرفا  
الامتداد الطولي يستقيم بالانسان باعتبار طول قامته  
حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي يستقيم  
باعتبار عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد العميق يستقيم  
باعتبار رجليه قائمه بالقدام والخلف فالا اعتبار الخاص يستعمل  
على الاعتبار العام مع زيادة هي تقاطع الابعاد على القوائم ولا شك  
ان العامة غافلون عنها وان الممكن تطبيق اعتبارهم عليها وان  
بعضهم ان قيام بعض الامتدادات على بعض ما لا يجب في  
اعتبار الجهات واذا لم يغير كانت الجهات غير متناهية لا يمكن  
ان يفرض في جسم واحد بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات  
غير متناهية وكل واحد منها موجود في قيل فيه اشكال لانهم  
قالوا جهة التحت هي المركز الذي هو نقطة موهومة فلا يكون موجودا  
واقول كانهم ارادوا الوجود في نفس الامرات وضع غير منقسم  
في امتداد واحد الحركة ومنى كان كذلك كان الكلف جسما مستديرا  
وانا قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما كانت  
لاشارة اليها فديقال انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة  
من النقط ولا السطوح من الخطوط بل هي متصل في نفسها لا منفصل  
فهي مع انهم جوزوا الاشارة للحسنة الى النقطة المتوهمه في وسط

**قول** ان قام بعض الامتدادات على بعض معنى قيام بعض الامتدادات على بعض ان يكون الزوايا المتعادلة من نقاطها كلها فانما قال المحقق الطوسي في شرح الاشكال كونه الامتدادات اعتبارا هو فيه غير واجب وهو قيام بعض الامتدادات على بعض فانما ان لا بعضه ذلك وانما الخفيات التي هي اطراف الامتدادات عزمت ان تكون جميعها في جسم واحد بل القياس انما لفظة واخره **فصل**

**قوله** في نفس الامراء فيكون جهنم تحت موجوده ايضا لانها موجودة في نفس الامراء لانها متناهية في الارتفاع في نفس الامر فلا يكون اختراعها صفا واعتبارا كحقيقة والبراد بالموجود في نفس الامر اهم من ان يكون موجودا او يكون في الخارج سمي بغير منه انتفاء ذلك الوجود على

الخط والى الخط المتوهم في وسط السطح فلا يلزم كون المثار إليه  
 بالاشارة للحبة موجودا في الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده  
 فيه او وجود المحل الذي يتوهم كون المثار إليه فيه ولا يمكن  
 اتجاه التحرك اليها قبل بالوصول اليها او القرب منها وانافيد الاتجاه  
 بها لا يمكن اتجاه التحرك الى المعلوم يقصد بالحركة تحصيلها  
 في الحركة الكيفية ومحصنا بحثا فبكن فيه ايضا اتجاه التحرك الى  
 المعلوم بالوصول اليه عند القائل بان المكان هو السطح وانما  
 قلت انها غير منقسمة في ذلك الامتداد لانها لو انقسمت  
 ووصل التحرك الى اقرب الجزئين وتحركت فلا يجوز حركته في الجهة  
 لانها ساء اليه الحركة فلو كانت الحركة في الجهة لكانت للجهة مسافة  
 لاجهة وانما هو حقا ما ان يتحرك من المقصد بعني للجهة او الى  
 المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد للجزئين من الجهة و  
 الا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن  
 اقرب للجزئين من الجهة والا لكانت الحركة منه حركة من الجهة اقول انما  
 هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اثرنا اليه  
 واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا التزديد لان انقسام الجهة مستلزم  
 الا يمكن الحركة فيها واذا ثبت هذا ثبت ان وضع للجهة ليس بالذات  
 واللا لكانت جوهر المكان فائزلة لانقسام في جميع الجهات كما  
 وح لا بد لها من امر محدد وتعين وضعها ولا يجب ان يكون قائما  
 بالحد وكما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعنى السطح الاعلى من الفلك  
 الاعظم وان كانت قائمة بالحد والا ان جهة التحت اعني المركز ليست قائمة

للكرك كان الحرك فيها كمنه فبكونه مسافة لاجه طلال  
لوا يقال لو كانت الحرك مسافة الى اسرار واماخذ

نقطة الوسط

الزوايا

نقطة النصف

قوله واذا ثبت ذلك اه اي كونه للجهة موجودة وانفع  
وعنه نقسم في امتدادناخذ الحركة حتمال

فوسر في جمع الجهات او مع انابينا انه لا انقسام يقبل  
امتدادا لاخذ الحركة **طال**

قوله ويعين وضعا اه لان اذا لم يكن وضعا بالذات فلا بد ان يكون هناك ام مجرد ويعين وضعا اذ لو لم يكن هناك  
امر اخر يعين وضعا والمفروض انه لا وضعا بالذات فلا يكون ذات وضع اصلا مع اننا اثبتنا انها ذات وضع هـ



قوله في خلاه اريد بالخلاء البعد الفعلي عن الشاغل  
سواء كان البعد موجودا كما هو مذهب الاشراقيين او موهوما  
كما هو مذهب المتكلمين حكما

قوله ان يكون كراهه ليكون جهة الفوق سطح المحرب ووجه التخت مركز قوه جهة السفله يعني بغير الكري وان امكن ان يتحد  
وجه الفوق بان يكون سطح المحرب جهة الفوق لكن لا يتحد به جهة التخت وكل نقطة سوى المركز يتبدل فلا يصح ان  
يكون جهة اذ جهة التخت لا يتبدل على اسبق بيان قوه ان يصار فتراه وذلك لان اذا امكن ان يتصور ما هو ابعد من جهة  
السفل فاذا فرضنا ان يتحرك من جهة الفوق ووصل لوجه السفلى ثم اذا تجاوز ذلك السفل الى ابعد كان حركة الى جهة السفلى ايضا

قوله بالعكس اي باركان عن الفوق وطالبها  
للتخت بالطبع حكما

وان كان تحدد المركز وتعين وضعه ايضا بالمحدد فنقول  
لجانب ليس في خلاه الاستحالة ولا ملاء متشابه والاولى كانت  
مختلفتين بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجد فيه امور مختلفة بالطبع  
فلا يكون احد هاهنا مطلوبه لبعض الاجسام والاخرى متروكة لذلك  
البعض هذا خطف لان النار والهواء طالبا بالسطح للفوق طالبا  
عن التخت والارض والماء بالعكس فاذا تحددت الجهات في اطراف  
ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه قيل لوجهيه هذا المقام ان  
تحدد الجهات ليس في داخل كمن الملاء المتشابه فاذا هو في اطراف  
ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متحصلة به وقال بعض المحققين

لراد بالملاء المتشابه ملاء لا يوجد فيه امور مختلفة الحقيقة ليكون  
بعضها جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة للاولى وبوجه  
الذي لا يكون متباها لان المتشابهى يوجد فيه حدودا مختلفة  
الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط وانما تعرضوا للملاء المتشابه  
تنبيه على ان اثبات تحدد الجهات لا يتوقف على تناسل الابعاد  
هذا والكلام على كل من التوجيهين لا يخفى عن تحمل كما يظهر باذن  
خال ومي كان كذلك كما يتحد باجسام كرى لان تحدد بها  
اما ان يكون جسم واحد او اكثر فان كان جسم واحد

ان يكون كراهه لان الجسم الذي ليس كرى لا يتحد به جهة  
السفل لان جهة السفلى عاية البعد عن جهة الفوق بحيث  
لا يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد منه والاشهاد على جهة  
السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه فصار فوقا بالقياس لذلك

قوله على ان كانت تحدد اها حاصلا انه لو قال ابدل المتشابه بغير المتشابه لكانت جهة الفوق جهة السفلى  
ان لا يتحد الجهات من جهة الابعاد او لو لم يكن التحدد في الملاء الغير المتشابهى لوجب ان يكون في ملاء متشابه فيكون التحدد موقفا على تناسل الابعاد  
مع ان ليس كذلك لان يمكن تحدد الجهات في الملاء الغير المتشابهى ايضا لان يمكن تحدد الجهات في الملاء (الاجزاء) المتشابه  
المتشابه لان المتشابه لا يوجد فيه امور مختلفة الحقيقة فلذا قالوا ولا ملاء متشابه قولا لا يخفى عن تحراه لان يلزم على التوجيه الاول حذف فضاء  
بل مضامين اعني داخل كمن وعلى الثاني يلزم التعقيد للعنوى لان الانتقال من المتشابه الى العدم المتشابه بعيد جدا وقد اشارنا الى باعث  
التوجيه وهو النقض بالكرة المصمتة وايضا براد على التوجيه الاول ان عدم كونه في داخل كمن المتشابه لا يستلزم كونه في اطراف الملاء  
المتشابه لا يستلزم كونه في اطراف الملاء المتشابه لحوار كونه في داخل الملاء الغير المتشابه اذ في اطراف الملاء الغير المتشابه وعلى الثاني انه  
لا معنى بالمتشابه غير المتشابه بل كلف بكلمة بانه في اطرافه لان غير المتشابهى لا يكون له طرف حكما

حاصل الاول ان تحدد الجهات ليس في كمن الملاء المتشابه  
فهو في نهايات الملاء المتشابه والمتشابه في كمن الملاء المتشابه  
غير المتشابهى ورد عليه انه لا يجوز ان يكون تحدد الجهات  
في كمن الملاء المتشابه اذ في نهايات وخصاها الثاني  
ان التحدد ليس في كمن الملاء المتشابه فهو في نهايات كمن  
ملاء متشابه فان للجهة متنهاى الاشارة الى جهة  
وقول المص خارجة عن الملاء المتشابه لا يلزم  
الانطباق حل كلام المص على الثاني فان التحمل فيه لفظ  
وفي الاول معنوي

قوله قبل توجيه هذا المقام ال قوله وقال بعض المحققين  
قال الشارح في المحاشي حاصل الاول ان تحدد الجهات  
ليس في كمن الملاء المتشابه فهو نهايات الملاء المتشابه  
والمتشابه في كمن الملاء المتشابه ورد عليه انه لا  
لا يجوز ان يكون تحدد الجهات في كمن الملاء الغير المتشابه  
اذا كانت متناهية وحاصل الثاني ان التحدد ليس في كمن  
غير متناهية فهو نهايات كمن الملاء متناه فان للجهة متنهاى  
الاشارات وقول المص خارجة عن الملاء المتشابه لا  
يلزم ولا انطباق حل كلام المص على الثاني فان التحمل  
لفظي وفي الاول معنوي حكما

قوله انما تعرضا اها كان قائلا يقول اذا كان المراد بالملاء  
المتشابه الجسم الذي لا يكون متباها فكان الاشياء  
للقوم ان يقولوا ليس يتحد الجهات في الخلاه والاشياء  
الغير المتشابهى مع انهم لم يقولوا ذلك بل قالوا ان الجهات  
ليس في الخلاه ولا في الملاء المتشابه حكما

قوله على ان كانت تحدد اها حاصلا انه لو قال ابدل المتشابه بغير المتشابه لكانت جهة الفوق جهة السفلى  
ان لا يتحد الجهات من جهة الابعاد او لو لم يكن التحدد في الملاء الغير المتشابهى لوجب ان يكون في ملاء متشابه فيكون التحدد موقفا على تناسل الابعاد  
مع ان ليس كذلك لان يمكن تحدد الجهات في الملاء الغير المتشابهى ايضا لان يمكن تحدد الجهات في الملاء (الاجزاء) المتشابه  
المتشابه لان المتشابه لا يوجد فيه امور مختلفة الحقيقة فلذا قالوا ولا ملاء متشابه قولا لا يخفى عن تحراه لان يلزم على التوجيه الاول حذف فضاء  
بل مضامين اعني داخل كمن وعلى الثاني يلزم التعقيد للعنوى لان الانتقال من المتشابه الى العدم المتشابه بعيد جدا وقد اشارنا الى باعث  
التوجيه وهو النقض بالكرة المصمتة وايضا براد على التوجيه الاول ان عدم كونه في داخل كمن المتشابه لا يستلزم كونه في اطراف الملاء  
المتشابه لا يستلزم كونه في اطراف الملاء المتشابه لحوار كونه في داخل الملاء الغير المتشابه اذ في اطراف الملاء الغير المتشابه وعلى الثاني انه  
لا معنى بالمتشابه غير المتشابه بل كلف بكلمة بانه في اطرافه لان غير المتشابهى لا يكون له طرف حكما

اولا على التوجيه الاول حذف مضاف بل مضامين اعني داخل كمن وعلى الثاني يلزم التعقيد للعنوى لان الانتقال من المتشابه  
الى عدم المتشابه بعيد جدا وقد اشارنا الى باعث التوجيه وهو النقض بالكرة المصمتة وايضا براد على التوجيه الاول ان عدم كونه في داخل كمن  
لا يستلزم كونه في اطراف الملاء المتشابه لحوار كونه في داخل الملاء الغير المتشابه اذ في اطراف الملاء الغير المتشابه وعلى الثاني انه  
لا معنى بالمتشابه غير المتشابه بل كلف بكلمة بانه في اطرافه لان غير المتشابهى لا يكون له طرف حكما

الا بعد ولا يتحد به اي بغير الكري عاية البعد سواء كان البعد داخل  
قوله ان ذلك البعد اعم من ان يكون جهة الفوق والجهة لا يتبدل احد هاهنا بالآخر  
او خارجا بل البعد الخارج لا يتحد به غاية اصلا سواء كان الجسم كرا او لا  
فان كل ما يفرض انه ابعد الابعاد لم يكن ابعدا فيمكن ان يفرض ما هو  
ابعد من ذلك الابعاد فلا يتحد به جهة السفلى بخلاف الكرة اذ يتحد  
بمركزه غاية البعد الداخل فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم  
الكري ايضا لانها جهتان متقابلتان متقابلتان في الغاية بحيث يتحيل  
ان يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن  
المحيط الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لحوار  
ان يفرض قطر المحيط اعظم ما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم  
الكري لما وقعنا على ابلغ وجوه القابلة قلت هما واقعتان  
على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كونه احدهما ابعد الابعاد المفروضة  
عن الاخرى وما كونه كل واحد منهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى  
فلا يمكن قطعاً وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها

ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن بعضها  
في الامتداد الواصل بينهما فهو اقرب من الاخر لكل ما يفرض عاية  
عن بعضها لم يكن عاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب عن البعض  
الاخر والناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا  
عنه فهذا البعد عنه الى ان يجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر  
المحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كره والا لم يتحد جهة  
السفل به فهو كاف في تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه وبقية  
الحا طحشوا لادخل في التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطا بسائر الاجسام

قوله على ان كانت تحدد اها حاصلا انه لو قال ابدل المتشابه بغير المتشابه لكانت جهة الفوق جهة السفلى  
ان لا يتحد الجهات من جهة الابعاد او لو لم يكن التحدد في الملاء الغير المتشابهى لوجب ان يكون في ملاء متشابه فيكون التحدد موقفا على تناسل الابعاد  
مع ان ليس كذلك لان يمكن تحدد الجهات في الملاء الغير المتشابهى ايضا لان يمكن تحدد الجهات في الملاء (الاجزاء) المتشابه  
المتشابه لان المتشابه لا يوجد فيه امور مختلفة الحقيقة فلذا قالوا ولا ملاء متشابه قولا لا يخفى عن تحراه لان يلزم على التوجيه الاول حذف فضاء  
بل مضامين اعني داخل كمن وعلى الثاني يلزم التعقيد للعنوى لان الانتقال من المتشابه الى العدم المتشابه بعيد جدا وقد اشارنا الى باعث  
التوجيه وهو النقض بالكرة المصمتة وايضا براد على التوجيه الاول ان عدم كونه في داخل كمن المتشابه لا يستلزم كونه في اطراف الملاء  
المتشابه لا يستلزم كونه في اطراف الملاء المتشابه لحوار كونه في داخل الملاء الغير المتشابه اذ في اطراف الملاء الغير المتشابه وعلى الثاني انه  
لا معنى بالمتشابه غير المتشابه بل كلف بكلمة بانه في اطرافه لان غير المتشابهى لا يكون له طرف حكما









لانه  
مربع  
ولا طمان

من ابي سبطان انا فاسد الاخرى  
التي في قوله تعالى لا تسكنوا  
البيوت التي كنتم

من ابي سبطان انا فاسد الاخرى  
التي في قوله تعالى لا تسكنوا  
البيوت التي كنتم

لذلك بل يجزى به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان  
لذلك وجب ان يكون بسيطا او لو كان مركبا فاما ان يكون كل من اجزاء  
اي بساطة على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها على شكل  
طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول والا لكان  
كل واحد منهما كريا لانه الشكل الطبيعي للبيسط هو شكل الكرة  
قالوا لانه الطبيعة في الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد  
في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شكل سوى الكرة فيه  
افعال مختلفة فان المصنع في الاشكال يكون جانب منه خطا  
والآخر سطحا والآخر نقطة ولو كان كل واحد منهما كرية لاسمح  
ان يحصل مجموعها سطح كروي متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثاني  
والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منهما او بعضها كرية فيكون طابا  
لشكل طبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة فان تغير الشكل  
لا يخرج عن حركة ابتنية بمقتضى عليك ان التثبت فيما سبق  
استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وللتثبت بهذا  
استحالة ان يكون اجزائه قابلا لها وقد يقال اذا كانت اجزائه  
قابلا للحركة المستقيمة كانت جهات حركتها متقدمة عليها  
وهي متقدمة عليها لتقدم الجرد على الكل فيلزم ان يكون للجهات  
متقدمة عليها فلم يكن محتملا كسرها هفت وفيه بحث اما اول فلان  
جزء الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك  
الى احدي جهتي الفوق والتحت فلم يلزم تحدهما فبطل المحذور  
والجواب انما يجزى بهما دون سائر الجهات واما ثانيا فلانه اللازم

من ابي سبطان انا فاسد الاخرى  
التي في قوله تعالى لا تسكنوا  
البيوت التي كنتم

من ابي سبطان انا فاسد الاخرى  
التي في قوله تعالى لا تسكنوا  
البيوت التي كنتم

من ابي سبطان انا فاسد الاخرى  
التي في قوله تعالى لا تسكنوا  
البيوت التي كنتم

قوله والحد وانما يجزى بهما دون سائر الجهات جواب سؤال كان قابلا لقول ان الحركة  
على هذا النحو كانت ابتنية فيكون ايضا من جهة الى جهة فاجاب باننا نسلم ان تلك  
الحركة تكون من جهة الى جهة لكن لا يلزم محذور لان الفلك ليس تحدد للبيوع للجهات بل  
الفلك انما هو متحد في جهتي الفوق والتحت فقط ودون سائر الجهات



اجزاء اولیٰ و ثانیہ میں ہوا مقام جو البتہ الحاصل من مستبین نہ  
من نسبت الاول الى الآخر و الاصل في الاستقار ان بعضنا او لا بعض  
المعنى لا يتصور الا بالابتداء و هو مجمل على الله

الحمد لله رب العالمين

وهو تقدم جهات حركاتها على حركاتها الاعلى **فصل في ان**  
قابل للحركة المستديرة اي الوضعية لان كل جزء من اجزاء المفرد  
فيه هذا مبني على ان الفلك متصل واحد لا جزاؤه بالفعل لا يخص  
اي طبيعة يقصص حصول وضع معين ومكان معين  
لتساوي الاجزاء في الطبيعة او زواياها ان البساطة التي  
يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة **والله اعلم**  
عبر قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع  
الجوانب وهو مجزأ بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجيح  
بلامرجح وايضا اذا تحرك البسط على الاستدارة فلا بد هناك  
من قطبين معينين ساكنين ومن دور مخصوص متساو وانه حصل  
في الصغر والكبر ترسم بالانفط الموضوعة فيما بينها مجزئات مختلفة  
اختلافا عظيما بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقط الموضوعة  
في ذلك البسط وقضاياها اللقطية والسكون ورسم الدائرة  
الصغيرة والكبيرة بالحركة البسطية والسرعية وانه ترجيح بلامرجح  
وقد يجب عنه بانه ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عائد الى  
محركه وان لم نعلم بعينه ضرورة كونه التحرك ببسطا وانت تعلم  
ان هذا مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى المفعول سواد وعليه  
مبني كثير من قواعدهم فكل جزء يمكن ان يزول عن موضعه ويصل الى  
وضع جزاء اخر وما ذلك الا بالتحركة ولا تمتنع المستقيمة تعينت  
المستديرة وقد يقال ان عدم وجوب الوضع والمكانات لطباع  
الاجزاء يستلزم جواز زوالها عنها وذلك لا يستلزم جواز التحرك

فقد اضطررنا ان يكون التركيب بسلطان الله تعالى بصيرته  
مختلعة فلا بد ان يكون التركيب الامور من جهة الفاعل الممرك  
ان يضاف اليه اي يكون هذا الامور عاين ال  
وعليه مبني اي على كونه نسبة الفاعل  
الى الجسيم على النسبة مبني من المضافات على

عليها

تقدم مستدرك الخ اذ لا يزم من عدم الميل الطبيعي  
عدم الميل مطلقا لانه ان يكون فيه ميل مستدير  
طباعى فلا يصح قوله اصلا طبعانى

قوله الذاتي امتناع حركة اه لانه لا يمكن الذاتي الذاتي  
في الامتناع للاصل بسبب الغير بل كل عين متعديوم  
فهو متمنع بالغير وهو غديم عنه الثانية  
ما لم يحقق عنه الثانية لواجوبه لا يوجد  
الخاص



**قوله** جميع الشرائط اه ومن جملة شرايط مبدء الميل فيجب ان يتحقق الميل ايضا عند تحقق الشرايط **حكاية**  
**قوله** وقد ذهبوا الى انه لا بد من مبدء الميل في كل حركة مستديرة فلا بد ان يكون فيه مبدء  
 مستدير اوله لم يكن فيه مبدء ميل مستدير لا قبل الميل من خارج فلا يكون فيه مبدء ميل  
 اصلا فثبت ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة ههنا **حكاية**  
**قوله** غير معلوم مائة انا العلوم ما سبق هو ان الفلك قابل بعنى الا مكان الذي للحركة **حكاية**

ان كان ذلك المبدء اه وذلك لا يجري في العظام لانه لا  
 ان يقال لا امتنع الميل المستقيم في تلك المبدء لانه لا  
 فيها يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 وقيل ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا

تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع  
 الشرايط وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم مائة وايضا ما ذكره ههنا  
 جار في كل من الشرايط العنصرية اذ لا شبهة في الحكاية حركة المستديرة  
 كيف لا وقد ذهبوا الى ان كرة النار متحركة بمناجعة الفلك فيجب  
 ان يكون فيه مبدء ميل مستدير يتحرك به ويكون تقرير الدليل  
 على وجهه يكون فيه ان كان للحركة بحسب الذات ولا يجري في العناصر  
 بان يقال التحريك القسري للفلك ممكن وما يقبل تحريكا قسريا  
 فلا بد فيه من مبدء ميل طبايعي ولا امتنع في الفلك الميل المستقيم  
 كان ذلك المبدء ميل مستدير وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه  
 مبدء ميل مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج لانه لو تحرك  
 من خارج لتحرك مسافة في زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة في  
 الان ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبايعي يكون  
 ذلك الميل معاوقا لميل القسري لمخالفة اياه في الجهة ويحرك  
 بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة والاي كان السبي  
 اي الحركة مع العايق وهو ميل الطبايعي كهو لا معه ههنا قيل لا يلزم  
 من فرض عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق فيكون ان يكون  
 خاليا عن الميل ومقارنا العايق اضربا قوم ذلك العايق الميل  
 الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان عدم الميل اقصر من زمان  
 ذي الميل واجيب باننا نفرض مثل ذلك العايق مع ذي الميل ابط  
 وذلك الزمان الاقصر له نسبة لاحالة الى الزمان الاطول وليكن  
 نصفه كان يكون زمان عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل ساعة

فادافرضنا

قوله كان ذلك المبدء اه وذلك لا يجري في العظام لانه لا  
 ان يقال لا امتنع الميل المستقيم في تلك المبدء لانه لا  
 فيها يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 وقيل ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا

قوله كان ذلك المبدء اه وذلك لا يجري في العظام لانه لا  
 ان يقال لا امتنع الميل المستقيم في تلك المبدء لانه لا  
 فيها يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 وقيل ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا

فادافرضنا اذا ميل حرميله اضعف من ميل الاول بحيث يكون  
 نسبة الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول  
 فيكون نصفه فيتحرك ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية  
 في مثل زمان عديم الميل مثل مسافة اي مسافة عديم الميل  
 لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة المبدئية  
 المعاوقة التي في الجسم وينتقص سرعتها بقدر زيادة القوة  
 المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة المعاوقة التي في الجسم  
 ولا يزداد السرعة او زاد شيء منها ولا ينتقص السرعة لم يكن  
 القوة المبدئية مانعة من الحركة ههنا فلما كان الميل الثاني نصف  
 الميل الاول كان سرعة ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل  
 الاول فيتحرك ذو الميل الثاني في نصف زمان ذي الميل الاول  
 وذلك النصف مثل زمان عديم الميل مثل مسافة ذي الميل الاول  
 وهو مثل مسافة عديم الميل فظهر ان الجسم القليل الميل  
 والذي لا ميل فيه متساويان في السرعة وهو صحيح وقد تغيرت  
 الكلام بعد فرض الاجسام الثلاثة المذكورة بوجه اخر بان يقال  
 فيقطع ذو الميل الثاني مثل مسافة عديم الميل في زمان عديم  
 الميل لان السرعة تزداد وتنقص بانتقاص الميل المعاوق  
 وادد ياداه فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة  
 اقصر لازداد السرعة وكلما كان الميل المعاوق اكثر كان زمان  
 الحركة اطول لان انتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب  
 تفاوت الميل المعاوق فلما كان الميل الثاني نصف الميل

الاول

الاول

قوله كان ذلك المبدء اه وذلك لا يجري في العظام لانه لا  
 ان يقال لا امتنع الميل المستقيم في تلك المبدء لانه لا  
 فيها يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 وقيل ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا

قوله كان ذلك المبدء اه وذلك لا يجري في العظام لانه لا  
 ان يقال لا امتنع الميل المستقيم في تلك المبدء لانه لا  
 فيها يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 وقيل ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا

قوله كان ذلك المبدء اه وذلك لا يجري في العظام لانه لا  
 ان يقال لا امتنع الميل المستقيم في تلك المبدء لانه لا  
 فيها يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 وقيل ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا  
 ان لا يكون مبدء الميل المستقيم لا يمتنع في العظام لانه لا



قول الانبياء ما يستخرج  
معنى حيث انما هو  
من حيث انما هو  
يقضي النظر عن  
مع قطع النظر عن  
الامر والامر  
الحكمة

الساكنات  
مسافة ما بين  
الارضين و بين  
الارضين  
من تقصير  
مطالعة

قوله واجب عنه اه حاصل الثواب منع قول ان الحركة  
من حيث هي لا تنقض زمانا معين بل الحركة لا تنقض زمانا  
معينا أصلا

[illegible]

نورس الى اجزاء هي حركات اه اولو لم يكن اجزاء الحركة  
حركات بل كانت امورا لغية غير منقسمة كانه اجزاء  
المسافة ايضا امورا غير منقسمة لان تطبيق الحركة على  
المسافة يفرم وجود الحركة الذي لا يتجزى وركب  
المسافة منها وان لم ينطبق فوجب ان يكون الحركة  
ايضا قابلة للانقسام الى غير النهاية وتجويز اجزائها  
حركات ايضا

نحوه الانقسام فيه بالفعل اية اى ليس الزمان مركب من اوقات  
مشتتة بالفعل بل الزمان متصل واحد قابل للانقسام  
على غير النهاية ولا يشترط في انقسامه الى الانات بل  
كلما خضع كان اجزاء زمانا وذلك لان كونها زمانا  
مشتتة وعدم قبولها للتقسيم الى غير النهاية يستلزم  
وجود الزمان والمشتت لا يجري في الماضي لانطلاق كل جزء  
الزمان والمستافة على الاخر فلو كان اجزاء احد ما غير  
منقسمة كان اجزاء الاخر ايضا كذلك والالم يكونوا  
مطابقين بهذا خلف

مخصوصة تقتضي قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة  
والجسم المتحرك والمسافة المعينة مع قطع النظر عن العاوق  
ثم ان الزمان يزداد بسبب العاوق فيكون بعض من الزمان بازاء  
العاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب  
اشتراك الاحسام الثلاثة فاما ان كان مبرم الزمان بازاء الحركة باعتبار بعض تاويل تلك

[illegible][illegible]

فان لم يمسكها  
فان لم يمسكها







لا تحصر الحركة فيها الا ما لا يرجع اليها من مبدؤا والاولا  
علاوة في سيطرة والثانية مستغنية حرة

[illegible]

منه ذات  
الكر او عنه  
الرجوع  
سبح

النهاية اورد  
كحفظا تحت  
نقلا القدر  
ثم الدين  
والوهم وفن

[illegible]

قوله والحركة التي هي اه لا نه الحركة الموجودة في الحركة  
معني المتوسط فهي ليست بعد اى اقل من امتداد  
متوسط بل هي اوسط في متوسط في متوسط  
المسافة على ما هو والحركة التي هي السعد هي الحركة معني  
القطع وحمام وهي لا وجود له الا في الجبال لا نه الحركة  
لا يمكن ان تستمر في تحقيق الحركة تناسلا فاما الوسط  
فقد انقطع حركته فاما ان الامم كذلك وحيث  
ان محل وجود المعد في كل المص على وجه المسافة  
لا الحركة

[illegible]

ضحية الى ذمة الاسلام  
 ومنه قوله  
 الاول انه قد تبين ان  
 والافيد ان الحق في  
 العوض كما في الجور  
 صفة كما شق في  
 عاقبة الحق  
 الجور العفو في  
 تقديم قوله في الجور  
 على قوله في الجور

[illegible][illegible]

ان يدفع هذا النظام على الوصول في قوله لان حال  
 ان لا يكون في احد من هذه الوصول لو كان زمانا على الوصول  
 حال الوصول في الجملة انما هو في هذا الزمان على الوصول  
 الى الشئ في الجملة زمانا في الزمان على الوصول  
 لان الوصول

والموصول بالزمان في قوله تعالى "والموصول بالزمان في قوله تعالى" و

فلا يجب بقاؤه مع المعلول وكلما كان السبل الموصول موجودا لم  
يحدث فيه ميل تقضي بكونه غير موصول يعني اللا وصول الاستحالة  
اجتماع السبلين الذاتيين المتنافسين في جهة واحدة وروى عليه الامام  
بأن لا يلزم الاستحالة المذكورة اقول كلامه مبني على انه السبل مبداء  
الدافعة ولعلمهم ارادوا بالسبل ههنا نفس الدافعة فانه قد يطلق  
عليها ايضا ولا شبهة في تلك الاستحالة قال الشيخ لا يقتضي الى  
قول من يقول ان السبلين يجتمعان فليفتكر ان يكون شيئا فيه  
بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل الشيء غيرا ولا ينظر ان الجمع  
المرمى الى فوق فيه ميل الى السفلى البتة بل فيه مبداء شانه ان  
يحدث ذلك الميل ان ازال العائق فالحال الذي فيه ميل الوصول  
غير الحال الذي فيه ميل اللا وصول وكل واحد من السبلين بصفتي  
الاتصال وازالة الوصول اني اى حادث في انه لان الوصول ولو لم  
يغير موصول في لانه حال الوصول اى ما يحدث هو فيه لو كان زمانا  
انقسم حين ما يكون الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا الى  
المستوى ههنا قيل فيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا وصالا تاما  
فلا محذور فيه وان اراد وصولا في الجهة فم وقد يقال الحد الذي  
هو منتهى المسافة المتعددة لا يكون منقسما في ذلك الامتداد والا  
لم يكن لحدتها حدا فالوصول اليه اني اذا كان زمانا لكان ذلك  
الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا فشيئا فكذا حال صيرورة غير  
موصول قيل وايضا قد ثبت ان الوصول اني وهذا يستلزم انه  
يكون اللا وصول انيا ايضا لان رفع الان في الاستحالة وقد يقال

لا تخف  
 لا تنزع  
 عذبتنا  
 لا تضارب  
 فنحن  
 لو كنت  
 فلا يكون  
 والآن  
 الإنسان  
 دون







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

ويعارنه  
 اسرارمان الحركه لان كل  
 جزء من اجزاء الزمان  
 له فذلكت الآن  
 مبداء ذلك  
 الزمان  
 قائم  
 نحو

باب الرابع في بيان

سکالجا السکر فی الفتنہ  
فان حركته غلبت بالکمال  
الانها لا تقف بالفتنة  
ولا بالمرارة والامل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in black ink with some red ink used for initials or headings.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



[illegible]

هذا الشكل فانه يكون بعكس كراه شكله ولا يخرج ان القوة الحركية لا تقاوم ليست  
جسمانية فوجب ان يكون مجردة عن مادة فاعلم **ع** ان القوة الجسمانية الصورة  
الخواصية الحادثة في مادة الجسم الساتر فيها حسب طول الصورة القدرية وسرعتها فيها

وَيَكُنْ عَتَبَارُ ذَلِكَ فِي الْكُتُبِ مَعَ الشُّهُورِ عَلَى أَيَّامِ  
مَعَ الْأَتِّ مَعَ بِلِّ فِي السَّاعَاتِ مَعَ أَيَّامِ تَوَالِيهَا  
وَأَيَّامُ مِثْلِهَا

٤  
 اَلَا الصُّغُورُ فُعْلُوْنَةُ مَا سَمِعْتُ وَاِمَّا الْكُبْرَىٰ فَيَحْتَمِلُ  
 اَللّٰهُ تَعَالٰى بِمَعْنَى مَقْدُومٍ مِّنْهَا اَنَّ  
 اَلَا اَوَّلِيَّ اَنْ يَقُوْلَ عَلٰى اَعْمَالِ  
 لَانَّهُ الْكِبْرَىٰ نَهَاكَتْهَا لَمْ يَكُنْ  
 قَالْ يَقَالُ عَرَبِيًّا مَبْدُوءَةً مِّنْ لَّحَرَكَاتٍ

١١  
 جو فصله نفعه فانه راجع الى الفاعل  
 ان السعد لا ينجي منه في الدين  
 فوة جمانية  
 ان السعد لا ينجي من  
 فوة جمانية  
 ان السعد لا ينجي من  
 فوة جمانية

[illegible][illegible]

**ط**  
المحرك  
المحرك  
بالقوة  
لأنه يذكر  
الآتي أن السائر  
بالفعل

[illegible][illegible]



41

حتى يكون عدم  
الانتفاع  
باعتبار  
المعارض  
لما هو  
معتبر

ابي بكر  
 في الزيادة  
 على الغدير  
 في حجة الوداع  
 الشاهين  
 اه  
 من الزيادة  
 ص

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

الانسان ان يبد  
فكرة الارادة في  
نفسه مجزئة  
الارادة كلانية  
بين انفسها  
الحركة لا يكون  
هذا الحركة في  
معناها متفرقة  
الارادة في  
الارادة

تامل  
عبد المظفر  
الاعظم  
والامام  
الغفر

مبدأها واحد فان لم يكونا امتدادين كما عدا الشهور والسنين  
اولم يكن مبدأها واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مسدودا  
وسيطه فخط ذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة ولا يبعد  
ان يكون قول المتكلم النظام اشارة الى هذين القيدتين  
وقد يقال لانهم ان التفاوت واقع في الطرف المقابل للمبدأ  
المفروض حتى يلزم المحل لا يجوز ان يقع التفاوت في الخلال  
لاختلاف الحركتين في السرعة والطول فعسى ان الخلف او الاقصى  
على جملة متساوية ولجزة الاخر منه ما مجموع لا يقوى على غيره  
المتساوي لان النظام المتساوي الى الثاني براتب متساوية  
لا يوجب التثاني وانما كانت مراتب الانظام متساوية  
لان النسبة الخارجية الممكنة للجسم المتساوي متساوية وما  
يسيل من ان الجسم قابل للنسبة الى غير النهاية فقد سبق  
تحقيقه على وجه لاينا في ما ذكرنا فتبين ان كل ما يقوى عليه  
القوة الجسمية من الحركات فهو متناه **فصل** في ان  
المحرك القريب اي بلا واسطة محرك اخر للفلك قوة جسيمة  
نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال اليها في ان كلامنا محل  
ارتسام الصورة الجزئية الا ان الخيال مختص بالدرع وهي  
سارية في حرم الفلك بساطة وعدم رجحان بعض اجزائه  
على بعض في المحلية ويسمي نفسها منطبعة واعلم انه  
اختلفوا في محركات الافلاك الجزئية للكواكب السبعة النيرات  
فذهب فريق الى انه كل كوكب منها ينزل مع افلاكه منزلة

هذا عجب من الذي ينبغي ان يسلم في زيادة علمه في التثابته  
 من ان يكون اجواب عن ذلك جوابا عنه هذا كما انهم هم  
 الشفق على انهم لم يكتفوا بما في انفسهم من غناها  
 ولا يكونوا اجواب عن ذلك فانما عندنا من غناها  
 الا غنطه العبد ايضا مع جزم الفعل كما في الاول  
 في قوله تعالى

[illegible][illegible]

وكانه هو الذي  
كما عرفت  
حاجه  
والادب بالجزئية الشخصية والآ  
لا خصل الكلام كما لا يخرج فعل  
الناس

ان لا ينسأ حجة لا غير  
 ولا امام الا اني على ان له  
 نفس من منقطة ذلك  
 الحق ان يكون ذلك  
 منتهى ان يكون ذلك  
 هو انه كما مع ذلك ان لا ينسأ  
 بانفس الشبهة  
 قوة خيالية وهو امر



[illegible]

المزكاة

العامل الشئ للجنة وكذا الجيب

العامل الشئ للجنس وكذا الجيب هو











الخلاص والآية من متنا ولا يخرج الثاني كراج الذهب الحاصل في امتزاج الزئبق والكبريت لا يخرج الزئبق ليس في غابة صم صم

البعيد عن مزاج الكبريت لتساويها ورد ذلك بأنه لا حاجة إلى حمل الكلام على خلاف التحقيق المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكما ان بين السواد والبياض على الاطلاق تضاداً وغاية للخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكسر كل واحد منها سورة كيفية الاخر الظاهر ان مذهبه مذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل على الكاسر هو نفس الكيفية والنفع الكاسر هو سورة الكيفية لانفعها فان الحرارة مثلاً تكسر سورة البرودة والبرودة تكسر سورة الحرارة وانكسر سورة البرودة لا يجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد تكسر سورة برودتها وكذلك انكسر سورة الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة تكسر سورة حرارتها فتحصل كيفية متوسطة توسط ما بين الكيفيات المتضادة بحيث يستحسن بالنسبة الى البرودة ويستبر بالنسبة الى الحرارة وكذلك الحال في الرطوبة واليبوسة منتبهة في اجزائه يعني يكون الحاصل من تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب مانعاً الى اصل في الجزء الاخرى يساويه في الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالحاصل وهو المزاج **مسألة** كانتات للجو هي ما يحدث من

العناصر

لما سمعتموه يعني لا حاجة على خلاف المصطلح في الكلام على المصطلح كما هو على خلاف المصطلح على خلاف المصطلح

الخلاص والآية من متنا ولا يخرج الثاني كراج الذهب الحاصل في امتزاج الزئبق والكبريت لا يخرج الزئبق ليس في غابة صم صم

قال الامام الرازي لا ينبغي ان يفتقر الكيفية الى حركتها في الحقيقة بل الى حركتها في الظاهر فقط

الخلاص والآية من متنا ولا يخرج الثاني كراج الذهب الحاصل في امتزاج الزئبق والكبريت لا يخرج الزئبق ليس في غابة صم صم

العناصر بلا مزاج ووجه التسمية ان اكثر ما يحدث في الجو اي ما بين السماء والارض ما من السحاب والمطر وما يتعلق بهما فاسبب الاكثر في ذلك تنكشاف اجزاء البخار وهو اجزاء هوائية يازجها اجزاء صفراء مائنة تلطفت بالحرارة لانتاج بينهما في الحس لغاية الصفرة الصاعدة لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء قبل هذه المقدرة ليست تغلب الا قبلها بل هي مقدمة تغلب في انشاء البحث حيث قال فان كان كثير افقد بنوعه سماها ما طرأ وتقول بكونه توجبه الكلام بوجه لا يكون بهذه القضية سندركه هنا بان يقال قد ذكرنا ان الهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع النار وهي التي تتلاشى فيها الاذخنة المنفوعة عن السفل وتتكون فيها الكواكب وذات الاذن والنيازك وما يشبهها **مسألة** الثانية ما يقرب من ظهور او لا يصل اليه حرارة مانوته ولا برودة ماتحت من الابرص والماء وهو الصواء الغالب وهي التي يحدث فيها الشربب الثالثة الهواء البارد المختلط بالاحمر المائية ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض ونسبة طبقة زهر برية وهي منش السحاب والرياح والبرق والصاعقة الرابعة الهواء الكثيف الذي تصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقة الاولى لبيان منها مجاورتان للنار والآخران للماء فالحاصل كلامه ان كلامه الطبقتين الاخيرتين تستفيد كيفية

الخلاص والآية من متنا ولا يخرج الثاني كراج الذهب الحاصل في امتزاج الزئبق والكبريت لا يخرج الزئبق ليس في غابة صم صم

الخلاص والآية من متنا ولا يخرج الثاني كراج الذهب الحاصل في امتزاج الزئبق والكبريت لا يخرج الزئبق ليس في غابة صم صم

الخلاص والآية من متنا ولا يخرج الثاني كراج الذهب الحاصل في امتزاج الزئبق والكبريت لا يخرج الزئبق ليس في غابة صم صم

الخلاص والآية من متنا ولا يخرج الثاني كراج الذهب الحاصل في امتزاج الزئبق والكبريت لا يخرج الزئبق ليس في غابة صم صم



مطلب سبب الرعد والبرق

البرق من محالطة تلك الأبخرة المائية لكن الطبقة الرابعة  
لا تبقى على مرارة برودتها التي كتبها من محالطة تلك الأبخرة  
لوصول أثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة  
الثالثة التي يقطع عنها أثر شعاع الشمس بقا باردة فافا  
بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف بواسطة البرد فانه لم يكن  
البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر لتثقل الحاصل في التكاثف  
والاجتداد فاجتمع هو السحاب والتقاطر هو المطر وان كان  
البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل  
اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل  
قبل اجتماعها ينزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل  
اجتماعها بل وصل بعده ينزل برقا بفتح الراء واما اذا وصل  
البرق الى الطبقة الباردة الزهرية لقلته الحرارة الموجبة للصعود  
فان كان كثر فقد تقعد سحبا باطرا اذا اصاب برقا كما  
حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسفل بعض الجبال  
صعودا بسيرا وكثف حتى كان ملبنة موضوعة على وجهه  
وكان من هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحته  
من اهل القرية التي كانت هناك يمشون وقد لا ينعقد  
رئيس سحبا او يرتفع بادن حرارة تصل اليه لكثرة لطافته و  
ان كان قريبا فاذا ضرب البرد اي برد التسل فان لم يجد هو  
الطل وان الجهد فهو الصقيع وتبين ان السحاب من  
الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد

والشد

البرق من محالطة تلك الأبخرة المائية لكن الطبقة الرابعة  
لا تبقى على مرارة برودتها التي كتبها من محالطة تلك الأبخرة  
لوصول أثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة  
الثالثة التي يقطع عنها أثر شعاع الشمس بقا باردة فافا  
بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف بواسطة البرد فانه لم يكن  
البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر لتثقل الحاصل في التكاثف  
والاجتداد فاجتمع هو السحاب والتقاطر هو المطر وان كان  
البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل  
اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل  
قبل اجتماعها ينزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل  
اجتماعها بل وصل بعده ينزل برقا بفتح الراء واما اذا وصل  
البرق الى الطبقة الباردة الزهرية لقلته الحرارة الموجبة للصعود  
فان كان كثر فقد تقعد سحبا باطرا اذا اصاب برقا كما  
حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسفل بعض الجبال  
صعودا بسيرا وكثف حتى كان ملبنة موضوعة على وجهه  
وكان من هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحته  
من اهل القرية التي كانت هناك يمشون وقد لا ينعقد  
رئيس سحبا او يرتفع بادن حرارة تصل اليه لكثرة لطافته و  
ان كان قريبا فاذا ضرب البرد اي برد التسل فان لم يجد هو  
الطل وان الجهد فهو الصقيع وتبين ان السحاب من  
الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد

الشد فحصل حينئذ منه الاقسام المذكورة ولذا قد  
المصل السبب فيما سبق بالاكترى واما الرعد والبرق فبسببها  
ان الدخان هو اجزاء نارية يحاط بها اجزاء صفراء رضية تلطفت  
بالحرارة ولا تميز بينهما في السحب لغايت الصغر اذا ارتفع  
مع البخار فخلطوا وانفقد السحاب من البخار واجتسب الدخان  
فيما بين السحاب فما صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته  
او نزل الى السفل لزو الهاء فيبقى السحاب في صعوده او نزوله  
ثم تعا غلظا فحصل منه صوت هائل هو الرعد بفتح الراء و  
تغلظه وان استقل الدخان باقية من الدهنية بالحرارة الغنية  
المقتضية للحرارة كاترقا ان كان لطيفا وينطفئ بسرعة و  
صاعقة ان كان غليظا ولا ينطفئ حتى يصل الى الارض واذا  
وصل اليها فترتبا صار لطيفا ينفذ في المتخلل ولا يحرق ويذوب  
الاجسام المندمجة فيذيب الذهب والفضة في القشرة مثلا  
ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وربما كان كشيئا غليظا  
جدا فيحرق كل شي اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدك دكا واما  
الرياح فيكون سبب ان السحاب اذا انقل لكثرة البرد اندفع  
الى السفلى فصار كسحبة بالحرارة وتخلل الاجزاء المائية في ثنائها  
هواء محمكا اي رجاوا ايضا يتموج الهواء بالاندفاع المذكور  
فيحصل الريح وقد يكون الاندفاع بعرض بسبب تراكم السحب  
وتراحمها او لاختلافها في القوام فيدفع الكثيف الرقيق فيف  
السحاب من جانب الى جهة اخرى وقد يكون الاندفاع الهوا

البرق من محالطة تلك الأبخرة المائية لكن الطبقة الرابعة

البرق من محالطة تلك الأبخرة المائية لكن الطبقة الرابعة  
لا تبقى على مرارة برودتها التي كتبها من محالطة تلك الأبخرة  
لوصول أثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة  
الثالثة التي يقطع عنها أثر شعاع الشمس بقا باردة فافا  
بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف بواسطة البرد فانه لم يكن  
البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر لتثقل الحاصل في التكاثف  
والاجتداد فاجتمع هو السحاب والتقاطر هو المطر وان كان  
البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل  
اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل  
قبل اجتماعها ينزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل  
اجتماعها بل وصل بعده ينزل برقا بفتح الراء واما اذا وصل  
البرق الى الطبقة الباردة الزهرية لقلته الحرارة الموجبة للصعود  
فان كان كثر فقد تقعد سحبا باطرا اذا اصاب برقا كما  
حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسفل بعض الجبال  
صعودا بسيرا وكثف حتى كان ملبنة موضوعة على وجهه  
وكان من هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحته  
من اهل القرية التي كانت هناك يمشون وقد لا ينعقد  
رئيس سحبا او يرتفع بادن حرارة تصل اليه لكثرة لطافته و  
ان كان قريبا فاذا ضرب البرد اي برد التسل فان لم يجد هو  
الطل وان الجهد فهو الصقيع وتبين ان السحاب من  
الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد







اللونين وهو الكبر في ورد هذا بان الكبر في لاي سبب  
هذين اللونين بل هو متولد عن الصفة والسواد والابيض  
سبب اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزاها بالقرب  
والبعد مقيسا الى النير كان الانتقال من احد اللونين  
الى الاخر على سبيل التدرج فلم يكن الالوان الثلاثة  
متشابهة الاجزاء عند الشمس وقال الشيخ ليست اجزاء  
واما الهالة فابينا انما تحدث من ارتسام ضوء النير في  
اجزاء رشيبة صغيرة صقيل متقاربة غير متصلة مستديرة  
حول النير وبينا ان اذا وجد بين الناظر وبين النير الاجزاء  
المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها  
الى النير ونظر في تلك الاجزاء فيرى في كل منها ضوء النير دون  
شكله لا سبق فكان مجموعها على هيئة دائرة تامة او ناقصة  
وهي الهالة ويدل على صدور المطر لدالاتها على رطوبة  
الهواء وادانفق ان يوجد سحابتان على الصفة المذكورة  
احدهما تحت الاخرى حدثت هناك باللة تحت باللة  
ويكون تحتانية اعظم لانها اقرب اليها وزعم بعضهم  
انه راي سبع باللات معا واعلم ان باللة الشمس يسيرة  
الطفافة بغض الطاء نادرة جدا لانه الشمس تحلل السحب  
الرقيقة وقد حكى الشيخ في الشفاء انه راي حولها نارة الهالة  
التامة ونارة الهالة الناقصة على الوان فوسق فرج واما  
الشهب فببها ان الدخان اذا لمع خبر النار وكان لطيفا

غير

غير متصل بالارض اشتعل فيه النار فالقلب الى النار  
ويلهب بسرعة حتى ترى كالمسطح بياضه على ما ذكره المحقق  
في شرح الاشارات انه يشتعل طرفه العالي اولاً ثم يذهب  
الاشتعال فيه الى اخره فيرى الاشتعال ممتدا على سمت  
الدخان الى طرفه الاخر وهو المستقيم بالشهب واذما استحال  
الاجزاء الارضية نارا صرفة صارت غير مرئية فظن انها طفت  
وليس ذلك بظن وان كان الدخان غليظا لا ينطفئ  
النار اياما او شهورا بعد رخلظه ويكون على صورة ذواتية  
او ذنب او ربح او حيوان له قرون وحكي ان بعد الشيخ  
عليه السلام برمان كثير في السماء نارا مضطربة في ناحية القطب  
الشمالي وبقيت السنة كلها وكانت الظلمة يغشى العالم في  
سبع ساعات من النهار الى الليل حتى لم يكن احد يبصر  
شيئا وكان ينزل من الجو ما يشبه الهشيم والرماد وان  
اتصل الدخان بالارض يشتعل النار فيه نازلة الى الارض  
فيستمر الحريق واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان انفجار  
اذا احتبس في الارض يميل الى جهة وتنبه بها اي بالارض  
فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية فاذا كثرت بحيث  
لا يسعه الارض اوجب اشتقاق الارض وانجرت منها  
العيون قال ابو البركات في المعبر ان السبب في العيون  
والقنوات وما يجري مجريها هو ما يسيل من الثلوج ومياه  
الامطار لانا نجد ما تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان احتمل



الالهية والابخرة المحصورة في الارض لا مدخل لها في ذلك و  
 احتج بان باطن الارض في الصيف اشد برودة من الشتاء  
 فلو كان سبب هذه استحالتها لوجب ان يكون العيون  
 والقنواض ومياه الابار في الصيف ازبد وفي الشتاء  
 انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة  
 ولحق ان السبب الذي ذكره صاحب المعبر معتبر لا محالة الا  
 انه غير مانع من اعتبار السبب الذي ذكره النص واجتراح  
 في المنع انما يدل على انه لا يجوز ان يكون ذلك هو السبب  
 التام لا على انه لا يجوز ان يكون ذلك سببا في الجملة و  
 اذا غلب البخار بحيث لا ينفذ في مجاري الارض او كانت  
 الارض كثيفة عديمة المسام احتج طالبا للخروج ولم يمكنه  
 السقوط فزلزلت الارض وكذا الريح والدخان وربما قويت  
 المادة على شق الارض فيحدث صوت هائل وقد يخرج  
 نار شدة للحركة المقضية لاستعمال البخار والدخان المنجمين  
 على طبيعة الدهن **فصل في العادن المركب التام** وهو  
 الذي له صورة نوعية تحفظ تركيبه اما ان يكون له نشوء تام  
 اولا والثاني هو المعدن والاوّل اما ان يكون له حس و  
 حركة ارادية اولا والثاني هو النبات والاوّل هو الحيوان  
 وقد يقال لم ينشئ دليل على ان النبات ليس لها حس  
 وحركة ارادية وان المعدن ليس له نشوء ونمو غاية عدم الوجدان  
 انه لا يدل على العدم ولذا قال شارح التلويحات المركب

فلو كانت الارض باطنها باطن الارض  
 فلو كانت الارض باطنها باطن الارض  
 فلو كانت الارض باطنها باطن الارض  
 فلو كانت الارض باطنها باطن الارض

ان تحقق كونه واحس واردة فهو الحيوان والا فان تحقق  
 كونه ذاتا فهو النبات واختياره في الحركة بما يشاهد من ميله  
 عن سمت استقامته في الصعود اذا كان هناك مانع فانه  
 قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك  
 الاستقامة وفي شجرة القطين والنخل امارات شاهدة بذلك  
 وتمسك ايضا لا عند المعدن بما يظهر في الرجا من هيئة  
 النماء الابخرة والادخنة المحبسة في الارض اذا كثرت يتولد  
 عنها ما مر واما ان يكون كثيرة اختلطت على ضرب من الاختلاط  
 المختلفة في الكم والكيف فكون منها الاجسام المعدنية فان  
 غلب البخار على الدخان فولد الزيت والبنور والرياق و  
 الرصاص هو لاما ابيض وهو القلعي واسود وهو الانسرب  
 واذا اطلق الرصاص ريد به الابيض وغيره من المواد الشفة  
 قيل في عدد الريق والرصاص ثم هذا القسم نظر اما الرصاص  
 فلانه من الاجسام السبعة التي يتولد منها مزاج الريق والكت  
 ولانه لا شفيف فيه واما الريق فلانه لا شفيف فيه ايضا ولا  
 تقرر عندهم انه متولد من جسم مائي حالته اجزاء كثيرة تينية  
 في غاية اللطافة شديدة بحيث لا يوجد له سطح اطلاق  
 وهو مغشى بخلاف من الاجزاء الكبيرة كالقطرات المرشوشة  
 على تراب هباني مسحوق في غاية السحق بحيث يصير كل قطرة  
 منها مغشاة بخلاف ترابي يحيط بها وان غلب الدخان يتولد  
 الملح والرائح والكبريت والنت وثمر من اختلاط بعض

فلو كانت الارض باطنها باطن الارض  
 فلو كانت الارض باطنها باطن الارض

والافق المعدن وقديسك لشعور النبات  
 فلو كانت الارض باطنها باطن الارض  
 فلو كانت الارض باطنها باطن الارض  
 فلو كانت الارض باطنها باطن الارض



هذه اي الربوق مع بعض اي الكبريت تولدت الاجسام  
 الارضية اي الاجسام السبعة المنطقية وهي القابلة لضرب  
 المطرقة بحيث لا ينكسر ولا يتفرق بل يندفع الى عمقها  
 فتتسلسل مثل الذهب والفضة والنجاس والحديد والحارصين  
 والاسرب والقلعي **فصل** في النبات وله قوة اي صورة نوعه  
 عديدة الشعور عند الاكثر تحفظ تركيبه ويصدر عنها حركات  
 النبات في الاقطار الستة نموها وافعال مختلفة بالالات مختلفة  
 قيل فان الواحد لا يصدر عنه افعال مختلفة بالالات مختلفة  
 وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لا يصدر  
 عنه الا الواحد على تقدير صحة استدلاله ان لا يصدر عن الواحد  
 افعال مختلفة بالاجزاء المختلفة سواء كانت تلك الاجزاء  
 الات وغيره او تسمى نفسا نباتية وهي كمال هو ما يتم به النوع  
 اما في ذاته كهيئة السرير فانها كمال الخشب السريري لا يتم السرير  
 في حد ذاته الا بها او في صفاته كالبياض فانه كمال للجسم  
 الابيض لا يكمل في صفته الابيض والاول كمال اول والثاني كمال  
 ثان **جسم** طبيعي ليس المراد به ههنا ما يقابل الجسم العقلي  
 بل ما يقابل الجسم الصناعي واحترز به عن مثل الهيئة السيرية  
 ومنهم من رفع طبيعي على انه صفة كمال احترز اذ عن الكمال  
 الصناعي فان الكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل  
 بصنع الانسان كمال السرير وقد يكون طبيعيا لا مدخل لصنوع  
 فيه الا يجوز حجه على انه صفة جسم اي جسم مشتمل على الالات

ورفعه على انه صفة كمال اي كمال ذواته احترز به عن صور  
 البسايط والمعدنيات من جهة ما يتولد ويريد ويقدر  
 فقط واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة  
 عازية لاجل بقاء الشخص وهي القوة التي تحيل جسمها الحار الى  
 مشاكلة للجسم الذي هي فيه فتلصق تلك القوة ذلك الجسم  
 المشاكلي به بدل ما يتحلل عنه بالحرارة العززية او غير ما ولها قوة  
 نامية لاجل كمال الشخص والقياس ان يقال منبهة لكنهم  
 راغوا مشاكلة العازية وهي التي تزيد في الجسم الذي هي  
 فيه زيادة في اقطاره طولاً وعرضاً وعمقاً قيل احترز به عن  
 الزيادة الصناعية فانه لا تكون في الاقطار الثلاثة لان  
 الزيادة الصناعية في بعض الاقطار يوجب النقصان في  
 بعض اخرى وفيه نظر لان زيادة الجسم المغذي في الاقطار  
 باضماد الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول في الزيادة  
 الصناعية ايضا واصناف الصانع الى الشبهة مقدار اخر  
 من الشمع حصلت الزيادة في الاقطار الى ان يبلغ كمال النمو  
 يخرج به مبداء السمن والورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال  
 نشوه وقيل هما حارجان بقوله على تناسب طبيعي اي نسبة  
 يقتضيهما الطبيعة المحل وقد يقال انه السمن والورم خارجان  
 بقوله في اقطاره طولاً وعرضاً وعمقاً اما السمن فلانه لا يزيد في  
 الطول بل في العرض والعمق اما الورم فلا متناهي تورم القلب  
 بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثري اقول فيه بحث لان



المفهوم من زيادة الجسم في افطاره الثلثة ان زينة مجموع  
من حيث هو مجموع الزينة بحد كل جزء من اجزائه وقد خرج  
بعض المحققين بان السمن يزيد في الطول ايضا ولها  
قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي التي تآخذ من الجسم  
هي فيه جزءا وتجعله مادة مبداء لمتلد او لشخص من جنسه ليتم  
البغل واعلم ان ههنا ثلث قوي احدها ما يجعل  
الدم المستعد للنبوة منبأ في الاشياء وتآثيرها ما بهي كل  
جزء من النسي الحاصل من الذكر والانثى في الرحم لعضو مخصوص  
بان يجعل بعضه مستعدا للعظمية وبعضه مستعدا  
للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع باثنين القوتين فوجدت  
اعتبارية وتآثيرها ما تصور مواد الاعضاء بصور الخاصة  
بها ويسمى مصورة وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان مصدر  
التصور عن قوة عديمة الشعور متمنع وكان المص ايضا  
ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر الصورة ههنا والغاذية تجذب  
الغذاء وتمسكه وتضمه وتدفع ثقله فلها خواص اربع قوة  
جاذبة وماسكة وداخنة ودافعة لتقل لا يبعد ان يتجدد  
الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء كجالبينوس وابي سهل السج  
وصاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المشاهير لم يفرقوا بينها  
وغاية ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة تبتدئ فعلها عند  
انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة  
عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فلزم

نوعية

نوعية فاذا استحال شبيهها بالعضو فقد بطلت تلك  
الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة  
العضوية ونفسا للصورة الدموية وبهذه الكون والفساد  
انما يحصلان بان يحدث هناك من الطبع ما لا جله ياخذ  
استعدادا للمادة للصورة الدموية في الانتقاض وياخذ  
استعدادا للصورة العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول  
ينقص والثاني يشتد الى ان ينتهي المادة الى حيث يبطل  
عنها الصورة الاولى وهي الدموية فيحدث الاخرى وهي العضوية  
فههنا حالتان احدهما سابقة على الاخرى فالمحالة الاولى  
هي فعل القوة الهاضمة والثانية هي فعل القوة الغاذية  
واورد عليه انه لم لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة  
فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت كل  
واحدة منها قوة على حدة لصارت القوي اكثر من المذكورة  
فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضوم بعضها  
تغير في الكيف فقط وبعضها تغير في الصورة النوعية ايضا  
ولما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هي  
الهاضمة فليجوز ان يكون ذلك التغير الى الصورة العضوية ايضا  
بتلك القوة بعينها فيكون هي مبطلة للصورة الدموية وحصل  
للصورة العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغاذية وحصل  
للصورة الدموية والثانية تقف من الفعل ولا حين كمال  
النشوء ويبقى الغاذية ويفعل الى ان يعجز فيعوض الموت

فالغاذية تتألف من الالهية في الاعضاء فان غاذية العظم  
تعمل الغذاء الى ما يشتهي وكذا غاذية اللحم وسائر  
الاعضاء فتحدث طبايعها اتخذت افعالها  
والناتجة من اجزائها يكون حيوانا لدخل وهو  
ان يقال لا يجوز ان يكون الغاذية والهاضمة  
واحدة فاجاب بانها واحدة بمعنى والا فربما  
والساقى من الغاذي واحد بها غير الاخر كما ذكرنا  
فان فعلها الى ان يفسد النشوء  
فان فعلها الى ان يفسد النشوء  
فان فعلها الى ان يفسد النشوء



[illegible]

اسر مثل هذا الاغراض

الصورة

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, with some red ink used for emphasis or correction.

[illegible]

من و از روی آتش و آسم و آب و خاک و از بعضی از ایشان  
در این کتاب است که در آن کتاب که از ایشان

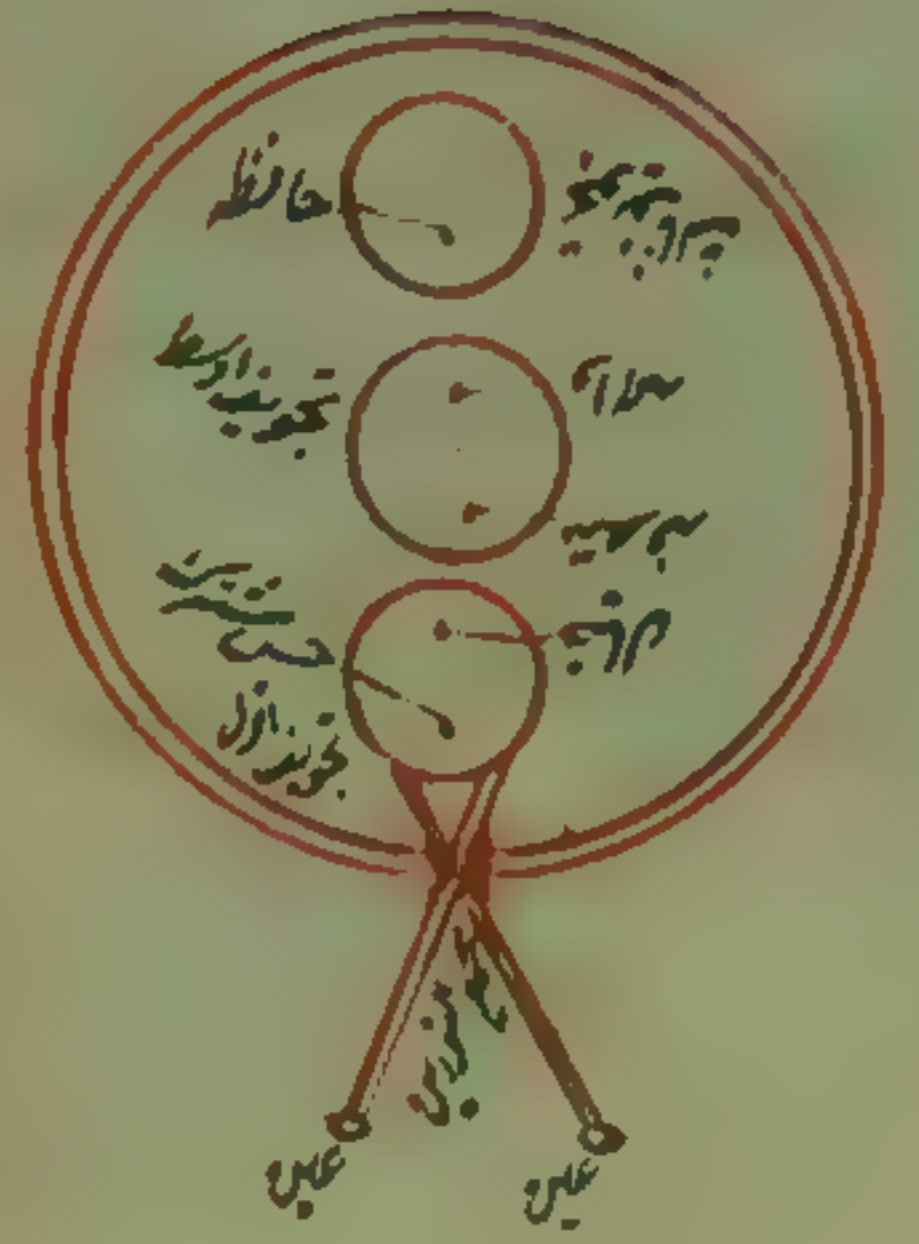
المجلد الثاني  
في الحركات والعلوم  
العلمية  
العلمية  
العلمية







والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة وأما التي  
 في الباطن فهي أيضا جس بالاستقرار الجس المشترك والخيال  
 والوهم والحافظ والتصرفه عد جميعها من المدركة مع انه القوة  
 المدركة منها هي الجس المشترك والوهم فقط لان الباقي يعين  
 على الادراك اما الجس المشترك ويسمى باليونانية نظاما  
 اي لوح النفس فهو قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف  
 الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور النبطية في الحواس  
 الظاهرة فهو لا يجوز ان يسمى جسا مشترك كما هو  
 غير البصر لاننا نرى هذه القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة  
 الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامها أي الخط  
 المستقيم والمستدير في البصر اذ البصر لا يرسم فيه الا المقابل  
 وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسامها انما يكون في قوة اخرى  
 غير البصر ترسم فيها صورة القطرة والنقطة ويبقى قليلا على  
 وجهه يتصل الارتسامات البصرية المتتالية بعضها ببعض  
 فيشاهد خطا واعترض عليه بان يجوز ان يكون اتصال  
 الارتسام في الباصرة بان ترسم المقابل الثاني قبل ان يزول  
 الرسم الاول لقوة ارتسام الاول وسرعة تعقب الثاني  
 فيكونا معا واما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول  
 من الدماغ عند الجهور وقال المحقق في شرح الاشارات كانت  
 الروح المصبوب في البطن المقدم هو الجس المشترك  
 والخيال الا انما في مقدم ذلك البطن الجس المشترك اخضع



وما في مؤخره بالخيال اخضع جميع صور الحواس و  
 تحتها بعد القيوبة وهي جس المشترك فاننا اذا شاهدنا  
 صورة ثم فطنا عن باننا نرى شيئا من هذه الصورة اخرى حكم عليها بانها  
 هي التي شاهدنا قبل فلو لم يكن تلك الصورة محفوظة فينا لكان  
 الذهول لا تمنع منا الحكم بانها هي التي شاهدنا قبل ذلك قبل  
 هذه اللازمه ممنوعة لجواز ان يكون الخفاظها في بعض الاشياء  
 الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتها الذهول والنسيان  
 بملكة الاتصال بها وعدمها واعترض عليه بان الغائب الحافظ  
 للصورة انما يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والا  
 باطن لان المفارق لا ترسم فيه الصورة للجسمانية الكثيفة  
 بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان ندرك  
 شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لا يمكن  
 ان يتصور شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلانه  
 ذلك لا يخفى على احد اقول وفيه بحث لانه لا يلزم من كونه  
 ذلك الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية مكانية  
 ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال  
 حتى يلزم المكان ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته  
 بل اللازم منه ان ندرك شيئا ارسم في قوة  
 جسمانية غائبة عنا بالاتصال كالقوي الحادثة في الاجرام  
 السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقال الذي يدل  
 على وجود هذه القوة انه القبول غير الحفظ ولهذا يوجد









عن النفس انما هي القوة العقلية التي هي في الانسان  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكرية والروية او  
بالحدس على مقتضى اراء واعتقادات تخصها اي تلك  
الافعال ويسمى تلك القوة العقل العمل والقوة العقلية و  
النفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى  
ان يكون خالية عن جميع المعقولات بل هي مستعدة لها  
اي التي يكون تعقلها بالانطباع فان النفس لا يخ عن العلم  
لخضوري بنفسها وهي اي هذه المرتبة العقل الهبوطي  
والثانية اطلاقه على النفس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب  
والمرتبة الثالثة ان تحصل لها المعقولات البديهية بسبب  
احد من الجزئيات والتشبه لاجلها من المشاركات والبنات  
فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها  
في الاترا الحسية ولاحظت تشبه بعضها الى بعض استعداد  
لان تقيض عليها من المبدأ صور كلية واحكام فمابينها بالضرورة  
وتستعد استعدادا قريبا لان تستقل من البديهيات الى  
النظريات بالفكر او الحدس وهي العقل بالملكة فيحصل  
لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظرا وليس في المرتبة  
الاستعداد الانتقال والمراد بالملكة اما ما يقابل الحال اي الكيفية  
الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخة في هذه  
المرتبة او ما يقابل العدم كانه قد حصل للنفس فيها استعداد  
لانتقال اليها بناء على قربة كما يسمى العقل بالفعل عقلا  
مع كونه بالقوة لانه قوة قربة من الفعل جلا والمرتبة الثالثة

والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك  
والمستعد للاستعداد الى العلم والادراك

ان يحصل لها المعقولات النظرية لكن لا يطالعها بالفعل  
بل صارت مخزونة عند البحث بتخفها متى شاءت بلا حاجة  
الى كسب جديد وذلك انما تحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة  
مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة تقوي بها على ذلك الاستعداد  
وهي العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات عندي انه  
لا اعتبار للملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة  
على الاستحضار كافيته فيه فاذا حضرت المعقولات وذهبت  
عنها فهي قادرة على استحضارها فلهذه المرتبة لو لم يكن عقلا  
بالفعل لم ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة فلا بد من  
الاقتصار على الاقتصار على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان  
يطالع المعقولات المكتسبة وهي العقل المطلق اعتبرها  
الكثيرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده ولا تشبهته في قوتها  
في هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات  
معاد والظواهر انما يكون في دار القرار ومنهم من جوازها  
في هذه النشأة لنفوس كاملة لا يشغلها شأن عن شأن  
فانهم مع كونهم في جلايب من ابدانهم قد انحطوا في سكت  
المجردات التي تشاهد معقولاتها وانما واعلم ان العقل  
بالفعل متأخر بالحدوث عما سباه المص عقلا مطلقا لان الحدس  
ما لم يشاهد مراتب كثيرة لا يضر ملكة الاستحضار مستمرة فيقول  
بها الى متبادرة فمنهم من ينظر الى التقدم في البقاء فجعله  
مرتبة ثالثة ويسمى معقولاتها عقلا مستفادا لا يخفى على

ملكه ومستقدم عليه في البقاء لانه الشاهد  
يقول بسرعة ويبقى ما هو



من احاط بكتب الفن ان ما ذكره المصنف خلاف اصطلاح القوم  
فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الاعلى النفس في المرتبة  
الرابعة او نفس تلك المرتبة ثم العقل بالملكة ان كان في الغد  
بان يكون حصول كل نظري بالحدس من غير حاجة الى فكر  
يسمى قوة قدسية فاعلم ان القوة العاقلة اراد بها النفس  
الناطقة فانها كما يطلق على مبدأ العقل للنفس يطلق على  
نفسها ايضا مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت  
وات وضع فاما ان لا ينقسم او ينقسم السبيل الى الاول  
لان كل واحد وضع من الجواهر فهو منقسم على امر في الجزاء  
والسبيل الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة  
يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل  
ولا بالقوة فلا يلزم قوله كل مركب انما يتركب من البسيط  
وان اراد به ما لا جزء بالفعل فاللازم وهو الانقسام بالقوة  
غير منافي للبساطة لان الحال في احد جزئيهما غير الحال في  
الجزء الاخر انما يتم هذا اذا كان للكل سر يانها وهو فيها نحن  
بصدده ثم وان كانت مركبة وكل مركب انما يتركب من  
البساطة ضرورة امتناع تركيب الشئ من اجزاء غير متناهية  
فيلزم انقسام تلك البساطة ههنا نقول ايضا ان العقل  
اي تعقل النفس المجردة ليس بالالة الجسمانية والاول  
لها الكلال لضعف البدن كما بعوض لباودي الاحاساء  
والخرجات وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين يأخذ

في النقصان مع ان القوة العاقلة اي ما به تعقل النفس  
هناك تأخذ اي تشريع في الحال واما الخرافة الطارئة في  
او اخر سن الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة  
بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المشرف  
تركيبه على الاخلال وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها  
وقد يقال يجوز ان تضعف القوة العاقلة بضعف  
البدن وكان ما يرى من ازدياد العقل بسبب اجتماع  
علوم كثيرة عند النفس وسبب التمرن والاعتناء  
فان المدته تنشط على فعل من المشايخ بقدر ونبه على الايقدة  
على مثل الشبان الاقوياء وفي اخر الشيخوخة يستولي  
الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث  
لا يبقى للتمرن والاعتناء اثر يعتد به فبعوض الخرافة و  
ايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصل في زمان الكهولة اوفق  
للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك يقوى القوة  
العاقلة ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع  
حدوث الابدان كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون  
فانه قائل بقدمها لانها لو كانت موجودة قبل البدن و  
هي مختلفة متعددة فالاختلاف بينها اما ان يكون  
بالماهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة لاجاز ان يكون  
بالماهية ولوازمها لانها مشتركة بينها استند لوا على اشتراكها  
في الماهية بشمول حدودها وفيه نظر لاننا لانهم



ان ما عرفوا النفوس به حد لها وان سلم فلم لا يكون حدا  
 للقدر المشترك بين النفوس وهي مخالفة بالتحقق  
 ما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض  
 المفارقة لان العوارض المفارقة انما يلحق الشيء بسبب  
 القوابل اي العوارض المفارقة للشيء لا يفيض من المبدأ  
 الفيض عليه الا القابل ذلك الشيء او لاختلاف استعداداته  
 لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها والا لكان العارض  
 لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن متى لم  
 يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس موجودة على التعدد  
 والاختلاف فتكون حادثة مع الابدان ضرورة هذه الحقبة  
 مبينة على بطلان التناسخ وعلى بقدر صحة يجوز اختلافها  
 قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة الحاصلة  
 لها بابدان اخر سابقة لا الى نهاية **القسم الثالث في الالهيات**  
 اي في مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعلى وهو مرتب  
 على ثلثة فنون لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون مفارقة  
 لها وهو الامور العامة او لا والثاني اما واجب او ممكن العلم  
 الاول في تقاسيم الوجود قيل اراد بها الامور العامة لكونها  
 امورا ينقسم الماهية اليها بحسب الوجود والمعاد بالامور  
 العامة ما لا يختص بقسم من الاقسام الموجودة التي هي  
 الواجب والجوهر والعرض وقيل هو ما يشمل جميع الموجودات  
 او اكثرها وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات على الاطلاق او

على

على سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابلها شاملا لها و  
 لما كان هذا التعريف شاملا لجميع الوجودات فان الاحوال  
 المختصة لكل واحد من الجوهر والعرض ايضا مع ما يقابلها يكون  
 شاملا لجميع الوجودات زاد بعضهم فيها غير وهو ان يتعلق  
 بكل واحد من المتقابلين عرض علمي وهو مرتب على سبع  
**فصول** **فصل في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد**  
 مشتركا بين كثيرين في الخارج والا لكان الشيء الواحد بالعدد  
 بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة في حالة واحدة متكونة  
 اسود وابيض همت ومنهم من رعم ان اجتماع المتقابلين  
 انما يمنع في الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة  
 النوعية والجنسية وقال فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة  
 في الخارج ومشتركة بين افرادها وهي في كل فرد منها موجودة  
 لشخص معين وليس المشترك بين تلك الافراد بجموع  
 المعروض والعارض معا بل هو مشترك مع العرض وحده ولا  
 بعينه بين امور كثيرة بل المشترك مع العرض وحده ولا  
 استحال فيه ورد عليه بان كل موجود في الخارج هو بحيث  
 اذا نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا  
 في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بدهية فلو كان الطبيعة  
 الانسانية موجودة في الخارج لكانت مع قطع النظر عما يورثها  
 في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور  
 كونها موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها بل هو معنى محقق

كالطوبى مثلا فانها مع اقباله وهو عدم او طوبى يكون شاملا  
 لجميع الوجودات على العقل فرض المشترك ان بين  
 وهو من مفهوم لا يتجبل على شي من العقل  
 فليس له امورد في الخارج واحد  
 وان كانت الطبيعة في الخارج واحدة  
 في امور كثيرة في خارجها كالتقسيم النسبية واحد  
 المقصود من هذه الكلام يقال الكل فليس واحد  
 في ذاته الالهية المتضادة في كلام المصنفين  
 على بل على معنى  
 والتأني  
 قوله



في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى  
 ان ما في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية  
 لكان ذلك الشخص من الاشخاص الخارجية بعينه من غير تفاوت  
 اصلا يعني لو وجد متشخصا بشخص زيد كان عين زيد  
 ولو وجد متشخصا بشخص عمر وكان عينه وبهذا الحال بالنسبة  
 الى سائر افراد هذه انايتاتي على مذهب من قال ان  
 الحاصل في النفس هو ما هيئات الاشياء واما من قال ان  
 الحاصل فيها صورها استباحها المحالفة لها بالمقاييق فالكلي  
 عنده هو الهيئات المعلومة بها واما الجزئي فانايتعين بشخصه  
 الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والايين وغيرهما اقول ظاهر  
 هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب  
 تعالى وقد يتعين بالطبيعة الكلية وح تكون منحصرة فيه  
 نقل صاحب المحاكات عن بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض  
 المشخصة فانها ان كانت عقلية لم تشخص شيئا خارجيا وان  
 كانت خارجية فهي عارضة في الخارج ومن البين عند العقل  
 ان تشخص العارض الخارجي بل وجوده موقوف على وجود  
 الموضوع وشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العارض بل  
 الحق ان الشخص هو البدء الفاعل فان الشخص ليس الا بهذه  
 الهوية وهذه الهوية ربما تكون لذاتها وهو واجب الوجود  
 وربما تكون هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذي يحصل هذه  
 الهوية ولا نعني بالشخص الا بهذا لان كل كل فان نفس تصور

غير مانع

غير مانع من الشك في كثير من بان يقال لكل واحد منها انه هو  
 والشخص من حيث هو هو مانع من الشك في الشخص زيد على  
 الطبيعة الكلية اقول المناسب ان يقول فالشخص زيد ليتحقق  
 الترتيب ويكون ان يتكلف ويقال المراد بالشخص في السابق هو  
 الشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما يطلق النوع  
 على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون جمع الشخص  
 باعتبار افراد جزئي **فصل** في الواحد والكثير اما الواحد يقال على  
 ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد المناسب ان يقال لا ينقسم  
 من حيث انه لا ينقسم وهو قد لا يكون واحدا بالشخص ولا محالة يكون  
 امورا متحدة لها جهة واحدة فهي اما مقومة لتلك الامور او عارضة  
 لها اي خارجة عنها محمولة عليها او لا مقومة ولا عارضة والا اول  
 قد يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون  
 بالفصل او بالنوع كزيد وعمر والمتحدين بالنطق والانس  
 الثاني قد يكون بالمحمول انه كانت جهة الوحدة محمولة بالطبع  
 على تلك الامور كالقطن والنج المحمول عليها الابيض وقد يكون  
 بالموضوع ان كانت جهة الوحدة موضوعا بالطبع لها كالكاتب  
 والمصاحف المحمولين على الانسان العارض لهما الخوارج عنهما  
 وامكان حملها عليهما والثالث كنسبة النفس الى البدن ونسبة  
 الكلب الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسبه  
 يتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذلك  
 تعلق حاض بدنة بحسبه ذلك يدبرها ويتصرف فيها دون



غير ما من المدين فهذان التعلقان متجانسان في التبيين  
الذي ليس مقبولا ولا عارضا بشئ منها هو عارض للنفس والملك  
وقد يكون واحدا بالعدد أي بالشخص كزيد وهو قد يكون غير حقيقي أي قابلا  
للقسمه وح قد يكون بالارتباط وهو الذي ينقسم بالقوة إلى  
أجزاء متناهية في الحقيقة كالألواء وقد يقال الواحد بالارتباط المقدرين  
يتلاقيا عند حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد يقال  
أيضا بجسمين يلزم من حركتهما حركة واحدة وقد يكون بالتركيب  
وهو الذي كان فيه كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا  
وهو الذي لا ينقسم أصلا كالنقطة والفارق وأما الكثير فهو  
الذي يقابل الواحد أي ما ينقسم من حيث أنه ينقسم **هـ**  
قيل لما كان التقابل من عوارض أقسام الكثير فلا يبعد أن يتصور  
التعلم عند البحث عن الكثير فيحصل له حيرة واشتباه في ماهيته  
فلذا أورد هداية في بيان حقيقة التقابل وأقسامه ونفا  
لذلك الاشتباه أقول الأقرب أن يقال لما ذكر المصنف الكثير  
يقابل الواحد لا يبعد أنه يحصل للتعلم حيرة في أنه مفهوم التقابل  
ما إذا أورد هداية التحقيقة وتوطئة الاثنان قيل أي  
الوضان فإن التقابل إنما يعتبر في الأجزاء دون الجواهر  
فكانه ذهل من أن بعضهم قد اعتبروا التضايف في الصور النوعية  
أيضا قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في شئ واحد في  
زمان واحد أي لا يمكن اجتماعهما في شئ واحد أو به الموضوع  
أو المحل على اختلاف القولين في تضاد الصور النوعية وعدمه

ولا

ولا يفهم ما سباني من أخذ الموضوع في تعريف المتقابلين  
بالعدم والملكة أن المراد هو الأول لجواز أن يكون ذلك  
إشارة إلى أنه ذينك المتقابلين لا يعتبران إلا بالنسبة إليه  
من جهة واحدة قيل هذا لإدخال المتضائفين كالأبوة و  
النبوة العارضتين لزيد من جهتين وتوقفش فيه بان  
الأبوة والنبوة المذكورتين ليستا متضائفين لأن تعقل أحدهما  
ليس بالقياس إلى تعقل الأخرى وأجيب عنه بان مطلق  
الأبوة والنبوة متضائفتا مع جواز اجتماعهما في ذات  
واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق في ضمن التقيد  
والاحتراز إنما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين حتى يتوجه  
مأذرك وأقسامه أربعة قالوا لأنها إما وجوديان أولا وعلى الأول  
أما أن يكون تعقل كل منهما بالقياس إلى الآخر فهما المتضائفتان  
أولا فهما المتضادان وعلى الثاني يكون أحدهما وجوديا والآخر  
عدميا فأما أن يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي فهو العدم  
والملكة أولا فهما السلب والإيجاب وأورد عليه أما أولا فلجواز  
أن يكونا عدميين وقد يجاب بان العدم المطلق لا يقابل  
نفسه ولا العدم المضاف لا اجتماع معه والعدم المضاف لا يقابل  
العدم المضاف لا اجتماعهما في كل موجود مغاير لا ضيف إليه  
العدمان وقيل نظر لجواز أن يكون العدميين مضافا إلى الآخر كالعدم  
وعدم العدمي وأيضا يجوز أن لا يكون بين المفهومين اللذين ضيفا  
إليهما العدمان واسطة لعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالغير



وعلى تقدير الوساطة يجوز ان لا يصدق العدم على شئ كعدم  
الحول عما من شأنه ان يكون احوال وعدم قابلية البصر وامان  
فلان وجود اللزوم يحل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود  
الحركة بجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها وليس داخل في  
العدم والمكدة ولا في السلب والايجاب اذ المعبر فيهما ان يكون  
العدم عدا للوجودي احدهما الضدان المشهوران وهما  
الموجودان المناسب لوجه المحر ان يقال الوجوديان والعدم  
بالوجودي ههنا لا يكون السلب جزا من مفهومه وهو ان  
من الوجود غير المتضايقين كالسواد والبياض وقد يشترط  
في الضدين ان يكون بينهما غاية للخلاف والبعد ويسميان  
بالحقيقيين وثانيهما المتضايقان وهما موجودان بل وجوديان  
تفعل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالبوة والنبوة وثالثتهما  
التقابلان بالعدم والمكدة وهما امران يكون احدهما وجوديا و  
الآخر عديا اي عدم ذلك الوجودي لكن لا مطلقا بل بعينه فيهما  
موضوع قابل لذلك الوجود بل الوجودي كالبحر والعمر والعلم  
والجمل فان اعتبر قبوله له بحسب شخصه في وقت انتصافه بالامر  
العدمي وهو العدم والمكدة المشهوران كالكو سجية فانها عدم  
النجمة عما من شأنه في ذلك الوقت ان يكون ملتجيا فان الضمير  
لا يقال له كوسج وان اعتبر قبوله له اعلم من ذلك بان لا يقيد  
بذلك الوقت لعدم النجمة عن الطفل او يعتبر قبوله له بحسب  
نوعه كالعمى لاكمه او جنب القريب كالعمى للعقب او البعيد

كعدم

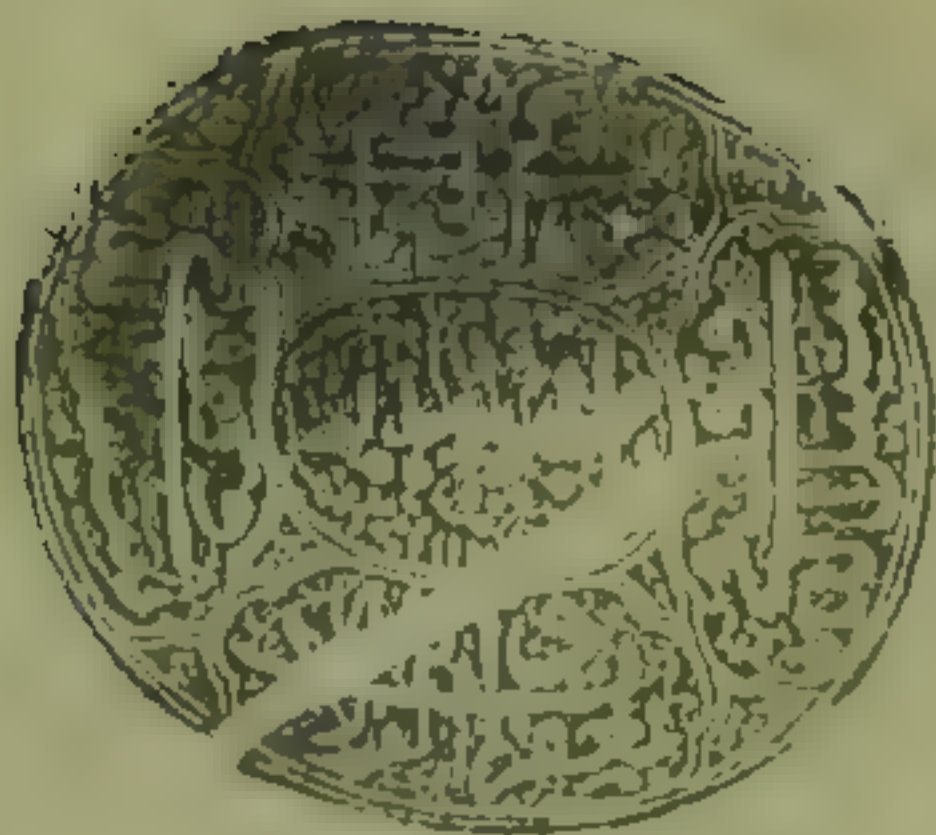
العدم للحركة الارادية للجبيل فان جنبه البعيد اعني الجبيل  
هو فوق الجبال قابل للحركة الارادية فهو العدم والمكدة الحقيقيان  
ورابعهما المتقابلان بالايجاب والسلب كالفرسية واللافرسية  
وذلك في الضمير لا في الوجود العيني اي هما امران عقليان  
واردان ان النسبة التي هي عقلية ايضا ولا وجود لهما في الخارج  
اصلا بهذا وقال الشيخ في الشفاء ان المتقابلين بالايجاب  
والسلب ان لم يحتل الصدق والكذب فبسيط كالفرسية  
واللافرسية والافركب كقولنا زيد فرس زيد ليس بفرس  
فان اطلاق هذين العنيتين على موضوع واحد في زمان واحد  
مع وقال ايضا ان من المتقابل الايجاب والسلب ومعنى الايجاب  
وجوب معنى كان سواء كان باعتبار وجوده في نفسه او وجوده  
بغيره ومعنى السلب لا وجود اي معنى كان سواء كان لا وجوده في  
نفسه او لا وجوده لغيره **فصل في التقدم والتأخر المتقدم يقال**  
**على خمسة اشياء** احدها بالتقدم بالزمان وهو ظرف والثاني  
التقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الاخر بكسر الخاء  
بمعنى التأخر الا وهو موجود معه او قبله يشمل العلة المقتضية  
وقد يمكن ان يوجد وليس الاخر اي التأخر بوجوده وقبل  
ينبغي ان يراى في تفسيره فيكون غير موثر في التأخر ليخرج  
عنه التقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اراد غير المؤثر السميع  
بشرائط التأخر وارتفاع موانعه فلا حاجة اليه لان قوله وقد يمكن  
ان يوجد وليس الاخر بوجوده يعني عنه وان اراد كونه غير موثر في



الجمل فمض لان الفاعل الغير المستقل تقدم بالطبع على العلل  
 عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعاً للتقدم  
 الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف تقدم الفاضل  
 على الجاهل والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبداء  
 محدد وكثر تب الصفوف في السجدة منسوبة الى الخراب و  
 كثر تب الاجناس والانواع الاضافية على سبيل التصاعد  
 والتنازل والخامس المتقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل  
 بالثانية اي السجدة بشرايطه وارتفاع موافقه وعند صاحب  
 المحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالثانية او لا  
 واعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان  
 في معنى واحد كسبي التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على  
 المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ويختص التقدم  
 بالعلية باسم التقدم بالذات واشيخ استعمالهما في قاطب غور يابس  
 الشفاء كذلك كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانتا  
 معاني الزمان فان العقل يحكم بانه تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس  
 ولخص في الاقسام الخمسة استغرافي وقد يقال ان التقدم  
 ان احتاج اليه الشاخر فان كان كافيا في وجوده فالتقدم بالعلية  
 والا فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن اجتماعهما في الزمان  
 فالتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما ترتيب فالتقدم  
 بالرتبة والا فبالشرف واما الشاخر فيقال على ما يقابل التقدم فيتعذر  
 اقسامه بتعدد اقسام التقدم **فصل** في القديم والحادث

القديم

القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده عن غيره ويختص به  
 الحق تعالى والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه كالظنك و  
 الحديث بالذات وهو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات  
 والحديث بالزمان هو الذي لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن  
 هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو  
 فيه موجودا كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات هو  
 اخص مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من وجه من الحديث  
 بالذات وهو اعم مطلقا من الحديث بالزمان والبولاني  
 متباينة وكل حادث زمانى فهو مسبوق بمادة اى يكون  
 موضوعا للحادث ان كان عرضا او هيولا ان كان صوة او  
 متعلقة ان كان نفسا ومدة والثاني ظ من تصور مفهوم  
 والا لان المكان وجوده سابق على وجوده والا لان كان قبل  
 ممكن بل مستغنى عنه لا امتناع كونه المعدوم واجبا لذاته ثم صار  
 ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب الشئ من الامتناع  
 الذاتي الى الامكان الذاتي هـ وذلك الامكان الذاتي امر وجودي  
 اى موجود اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا وبين لا امكان له فلو كان  
 الامكان عديميا لم يكن الممكن ممكنا هـ وفيه نظر لان ما ذكره  
 جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عديميين لم يكن  
 الامتناع مستغنى ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه  
 ولا امتناع له وعدمه لا ولا عدم له والحل ان يقال قولنا امكانه لا معناه  
 انه متصف بصفة عديمية اى الامكان قولنا لا امكان له معناه سلب





لكل الصفة العدمية عنه وكما ان فرقاً بين اتصاف الشيء  
بصفة ثبوتية وبين سلب اتصافه بها كذلك ايضا فرق بين  
الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها وقد  
يقال معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية و  
الصفة السلبية انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف  
ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده  
معدوماً وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل والفارق  
لم ينفصل بمعنى الكلام حيث جعل على دعوى عدم الفرق بين  
القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون  
الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث  
لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بكون بعيد  
اقول فيه بحث لان قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا لا امكانه  
بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع عن  
مع ان العدم والمنع متصفان بها وهذا هو المعنى المعبر  
في هذا المقام لا بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم والامكان  
لا يكون قائماً بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى  
امكان الوجود له اي الامكان اضافة بين الوجود وذات الممكن فلا يكون  
قائماً بنفسه فيكون قائماً بمحل موجود ليس هو نفس ذلك الحادث  
وهو لا امر منفصل عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر  
المنفصل عنه فيكون متعلقاً به وهو الادة وما يتوهم من ان امكان  
الشيء وهو اقدار الفاعل عليه فيكون قائماً به فاسد لان

الاقدار

الاقدار وعدمه معللان بالامكان وعدمه فيقال بهذا مقدور  
لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع وههنا بحث لاننا لم  
نمتعلق بالحادث مخبر في المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان  
يكون امكان الحادث قائماً بشئ له تعلق بالحادث وانه تعلق  
للحلول او التدبير والتصرف ولو كان له تعلق للحلول فلم لا يجوز  
ان يكون الحادث جوهر غير جسماني حالاً في جوهر اخر كذلك  
ولم يبق دليل على امتناع ذلك او عرضاً قائماً لجوهر غير جسماني فان  
علوم العقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها على الاطلاق  
اعراض موضوعاتها وذات العقول والنفوس وليست  
باجسام ولا يمكنهم تميم الموضوع بحيث يتناول الجسم  
وغيره اذ يطلح ما هو على هذه القاعدة مثل ما سيجي من ان  
العقول جميع كالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب  
كون العقول مادية لان كل حادث لا بد له من مادة **فصل في القوة**  
والفعل القوة هو الشئ الذي هو مبدأ التغيير في اخر سواء  
كان جوهر او عرضاً وسواء كان فاعلاً او غيره من حيث هو اخر  
هذا للتبني على ان الاخر المغير لا يجب ان يكون مغايراً له بالذات  
بل قد يكون مغايراً بالاعتبار كعلاج الانسان نفسه الناطقة  
في الامراض النفسانية فان التغير ههنا اعتباري وانما اعتبرنا  
في الامراض النفسانية يكون المعالج والمعالج متحدان بالذات  
مغايرين بالاعتبار واما في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس  
الناطقة والمعالج هو البدن وهما مغايرين بالذات واعلم



ان القوة قد يطلق على مكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى  
يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة  
في عنوان الفصل او ذكر هذا المعنى والبحث عنه وكل ما يصدر عن  
الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الاثار والافعال  
كالاختصاص بالزمان وكيف وحركة وسكون فهي صادرة عن  
قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون له جسم او لا  
اتفاقية او لقوة موجودة فيه والاول بطر والاولى كانت  
الاجسام فيه والثاني ايضا بطر والاولى كانت مستمرة لان الامور  
الاتفاقية لا يكون دائمة ولا أكثرية فكذلك اثارها اقول ههنا بحث  
لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق الامور الخارجية فهذه  
المقدمة ممنوعة وان اراد بها ما لا يكون دائمة ولا أكثرية كما  
من كلام بعضهم حيث قال لتوجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية  
هي التي لا يكون دائمة ولا أكثرية فالخصر ممنوع ولعل هذا القائل  
اخذ ذلك ما ذكره من ان قاضي السبب الى السبب اما ان يكون  
دائما واكثرية او مساويا او اقلية فالسبب الذي يتاخر الى السبب  
على احد الوجهين اولين سمي سببا ذاتيا وذلك السبب يسمى  
غاية غاية السبب الذي يتاخر الى السبب على احد الوجهين الاخرين  
يسمى سببا اتفاقيا وذلك السبب يسمى غاية اتفاقية قاذون  
هو عن قوة موجودة فيه وهو المطلوب **فصل في العلة والعلول**  
العلقة تعال لكل ماله وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره  
ظاهر هذا التعريف لا يصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرفنا

بعيد

بعيد هذا بالتي يكون منها وجود العلول وعناية توجيهه ان يخل  
المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده في الجملة ومع هذا لا  
ينطبق على العلة الفاعلية وعدم المانع وقد يقال عدم المانع كاشف  
عن امر وجودي هو المحتاج اليه لعدم الباب المانع للدخول فانه  
كاشف عن وجود قضاء فوام يمكن النفوذ فيه وعدم العمود  
المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن  
تحرك السقف فيها الا ان الشرط الوجودي ربما لا يعلم الا بالامر  
عدمي فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاول ان ذلك الامر  
العدمي هو المحتاج اليه ولا يخفى انه تكلف بل الحق ان مدخلية  
الشيء في وجوده اعم اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالافعال  
والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب  
عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده  
وعدمه معا كالعدا فلا بد من عدمه الطاري على وجوده  
فيجب ان يوجد او لا ثم بعدمه فالمناسب ان يقال العلة  
ما يحتاج اليه امر في تحققه وهي اربعة اقسام مادية وصورية  
وقا عليية وعناية اما المادية فهي التي تكون جزءا من العلوم  
لكن لا يجب بها ان يكون العلول موجودا كالطين للكون  
اما العلة الصورية فهي التي يكون جزءا من العلول لكن يجب  
بها ان يكون العلول موجودا بالفعل كالصورة للكون وليس  
المراد بالعلة المادية والصورية ما يخص الاجسام من المادة  
والصورة للجوهرين بل ما يعبر بها من الجوهر والافعال



التي يوجد بها امر بالفعل او بالقوة وباتان علتان للماهية  
 داخلتان في قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه  
 عليهما فيخصان باسم علة الابهية تمييزا لهما عن الباقيين  
 الشاركتين اياها في علية الوجود واما الفاعلية فهي التي تكون  
 منها وجود المعلول كالفاعل للكون واما الغائية فهي التي  
 تكون لاجلها وجود المعلول كالعرض المط من الكون وهي  
 انهما تكون علة بحسب وجودها الذاتي واما بحسب وجودها  
 الخارجي فهي معلولة لمعلولها لترتيبها عليه وتأخرها عنه  
 في الوجود فلها علاقة العلية والمعلولة بالقياس الى شئ  
 واحد كبحسب وجودها الذاتي والخارجي وباتان علتان  
 علتان يخصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية  
 وللحصر المذكور منقوص بالشروط والمعد وعدم المانع وقد يقال  
 ان المقسم هو علة الشئ بلا واسطة والمعدود من اقسامه  
 هو العلة المادية بمعنى القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل  
 المستقل بالثابت والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين  
 اولاً ولا يحتاج الى اذكر الاثبات وبواسطة احتياجهما اليه وفيه  
 بحث لانه لا يتناول المقسم للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول  
 اليها الا بواسطة انها موثرة في موثرية الفاعل ثم العلة  
 الفاعلية متى كانت بسيطة اي كانت واحدة في ذاتها  
 لم يكن لها مفعول ولم يكن فعله مشروطا بما يستحال ان يصدر  
 عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه شئان فهو مركب

لان

لان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا الاثر غير كونه بحيث  
 يصدر عنه ذلك الاثر لا مكان تعقل كل منهما بدونه الاخر مجموع  
 هذين المفهومين او احدهما ان كان داخل في ذات المصدر  
 لزوم التركيب في ذاته وان كانا خارجين كان مصدرهما  
 اي المفهومين اذ لو كانا مستثنين او احدهما الى غيره لم يكن  
 هو وحده مصدر الاثرين والمقدرة خلافاً لكونه مصدر هذا  
 المفهوم غير كونه مصدر ذلك المفهوم وينقل الكلام اليهما في  
 الاحالة الى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات لا امتناع  
 السلسل وقد يقرر الدليل بطريق البسط فيقال ان كان كل  
 من مفهومي مصدرية هذا ومصدرية ذاك نفس الواحد  
 الحقيقي كان الامر بسيطاً ما هبتان مختلفتان وان دخلا  
 فيه او دخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط وانه  
 خرجا او خرج احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط وان  
 دخل احدهما وخرج الاخر لزم التركيب والتس معاً لا اقسام  
 ستة والكل مركب وهما بحث اما اولاً فلا لانه لو تم ما ذكره لزم  
 ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي شئ اذ لو صدر عنه شئ لكانت  
 مصدرية لذلك الشئ امر مغاير له لكونه نسبة بينه  
 وبين غيره فهو اما داخل فيه فيلزم تركبه او خارج عنه معلول  
 له لا امر وينقل الكلام الى مصدرية او نقول لكان الصادر  
 هناك شئين احدهما ذلك الشئ الصادر عن الواحد  
 والثاني مصدرية لك الشئ لا شئاً واحداً وهو مناف



لما ادعيت من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما ثانيا  
فلان المصدرية امر اعتباري فيستغنى عن المصدر وقد يقال  
لا بد ان يكون للعللة خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك  
الخصوصية مع غيره اذ لو لا لم يكن اقتضاء بالهذه المعلول  
اولى من اقتضاءها لما عداها فلا يتصور صدورها عنها فاذا لم يكن  
مع العلة الموحدة امور متعددة لا داخلية فيها ولا خارجية  
عنها بل كانت ذاتا بسيطة لا تكسر فيها بوجه من الوجوه  
فلا شك ان تلك الخصوصية انما يكون بحسب الذات فاذا فرض  
لها معلول وكانت للعللة بحسب ذاتها خصوصية مع  
ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول اخر  
الا ان لم يكن ان يكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون  
لها مع شيء من المعلول بين خصوصية ليست لها مع غيره  
فلا يكون علل شي منهن وقبيل بحث لجواز ان يكون لذات واحدة  
من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون تلك  
الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور باسرها  
لا بعضها دون بعض ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده  
عند وجود علة التامة اعني عند تحقق جملة الامور المعبرة في  
تحققه قيل هذا التفسير غير جامع فان البداء الاول علة تامة بالنسبة  
الى معلول الاول يتناول هذا التفسير اذ لا يصدق عليه انه جملة  
الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو  
خارج عنها ونية نظر اذ لا بد من اعتبار مكان المعلول في التركيب

لازم

لازم وقد يجب بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان  
فالشيء ما لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان  
ما خوذ في جانب المعلول فاننا نأخذ شيئا ممكنا ثم نطلب  
له علة ولا شك انه مع ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرة  
اخرى ورد هذا بان كلا من الجزء الصور والمادي مع انه  
جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان  
جزء من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول ومعتبر فيه  
لم يلزم المحذور وايضا لما كان الامكان من شريط التأثير  
فلا يوجد موثر بلا اشتراط امر في تأثيره واعلم ان المعلول  
اذا كان مركبا لجميع الاجزاء التي هي عينه يكون جزء من علة  
التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فطلاق  
لفظ العلة عليه بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب  
الوجود فاما ان يكون متمنع الوجود وهو محال لا ما وجد او  
فلم يكن الوجود فلفرض وجوده معها في زمان وعدة معها في زمان  
اخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح يخرج من القوة الى الفعل  
او التخرج للحاصل من العلة التامة مشتركة بين الزمانين فلا يكون  
جملة الامور المعبرة في وجوده حاصلة وقد فرضنا ما حاصلا  
هف فان المعلول يجب وجوده عند تحقق العلة التامة  
فيكون واجبا لغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ما بهيته من  
حيث هي لا يجب لها الوجود ولا العدم ولا معنى للممكن  
بالذات الا بهذا **هداية** لازلة ما سبق الى ادبها الصوام



ملئ ثابته العلة في شئ ينشأ وجوده كون الشئ موجودا  
 لا ينشأ في ثابته العلة الفاعلية فيه لان الشئ اذا كان معدوم  
 لم يوجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده  
 حالة العدم او في الحالين جميعا والارم اجتاع الوجود  
 والعدم هف فاذن يفيد وجوده حالة وجوده الفاد فلا يلزم  
 تحصيل الحاصل فكون الشئ موجودا لا ينشأ في كونه معلولا قال  
 بعضهم من الاوام العامية ان العلول بعد ما وجد من علته  
 لا يحتاج في بقاءه اليها حتى لا يلزم من فناء علته الموجد له  
 فناءه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا ينشئ  
 عن القول بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضرعه وجوده  
 العالم وسبب توهم هذا ما يشاهدونه من بقاء البناء  
 بعد زوال وجود البناء فالمص اورد هذه الهداية لانه هذا  
 الوهم اذ لو بقي العلول بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه  
 حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالجملة من ان العلة مؤثرة  
 في العلول حالة وجوده هف اقول فيه بحث اذ ان ثبتت  
 بالدليل ان العلة مؤثرة في العلول في ان وجوده له لانها مؤثرة  
 فيه حالة وجوده مطلقا ولا منافات بينه وبين بقاء العلول  
 بعد فناء العلة فلا تنزل هذه الهداية الوهم المذكور والذي يزيل  
 هو ما ذكره من ان العلة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان  
 نفس في الجوهر والعوض كل موجود فاما ان يكون مختصا  
 بشئ ساري فيه ولا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول

او حاله الوجود  
 او حاله العدم  
 او جاز ان يفيد  
 وجوده حالة  
 العدم

بسم الساري

الساري حاله المسرى فيه مخالفة الكلام فيه فتذكر ولا بد ان  
 يكون لاحد ما حاجة الى صاحبه بوجه من الوجوه والا لا يمنع  
 ذلك للخلول بالضرورة فلا يخفى اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال  
 المحل هو في الحال صورة او بالعكس فسمى المحل موضوعا  
 والحال عرضا المناسب ان يقال الافتقار اما ان يكون من  
 الطرفين وهما الهسيوي والصورة او من طرف الحال مفقور  
 الى الحل مطلقا واذا ثبت هذا فنقول للجوهر الماهية التي اذا  
 وجدت في الاعيان اي انصفت بالوجود الخارجي كانت لا  
 في الموضوع وخط ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية تزيد  
 وجودها عليها فخرج منه واجب الوجود اذ ليس له وجود  
 الوجود ماهية ويدخل فيه الصور العقلية للجواهر فانها وان  
 كانت حال كونها في الذهن في موضوع لكن يصدق عليها  
 انها اذا وجد في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا  
 على مذهب من يقول انه الحاصل في الذهن هو ما هيئات  
 الاشياء والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال  
 واما من قال انه الحاصل في الذهن هو صور الاشياء واشياءها  
 المخالفة لها في الهمية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة  
 بها صار بعض تلك الصور غلما ببعض الاشياء دون بعض  
 فلا يكون تلك الصور عند الاعراض موجودة بوجد خارجي  
 قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها واما العوض فهو الوجود  
 في الموضوع فالصور العقلية للجواهر يكون جوهرها عرضا معا على الاول



من الذهبين وقد نشره صاحب حكم العين والاسباب يقال  
 هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ثم الجواهر  
 ان كان محلا فهو الهولي فيل هذا منقوص بالجسم فانه محل  
 للاعراض مع انه ليس بهولي واجيب بان المراد ان كان محلا للجواهر  
 اخر فهو الهولي وفيه بحث او النفس محل للصورة الجوهرية مع  
 انها ليست بهولي وان كان محلا فهو الصورة للجسم والنوعية  
 وان لم يكن محلا فان كان مركبا منها فهو الجسم الطبيعي  
 وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام علق التفسير  
 والتصرف فهو النفس الانسانية او الفلكية والا فهو العقل  
 اما قيد التعلق بالتفسير والتصرف لانه للعقل تعلقا بالجسم لكن  
 على سبيل الشائبة فقط واما النفس فقد يكون مدبرة وقد يكون  
 مؤثرة كافي الاصابة بالعين والجواهر ليس جنسا لهذه الانقسام  
 الخمسة اذ لو كان جنسا لكان ما يدخل تحت مركبا من جنس وفصل  
 وليس كذلك لانه النفس ليست مركبة منها لانهما تعقل الماهية  
 البسيطة للحالة فيها فلا يكون مركبة واللازم بانقسامها انقسام  
 الماهية البسيطة للحالة فيها هي وفيه نظر اذ لا يلزم من تركيب  
 النفس في الذهن تركيبها في الخارج واما انقسام العرض ثلثة  
 بالاستقرار الكم والكيف والابن والتمتع والامانة والملك  
 والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي يقبل المساواة  
 واللامساواة لذاته قبل هذا التعريف ووري اذ المساواة  
 هي الاتحاد في الكم والاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة لذاته اي

يكن

يمكن ان يفرق بين اجزائه وانما قالوا لذاته يخرج الكم بالعرض مثل  
 محل الكم والحال فيه الى غير ذلك وينقسم الى منفصل وهو  
 ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد  
 المشترك ما يكون نسبة الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة  
 بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين  
 يمكن اعتبارها نهاية للجزء الاخر وان اعتبرت بداية له يمكن  
 اعتبارها بداية للجزء الاخر فليس لها اختصاص باحد  
 الجزئين ليس ذلك الاختصاص بالنسبة الى الجزء الاخر بل  
 نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى جزئي السطح  
 والسطح الى جزئي الجسم والان بالنسبة الى جزئي الزمان  
 والحد والمشتراك يجب كونها بالنوع لما هي حدود له لانه  
 الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين  
 لم يزد به اصلا واذا افصل منه لم ينقص منه شيئا ولولا ذلك  
 لكان الحد المشترك جزءا من المقدار المقسوم فيكون  
 التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما  
 الى خمسة وهكذا فان النقطة ليست جزءا من الخط بل هي  
 عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى  
 الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فانه  
 العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعه كان السدس جزءا  
 من الستة واطلا فيها وخارجا من الاربعه فلم يكن ثمة امر  
 مشترك بين قسمي العشرة وهما الستة والاربعه كما كانت



النقطة مشتركة بين قسمي الخط كالعدد وذكر وان الكم  
 المنفصل من حصره فهذا التمثيل باعتبار انواعه والى متصل  
 وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك قار الذات  
 وهو المقدار كالخط والسطح والتخني اي الجسم التعليمي والى  
 متصل غير قار الذات وهو الزمان قيل انه وجد شيء من  
 اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم  
 اتصال المعدوم بالمعدوم وكلاهما محالان بالبدية وانه غير  
 اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال كانه من قبيل القار  
 لاجتماع اجزائه هناك والجواب انه ذلك الامر المتصل تمت  
 في الخيال بحيث اذا لاحظ العقل وجوده في الخارج جزم بامتناع  
 اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار واما الكيف  
 فهو هيئة في شيء ولا يقتضي لذاته قسمة خرج به الكم ولا سببه  
 خرج به البواقي ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون  
 الكيف زاد قيد عدم اقتضاء اللاقسمة احترازاً عن ما يتوهم  
 الى كيفيات محسوسة باحدى الحواس الظاهرة راسخة  
كلاوة العسل وبلوحة ماء البحر وتسمى التغاليات وغير راسخة  
لحمة الجبل وصفة الوجه ويسمى التغاليات والى كيفيات  
 نفسانية قيل اي مختصة بذوات الانفس الحيوانية بعض  
 انها تكون من بين الاجسام الحيوانية ودون النباتات والجمادات  
 فلا يتبع ثبوت بعضها بالذوات من الواجب وغيره فثبت  
 بعضها المختصة بذوات الانفس مطلقاً وهي حالات

ان لم يكن راسخة كالكتابة في ابتداء الخلقة وملكات ان كانت  
 راسخة كالكتابة بعد السوخ والعلم وغير ذلك والى كيفيات  
 استعدادية اي التي هي من جنس الاستعداد فانها مفسدة  
 بالاستعداد الشديد نحو الدفع والالتفات كالصلابة ويسمى  
 قوة او نحو الافعال كالدين ويسمى ضعفاً والمشهور ان  
 لها نوعاً ثالثاً هو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصراع  
 وليس بشيء اذ الصارعة انما يتم بثلاثة امور العلم بتلك  
 الصناعة والقدرة وهما من الكيفيات النفسانية وكون  
 الاعضاء بحيث تحس عطفها ونقلها وهو في الحقيقة من باب  
 الاستعداد ونحو الافعال فلم يثبت قسم ثالث فان قيل لما  
 اعتبر في كل واحد من استعدادي القابل للافعال والافعال  
 الشدة والترجيح خرج عنها اصل القبول الذي نسبت اليها على  
 السواء فيكون شيئاً ثالثاً قلنا معنى كونه الشيء قابلاً للاخر انه  
 بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الاخر وهذا امر اعتباري تصف  
 ذلك الشيء ثم انه قد يوجد فيه امور يتفاوت بها حال ذلك  
 القبول بالنسبة الى ذلك القابل قارباً وبعداً فلكل الامر  
 هي السماة بالاستعدادات فاصل القبول من باب الامكان  
 الذاتي ومراتبه المتتالية لقرب القبول وبعده من باب الاستعداد  
 فيكون الشدة المستلزمة للرجحان معتبرة في الاستعداد والكم  
 ان اكثرهم عدداً والصلابة والدين من الكيفيات الملموسة والحق  
 ما ذهب اليه المصنف لما ذكره الامام من ان الجسم الدين هو الذي ينبغي

في ذلك  
 من طرق



فهناك امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة في سطحه الثاني شكل  
 التقعر المقارن لحدوث تلك الحركة الثالث كونه مستعدا لقبول  
 ذلك الامر من وليس الاولان بليين لانهما محسوسان بالهمس  
 واللين ليس كذلك فبقين الثالث وهو من الكيفيات  
 الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول  
 عدم الانغراز وهو عديم الثاني الشكل الباقي على حاله وهو الكيفيات  
 المختصة بالكيفيات الثالث المقاومة المحسوسة بالتمسك  
 ليست ايضا صلاية لانه الهواء الذي في الرزق المنفوخ فيه له  
 مقاومة ولا صلاية له وكذا الراجح القوة فيها مقاومة ولا صلاية  
 فيها الراجح الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهذا هو الصلاية  
 فيكون من الكيفيات الاستعدادية والى كيفيات مختصة  
 بالكيفيات المنفصلة او المنفصلة كالمثلثية والمربعية للسطح و  
 الزوجية والفردية للعدد واما الالين فهو حالة تحصل للشيء  
 بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب  
 حصوله في الزمان او الالين واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة  
 كالابوة والبنوة فسر بعضهم النسبية بالحاصلة بسبب  
 النسبة ولذا قال في بيان كونه الابوة والبنوة اضافيتين  
 ان تولد حيوان من نطفة حيوان اخر من نوعه نسبة بينهما  
 بواسطتها تعرض لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة والاخر افرخي  
 وهي البنوة واقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة  
 المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة

بالقياس

بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا  
 في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى انه يفسر  
 النسبية بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ما ذكره ونحو  
 المشوكة واما الكيفيات يقال له لانه ايضا فهو حالة تحصل للشيء  
 بسبب ما يحيط به اي بكلمة او بعضه سواء كان امر خلقيا كالادب  
 او لا ويتقل بانتقاله فخرج به الالين فانه وان كان هيئة حاصلة  
 للشيء بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل  
 بانتقال المتمكن ككلمة الانسان اي الهيئة الحاصلة له بسبب  
 كونه متعينا ومتقصا واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء و  
 قيل ينبغي ان يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف بالشكل  
 الذي هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذ لا ملاحظة في الشكل  
 للاجزاء ونسبتها في نفسها فضلا عن نسبتها الى الامور  
 الخارجية بل للعتبة المجموع من حيث هو مع الحدود المحيط به  
 فلا حاجة الى ما ذكره وايضا ان اريد بالجسم الجسم الطبيعي  
 فيخرج الوضع الثابت للجسم التعلمي بل لا يراد المقادير عن التعريف  
 وان اريد الجسم مطلقا فيدخل الشكل العارض للتعلم  
 ويخرج الوضع الثابت لباقي المقادير بسبب نسبة اجزائه  
 بعضها الى بعض وسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام  
 والمعود وقد يطلق على حال الشيء بسبب نسبة بعض اجزائه  
 الى بعض فقط واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب  
 تائثره في غيره كالقاطع مادام يقطع واما الانفعال فهو حالة

فليقتلنا من دبر



واختلفوا في ما بين القولين هل هما من الوجود  
الخارجية او اعتبارية لان الوجود لهما الذي لا يمتنع  
اختار المصنف الثاني وتخصيصه بكونها اذ لو كانت  
موجودتين في الخارج فالمرتبة من لواحق للوجود  
والثانية من لواحق التأثير فتقتضي ان الوجودات  
تأثر كل واحد منها في الآخر فانهما على الكلام فيهما  
كالكلام في الاولين ويلزم التسلسل

فحصل للمشيء بسبب تأثيره عن غيره الظان الفعل و  
الانفعال بنفسه التأثير والتأثر لا يمتنع اخري بعض الشيء  
بسبب التأثير والتأثر كما لا يمتنع ما دام يتسلسل فيه  
اشارة الى ان الانفعال امر غير فاروقه الفعل ولذا يعتبر  
عنهما بان يفعل وان ينفع فعل لانهما على التجدد والتقفز  
في الامر المسمى المرتب عليهما فخرج عنها ما داخل في الكيف  
**الفصل الثاني في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على**  
**عشرة فصول** **فصل اثبات الواجب لذاته وهو الذي**  
**اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبراهانه ان**  
**يقال ان لم يكن في الوجود وجود واجب لذاته يلزم منه الخ**  
**لان الموجودات باسرها لا يكون جلة مركبة من احاد وكل واحد**  
**منها ممكن لذاته فتكون ممكنة لاحتياجها الى كل من اجزاها**  
**الممكنة والاحتياج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا فاحتياج الجلة**  
**الى علة موجودة خارجة اى خارجة عن الجلة والاسم به بدعي**  
**اى ضروري فطرى القياس وتقريره ان يقال انها ليست**  
**نفس الجلة وهو لا يجوز بالاذلة بطلان علة لكل واحد من اجزاها**  
**وذلك لان كل جزء ممكن محتاج الى علة فلو لم يكن علة المجموع**  
**علة لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معطلا بعلة اخري**  
**فلا يكون تلك الاولى علة للمجموع بل بعضها فقط وحين يلزم ان**  
**يكون الجلة الذي هو علة المجموع علة لنفسه وهما بحث لانه لا يلزم**  
**من امكان الجلة احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان**

احتياجها

احتياجها الى علة متعددة موجودة لاحاد الجلة بمجموعها  
علة موجودة للجلة فيجوز ان يكون الممكنات سلسلة غير  
متناهية يكون الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا  
فيكون علة الجلة جزئها وهو مجموع الاجزاء التي يكون كل منها  
معروضا للعلية والعلولية بحيث لا يخرج منها الا العلول  
المحض وقال شارح المواقف الكلام في العلة الموجودة المستقلة  
بالتأثر والابجاد فلو كان ما قبل العلول الاخير علة موجودة للسلسلة  
باسرها مستقلة بالتأثر والابجاد فيها حقيقة لكان علة لنفسه  
قطعا وقد يقال لتوجيه هذا الكلام فيحتاج كل منها الى علة خارجة  
عن سلسلة الممكنات اذ لو لم يكن خارجة للزم اما الدور او التسلسل  
والنصديق بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بدعي ولا يخفى  
عليك انه غير مناسب للمقام والموجود الخارج عن جميع الممكنات  
واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه و  
وهو محذور فوجوده واجب **فصل في ان وجود الواجب الوجود**  
**نفس حقيقة مراتب الموجودات في الموجودية بحسب التقييم**  
**العقلي ثلث اقسام الموجود بالغير اى الذي يوجد غير هذا**  
**الموجود له ذات ووجود بغير ذاته وموجود بغيرها فاذا**  
**نظر الى ذاته وقطع النظر عن موجوده امكن في نفس الامر ان يكون**  
**الموجود عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه والتصور**  
**والتصور كلاهما ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور**  
**واو سطر ما الوجود بالذات بوجود هو غير اى الذي يقتضي**



ذاته وجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا  
 الموجود له ذات وجود يغير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود  
 بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور في التصور  
 ممكن وهذه حال واجب الوجود في علم مذهب جمهور المتكلمين  
 وأعلام الموجود بالذات بوجود هو عينه أي الذي وجوده عين  
 ذاته فهذا الموجود ليس له وجود يغير ذاته فلا يمكن تصور  
 انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره كلاهما محال وهذه حال  
 واجب الوجود على مذهب الحكماء وأن اردت مزيد توضيح  
 لاصورتاه فاستوضح الحال ما نورد في هذا المثال وهو ان مرتبة  
 المضي في كونه مضيئا تلت ابغى الاولى المضي بالغير أي الذي استفاد  
 ضوئه من غيره كوجه الارض الذي استضاء بمقابلة الشمس  
 فهنا مضي وضوء وشئ ثالث افاد الضوء الثانية للمضي بالذات  
 بضوء هو غيره أي الذي يقتضي ذاته ضوئه اقتضاء بحيث يمتنع  
 تخلفه عنه كجرم الشمس اذا فرض اقتضاء لضوئه فهذا المضي له  
 ذات وضوء يغير ذاته الثالثة المضي بالذات بضوء هو عينه  
 كضوء الشمس فانه مضي بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا المضي  
 اعلى واقوي ما يتصور في كونه شئ مضيئا فان قيل كيف يوصف  
 الضوء بانه مضي مع ان معنى المضي كما يتبادر اليه الاوهام  
 ما قام به الضوء قلنا ذلك المعنى هو الذي يتعارفه العامة وقد  
 وضع له لفظ المضي في اللغة وليس كلامنا فيه فانما اذا قلنا الضوء  
 مضي بذاته لم نرد به انه قام به ضوء اخر وصار مضيئا بذلك

الضوء

الضوء بل ردنا ان ما كان حاصل الكل واحد من المضي لغيره  
 والمضي بذاته بضوء هو غيره اعني الظهور على الابصار بسبب  
 الضوء فهو حاصل للضوء في نفسه بحسب ذاته لا بامر زائد  
 على ذاته بل الظهور في الضوء اقوي واكمل فانه ظ بذاته فهو  
 لا خفاء فيه اصلا ومظهر لغيره على حسب قابليته لان وجوده  
 لو كان زائدا على حقيقة لكان عارضا لها قبل لا متناع  
 الجزئية المستندة للتركيب في ذات الواجب تعالى وفيه  
 بحث اذ التركيب الممتنع في الواجب هو التركيب الخارجي  
 لانه موجب للافتقار في الخارج وهو موجب للامكان و  
 اما التركيب الذهني للواجب فلا يتم امتناعه لانه لا موجب  
 للافتقار في الخارج بل في الذهن والافتقار في الذهن لا يوجب  
 الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج في وجوده الخارجي الى غيره  
 ولو كان عارضا لكان الوجود من حيث هو مقتضا الى  
 الغير أي الموعود فيكون ممكنا لذاته مستندا الى علمه فلا بد  
 له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم  
 ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلم الموجوده للشئ  
 يجب تقدمها على المعلول بالوجود فانه العقل لم يلاحظ  
 كونه الشئ موجودا متناع ان يلاحظ كونه مسدا للوجود و  
 مفيدا فيكون الشئ موجودا قبل نفسه بحيث وان كان غير  
 تلك الامة يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى غيره  
 الوجود هذاج وقال المحققون الوجود مع كونه عين الواجب

انقول ان وجوده تعالى على تقدير كونه من  
 يكون وجوده خارجا مستلزما للتركيب الخارجي لا لغيره  
 والام يمكن موجدا خارجا اصلا والكلام في وجود الواجب  
 الموجود الخارجي تامم عبد الحميد



قد اُسبغ على ما كل الموجودات وظهر فيها فلاح غنى شئ من  
 الاشياء بل هو حقيقة واعينها وانما امتازت وتعدت  
 بتقيدات ويعينات اعتبارية **فصل في ان وجوب الوجود**  
 ويعينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور كونه صفة الشئ  
 بنفس حقيقة مع ان كل واحد من الموصوف والصفة  
 يشتمل بمغايرة لصاحبه قلت معنى قولهم صفات الذات  
 عين ذاته ان ذاتية ترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة  
 معافاتهم قالوا ببيان كونه الواجب عين العلم والقدرة انه  
 ذلك ليس كافية في انكشاف الاشياء وظهورها عليك  
 بل يحتاج في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف  
 ذاته تع فانه لا يحتاج في انكشاف الاشياء وظهورها عليه  
 الى صفة يقوم به بل المفهومات باسرها منكشفة  
 عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال  
 في القدرة فان ذاته تع موشرة بذاتها لا بصفة زائدة عليها  
 كما في ذاتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون  
 الذات والصفات متحدرة في الحقيقة مغايرة بالاعتبار  
 والمفهوم ومجمعة اذا حقيق الى تلك الصفات مع حصول  
 نتائجها وثمراتها من الذات وحدها اما الاول فلان وجوب  
 الوجود لو كان زائدا على حقيقة كان معلولا لذاته مثل  
 ما سبق انقاؤه العلة بالموجب وجودها استحالة وجودها فالحال  
 ان يوجد المعلول وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات

ضرورة

ضرورة فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهذا  
 مح واما الثاني فلانه يعينه لو كان زائدا على حقيقة كان معلولا  
 لذاته والعلة ما لم يكن متعينة لا توجد فلا توجد المعلول فيكون  
 التعيين حاصل قبل نفسه **فصل في توحيد واجب الوجود**  
 لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب  
 الوجود ومما يميز بامر من الامور وما به الامتياز اما ان يكون  
 تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لانه الامتياز لو كان  
 بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لا شتر كما خارج عن حقيقة  
 كل واحد منها وهو محال بين ان وجوب الوجود بنفس حقيقة  
 واجب الوجود اتقول هنا بحث لان معنى قولهم وجوب  
 الوجود بنفس حقيقة واجب الوجود انه يظهر من نفس تلك  
 الحقيقة ان صفة وجوب الوجود لا ان تلك الحقيقة عين  
 هذه الصفة فلا يكون معنى اشتراك موجودين واجبي الوجود  
 في وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل منهما ان صفة الوجود  
 فلا منافات بين اشتراكهما في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام  
 الحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما محال بكونه مركبا  
 مما به الاشتراك وما به الامتياز وكل مركب محتاج الى غيره اي  
 جزؤه فيكون متمكنا لذاته ههنا فيه بحث لاسبق من ان التركيب  
 الموجب للامكان هو التركيب الخارجى لا الذهنى قيل لم يجوز  
 ان يكون ما به الامتياز امر عارضا لا مقوما حتى يتركب التركيب  
 واجيب بان ذلك يوجب ان يكون للتعين عارضا وهو



خلاف ما ثبت بالبرهان وأقول يمكن توجبه كلام المصنف بالابتوجبه  
 عليه ذلك بان يقال لو لم يكن ما به الامتنان تام الحقيقة فهو اما  
 جزئيا او عارضا وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مبرا  
 اما على الاول فمن النسب والفصل اما على الثاني فمن الحقيقة والتعيين  
 وقد يقال ايضا من ان التعيين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي  
 في اثبات توجيده فان التعيين اذا كان نفس الهيئة كان نوع تلك  
 الماهية مختصا في الشخص بالضرورة أقول فيه بحث لان المعنى  
 عن هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة  
 تعينها عندها وهو غير ثابت مما لا احتمال ان يكون هناك حقائق  
 مختلفة واجبة الوجود تعين كل منها عينه فلا بد مع ذلك من  
 اقام البرهان على توجبه **فصل في ان الواجب لذاته واجب**  
 من جميع جهاته اي ليس له حاله منتظرة غير حاصلة لان ذاته  
 كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع جهاته وانما قلنا  
 ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم يكن كافية فيما  
 له من الصفات لكان شئ من صفاته من غيره فيكون حصول  
 ذلك الغير اي وجوده علة في الوجود تلك الصفة وغيبته  
 اي عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت  
 من حيث هي بلا شرط حضور الغير وغيبته يجب لها الوجود لانها  
 اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب  
 مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها اي الصفة من حضور  
 غيره لحصول بذات الواجب من حيث هي بلا اعتبار حضور الغير

وان

وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته لحصوله بذات  
 الواجب من حيث هي بلا اعتبار غيبته الغير وهما بحث اذ لا يلزم  
 من عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر اذ لم يجب وجوده بما اي ذات  
 الواجب بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته ههنا  
 منقوص بالنسب لبيان الدليل فيها مع ان ذات الواجب  
 غير كافية في حصولها لتوقفها على امور متغيرة للذات ضرورة  
 وقيل الاول في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من  
 الصفات توجبه ذاته وكل ما توجبه ذاته فهو واجب للحصول اما الكبري  
 فقط واما الصغرى فلانها لو لم يصدق لكان وجوب وجود بعض  
 الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم  
 تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات ويلزم  
 كونها موجبة للبعض الذي فرضنا لا غير موجبة اياه من الصفات  
 اذ الموجب للموجب موجب اولاد يكون وجوبه بموجب ثان  
 توجبه وينقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الواجبات  
 الى غير النهاية او ينتهي الى موجب بوجبه الذات ويلزم خلاف  
 المفروض والحاصل ان الذات لو لم يوجب الصفات باسرها  
 لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والنسب وخلاف  
 المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المراد وقول  
 فيه نظر اذ لو لم يمتنع ان يكون كل ممكن موجود قد يبا سواها  
 صفة للواجب **فصل في ان الواجب لذاته لا يشارك**  
 الممكنات في وجوده اي ليس الوجود المطلق بطبيعة نوعية



الوجود هو عين الواجب ووجود الممكنات بل هو مقول عليها  
 قولاً عرضياً بالتشكيك لانه لو كان متشاركاً للممكنات وجوده  
 على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان يجب  
 التجرد عن الالهية او اللاتجرد او لا يجب له شيء منها فان وجب  
 التجرد عن الالهية وجب ان يكون وجود الممكنات باسرها مجرداً عن عارض  
 الالهية لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يخلف وهو ان لا تعقل الشئ  
 مع الشك في وجوده الخارجى المناسب ان يترك هذا القيد اذ الكلام في  
 الوجود المطلق الشئ للذاتى والخارجى فلو كان وجوده نفس حقيقة كان  
 الشئ الواحد معلوماً وشكوكاً في حالة واحدة وهو مع المناسب ان يقال  
 لانا نعقل السبع ونعقل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقة  
 او جزءاً لما كان الشئ الواحد معلوماً وغير معلوم في حالة واحدة  
 او يقال لانا نعقل السبع مع الشك في وجوده فلو كان وجوده  
 نفس حقيقة لما كان الشك ضرورة اى ثبوت الشئ لنفسه بين  
 وكذا لو كان ذاتياً لهما لان الذاتى بين الثبوت لاهود ذاتى  
 له واثبت تفهم ان هذا كله انما يتم اذا كانت الالهية معقولة  
 بالكلية وان وجب له اللاتجرد لما كان وجوده البارى مع مجرداً  
 ههنا وان لم يجب له شيء منها كان كل واحد منهما ممكناً له  
 فيكون لعله فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون  
 ذاته كافية فيما له من الصفات ههنا هي الكلمات الدائرة على  
 الشئ القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين كل مفهوم مغاير  
 للوجود كالانسان فانه ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس

الامر

الامر لم يكن موجوداً فيها قطعاً وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود  
 اليه لم يكن له الحكم بكونه موجوداً فكل مفهوم مغاير للوجود في كونه موجوداً  
 في نفس الامر يحتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه  
 موجوداً الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجوداً  
 الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شئ من الممكنين بواجب  
 فلا شئ من المفاهيم المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان  
 ان الواجب موجود وهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته  
 لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئياً حقيقياً قائماً بذاته  
 ويكون عينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضاً كذلك  
 اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوماً كلياً يمكن ان يكون له افراد بل  
 هو في حد ذاته جزئى حقيقى ليس فيه مكانة تعدد ولا انقسام قائم بذاته  
 منفرد عن كونه عارضاً لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اى  
 المعوي عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور وجود  
 الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان  
 لها نسبة مخصوصة الى حقيقة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة  
 على وجوه مختلفة وانما شئ يتعدى الاطلاع على ماهياتها فالوجود  
 كل وان كان الوجود جزئياً حقيقياً وقال بعض الفضلاء كن سمو  
 يقول ان هذا من ذهب الاولين والاخرين من الحكماء المحققين **فصل**  
 في انه الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن الادة اذ لو كان مادياً لكان  
 منقسماً الى الاجزاء فيفقر اليها وكل مجرد عن الادة مدرك لما يحصى  
 في الفصل الثاني لهذا الفصل فهو عالم بذاته يجب ان يقيّد مجرد عن الادة

الادة



بالقيام بذاته لان الصور العقلية مجردة مع انها ليست عالمه لان وادته  
 حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم المراد ههنا المرادف  
 للعقل هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة ولو احقها عند  
 المذكرت قالوا المذكرت اما جزئي مادي اولاً والاوّل اما ان يكون محسوساً  
 باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس ان يكون  
 ادراكه موقوفاً على حضور المادة فادراكه الاحساس والا فادراكه  
 التخيل وادراكه غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئي المادي  
 فاما ان لا يكون جزئياً بل كلياً او يكون جزئياً غير مادي واما ان كان  
 فادراكه العقل فالباري تعالى عالم بذاته **مبدأية** يندفع بها ما توهم  
 من استحالة علم الشيء بنفسه لان العلم نسبة والنسبة لا يكون  
 الا بين الشيئين المتغيرين بالضرورة تعقل الشيء لذاته لا يقتضيه  
 المتغيرين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حضور  
 حقيقة الشيء مجردة عند المذكرت سواء كانت مغايرة له بالذات  
 او بالاعتبار فان الاعتباري كاف لتحقيق النسبة قطعاً وهذا  
 اعلم من حضور حقيقة الشيء المتغير بالذات للمذكرت عنده  
 ولا يلزم من كذب الاخضر كذب الاعم ولان كل واحد من الناس  
 يعقل ذاته والا كان له اى ككل من الناس فسان احدهما عاقله  
 والاخر معقوله بهف بالضرورة وقد تبينك الاستحالة علم الشيء  
 بنفسه بانه مستلزم لاجتماع الصورتين المتماثلتين وهو محال  
 للجواب انه علم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد يجاب ايضاً  
 بان احدي الصورتين موجودة بوجوه اصيلي والاخرى بوجود ظلي

وبذلك

وبذلك يتبين ان فلا استحالة وايضاً المتنع هو ان يحل المتماثلان  
 في محل واحد لان يحل احدهما في الآخر **فصل في ان الواجب لذاته عالم**  
**بالكليات** لانه مجرد عن المادة ولو احقها وكل مجرد عن المادة ولو  
 اذا كان قائماً بذاته يجب ان يكون عالماً بالكليات اما الصوري  
 فقدم ذكره لا فائدة فيها ذكره لانه مذكورة ملاو لسل واما الكبرى  
 فلان كل مجرد يمكن بالامكان العام ان يعقل وهذا بدعي لا يخفى  
 فيه فان ذاته منزوعة عن العلائق المادية المانعة عن التعقل فاهية  
 لا يحتاج الى عمل بعينها حتى يصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك  
 من جهة العاقل وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد  
 من العقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه اى مجرد سائر العقولات  
 في النفس فان الادراك والتعقل هو حضور صورة العقول في  
 العقل مجردة عن المادة ولو احقها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر  
 العقولات في العقل يمكن ان يقارنه سائر العقولات بذاته  
 اى بالنظر الى ماهيته سواء كانت في الخارج او في العقل لا صحة  
 المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة في العقل فان صحة المقارنة  
 المطلقة اى استعدادها متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدمة  
 على المقارنة في العقل لكونها اعم من المقارنة في العقل فصحة المقارنة  
 المطلقة متقدمة على المقارنة في العقل فلا يتوقف عليها ولا يلزم  
 الدور ولا يتصور مقارنة العقولات في الخارج للمجرد القائم بذاته الا  
 بان تحصل هي فيه حصول الخارج في المحل وذلك لانه كان قائماً بذاته  
 امتنع ان يكون مقارناً للغير بجلوله فيه او جلوه في ثالث والمقارنة



الطلقة المحصورة في هذه الشئ واذا امتنع اثباته منها تعين الثالث  
ومقارنة العقولات في الخارج للمجرد القائم بذاتها لجعلها فيه هي العقل  
فيثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما بسائر العقولات  
وهنا بحث اما اوله فلا يقدم المقارنة ذاتية لها وهو موهوم واما ثانيا  
فلان اللازم من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة في ضمن هذا  
الخاص فجاز ان يصح لذات مجرد المقارنة في ضمن هذا الخاص فقط  
لان ذات مجرد بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعني  
المقارنة العقلية فاذا وجب المجرد في الخارج امتنع المقارنة  
المطلقة لانها اشتراطها الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه  
ان ماهية المجرد وان كانت متحدة في الذهن والخارج الا ان وجودها  
متماثلان فجاز ان يكون الوجود الذهني شرطا للمقارنة او الوجود  
الخارجي مانعها وعلى التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذ كان  
المجرد موجودا في الخارج قائما بذاته واما ثالث فلا يذكره لامتناع  
توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية بالنسبة الى  
القسم الثالث فيلزم احد الامر من اما فاذ كانت الدليل او  
بطلان هذه القدة وكان يمكن لواجب الوجود بالامكان العام  
يجب وجوده له والامكان له حالة مستقرة ههنا المناسب ان  
يجعل كبرى القياس هناك كل مجرد عن المادة يمكن ان يكون عالما  
بالكليات ثم يضم نتيجة القديتين الى ما ذكره هنا فيحصل المطاوع  
يقال هنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له اذ لو لم  
بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقونا على استعداد مادية لقبول

كانت المقارنة  
المطلقة هي المقارنة  
الخاصة

متن قديم  
صحة المقارنة  
المطلقة هي

الفيض

الفيض يكون ما يابى فان قيل لو كان الباري مع عالاه  
بشئ وارشم فيه صورته كان فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة  
لافتقارها الى ما يقوم به فيضته الى موثر هو الواجب اذ لو كان غيرا  
لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير فاعلا لها  
لا ريب ما فيه وهو محال لان القابل هو الذي يستعد للشئ  
والفاعل هو الذي يفعل الشئ والاول غير الثاني لا يمكن تعقل  
كل منهما مع الذبول عن الآخر فيلزم التركيب كونه قابلا وفاعلا  
فلنا لم لا يجوز ان يكون الشئ الواحد مستعدا للشئ التصوري  
اي الصورة ومفيدا له وهذا لان معنى كونه مستعدا للشئ انه  
لا يمنع لذاته ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه مقدم بالعلية على  
ذلك التصور فلم قلتم انها متنافيان اقول السؤال والجواب لا يتطابقان  
في الظن لان محصل السؤال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب  
قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه محقق الجواب انه يقال انما يلزم التركيب  
لو كان القبول والفعل جرتين له وليس كذلك بل هما اضافتان  
عارضتان له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول  
مناف للفعل فلو كان الواجب قابلا يلزم اجتماع المتنافيين فيكون  
لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما سمي  
حصوليا وهو حصول صور الاشياء في المدرك والاخر يسمى حضوريا  
وهو بحضور الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور الغائبة  
بنا اذ ليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور العلوم بحقيقة  
لا يتأله عند العالم وهو اقوى من العلم للحصول ضرورة ان



الكشاف الشئ على الآخر لاجل حضوره بنفسه اقول من تشابه  
عليه لاجل حصول مثاله عنده والظن من كلام المصنف انه ذهب الى ان  
علمه بالاشياء اكثر من علمه بغيره والى ان علمه حضورى وهذا يشكل  
في العلم بالمعدوم واحوالها احد ما المستغنى عن الاحقائق لها  
ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال ان كل المعدوم امر متسمة في العقول  
الحاضرة عند الباري فكذلك الشئ بغير حاضرة عنده ومن اعتقد ان  
علم الباري بالاشياء انفس ذاته اعتقد في العلم بالحقبة لا لا علم ان  
بالاشياء وفيه نظر اذ لا يمتنع  
والجزئيات الغير المتغيرة من حيث جزئية لان  
يعلم اسبابها علما تاما اي من جميع اوجوه فوجب ان يكون علما  
بها لان من يعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم بالذم عنها النتائج  
والا لان علما تاما لكن لا يدركها اى الجزئيات مع  
تغيرها والا لكان يدرك منها ثارة انها موجودة غير معدومة وبار  
انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منها اى الوجود والعدم صورة  
عقلية على حدة واحدة الصورتين لا يتبع مع الثانية فيكون واجب الوجود  
متغير الذات من صورة الوجود بنفسه لان من ان ليس له حالة منتظمة بل  
يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كل منها محل تامل لانهم زعموا ان العلم التام  
بخصوصية العلة يستلزم العلم التام بخصيصيات معلولاتها الصادرة عنها  
بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا انتفاء علمه بالجزئيات المتغيرة من  
حيث جزئية لاستلزامه التغير وهل هذا الاتناقض فان الجزئيات المتغيرة  
معلولاتها واجب كغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه بالغير وقد التجاوا

لدفنه

لدفنه الى تحصيل القاعدة العقلية بسبب مانع هو البقية كما هو دأب  
ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع تمنع اطرافها  
وذلك مما لا يستقيم في العلوم اليقينية كما تقدم الكسوف الجزئى بعينه  
فانك تقول فيه انه كسوف يكون بعد حركة كذا من كذا اشياء  
بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية لكنك ما علمته جزئيا  
لان ما علمته لا يمنع للكل على كثير من وهذا العلم الكلى غير كاف  
لعدم وجود ذلك الكسوف المشخص في هذا الوقت ما لم يعلم  
اليه الشاهدة او التحصيل بل الشاهدة بها العلم بذلك ولما  
لم يكن الحاصل في حق اشئ سوى ما ذكرناه لم يعلم الجزئيات  
الا على وجه كلى قال صاحب الحاشيات المراد بقوله ان اشئ عالم  
بالجزئيات على وجه كلى انه لا يعلمها من حيث ان بعضها واقع  
في الان وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها  
علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وهذا  
كما نرى لما لم يكن مكانا كان نسبتته الى جميع الامكنة على السواء  
فليس بالقياس اليه بعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك  
لما لم يكن زمانا كان نسبتته الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس  
اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الامر  
الواقعة في الزمان فالوجود آمن الازل الى الابد معلومة له كل في وقته  
وليس في علمه كان وكابن وسيكون بل هي دائمة حاضرة عنده  
في اوقاتها بلا تغير اصلا وليس مرادهم ما توهم بعض من انه علمه  
محيط بطبائع الجزئيات واحكامها وخصوصاتها واحوالها



**فصل في الواجب من الاشياء** وجودها ارادية فلا يكون كل ما هو  
 معلوم عند البدء وهو خير مما في لما بهية قابض من ذات  
 المبدأ او كماله مقتضى لفيضه فذلك الشئ مرضي له وهذا هو  
 الارادة واما جوده قالوا هو افادة ما ينبغي للعوض اصلا واورد  
 عليه اي كلام من الدواء الصحيح والمزيل للمرض مفيد لما ينبغي لا  
 لعوض مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق في شرح الاشياء  
 بان الجود هو افادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض والدواء لا يفيد  
 بالذات الا كفيته في البدن طاية له او مضادة للمرض ثم انها  
 توجب الصحة او ازالة المرض فهو لا يفيد بالذات الصحة  
 او ازالة المرض وفيه نظر لانه افادة الدواء بالقياس الى الصحة  
 او ازالة المرض وان لم يكن افادة اولية لكنه يفيد بالذات تلك  
 الكيفية الملازمة للطبيعة او المضادة للمرض وهي مؤثر مرغوب فيجب  
 ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها وحق الجواب انه المقصد معتبر  
 في مفهوم الجود فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد وشوق  
 الى كماله او يفعل لانه نظام الخيرة في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي  
 لا لغرض وشوق الناسيب ان يقال اما ان يفعل لقصد وشوق الى  
 كماله ولا الاول مح لا يثبت ان واجب الوجود ليس له حال مستقرة  
 والقسم الثاني حق وهو الجواد لا يقال انه يفعل الخالي عن العرض  
 عبثا لاننا نقول العبث ما كان خاليا عن الفوائد والنافع واقباله  
 مع مشقة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته فكيفها يستاسبها  
 باعثة على افداه وعلا مقتضية لفاعلية فلا يكون اغراضا وعلا

غاية

غاية لافعاله حتى يلزم استكمالها بما بل يكون غايات ومنافع الافعال  
**الفصل الثالث في اللانكته** وهي العقول المجردة وقد يطلق على النفوس  
 الفلكية وغيرها ايضا ويشتمل على ربعة فصول **فصل في اثبات**  
**العقل برأيه** ان الصادر عن المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط  
 لانكته فيه بوجه من الوجوه والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما في  
 وذلك الواحد اما ان يكون هيسولي او صورة او عرضا او نفسا  
 او عقلا لم يعرض للجسم من اقتسام الجوهر لانه مركب من  
 الهيسولي والصورة لا جاز ان يكون هيسولي لانها لا يقوم بالفعل  
 بدونه الصورة فلا يكون علة للصورة والصادر الاول يجب  
 ان يكون علة لجميع ما عداه اما بواسطة او بغير واسطة ولا جاز ان  
 يكون صورة لانها لا تقدم بالعلية على الهيسولي لما في ولا جاز  
 ان يكون عرضا لانه لا وجود قبل وجود الجوهر الذي قام به  
 ذلك العرض لان ذلك الجوهر بشرط وجوده ولا يجوز ان يكون  
 ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته عين ذاته  
 ولا جاز ان يكون نفسا والالكان فاعلا قبل وجود الجسم  
 ومع او النفس هي التي يفعل بواسطة الاجسام فعيان ان يكون  
 عقلا وهو الباطن وفيه نظر من وجوه متعددة يظهر عليك بعد  
 تذكر السوابق وايضا لا يمكن ان الواجب واحد من جميع الوجوه  
 بل له جهات اعتبارية كالسدوب والاضافات ويجوز ان  
 يكون تلك الجهات شروطا لتاثيره فيتعد انثاره كما جوزوا  
 تعدد اثار العلول الاول بحسب جهات الاعتبارية وايضا لا يمكن



ان النفس لا يؤثر الابالة جسمانية بل قد يؤثر بدونها وبعض  
 خوارق العادات كالعجزة والكرامة والسحر من هذا القبيل  
 على ما صرحوا به فان قيل فيكون مستغنية عن المادة في الذات  
 والفعل ولا يعني بالعقل الا هذا قلنا العقل هو الجوهر المستغنى  
 عن المادة في ذاته وفي جميع افعاله والمحتاج الى المادة في بعض  
 افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر الاول  
 هو النفس ويكون ايجادها في اول المرتبة بدون الالة **فصل**  
**في اثبات العقول بربانها** ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك المتكثرة  
 المعلومة وجودها بمشاهدة اختلاف فلكات الكواكب بالرصد  
 اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او فلكا كما تكثرة بان يكون  
 بعضها مؤثرا في بعض او عقولا متكثرة لا جاز ان يكون عقلا  
 واحدا لا يستحال صد جميع الافلاك عن عقل واحد لا جاز  
 ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني والثالث  
 لان الفلك لو كان علته لفلك اخر فاما ان يكون الحاوي علته  
 لوجود المحتوي او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه اي المحتوي  
 احسن لكونه اقرب جبر من الحاوي الى العناصر القابلة لكونه  
 والفساد وهي احسن من الافلاك الغير القابلة لهما والا قرب  
 الى الاحسن احسن من الاجد منه واصغر وفيه بحيث اذرتما  
 كانه المحتوي اكثر شخانة من الحاوي بحيث يزيد على الحاوي بحسب  
 السافة فيكون اعظم منه حجما وان كان الحاوي اصول منه قطرا  
 والاحسن الاصغر استحالة ان يكون سببا للاشرف الاعظم لا يخفى عليك

ان هذا خطا في الامة به في المقامات البرهانية ولا جاز ان يكون الحاوي  
 علته لوجود المحتوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحتوي  
 مشاعرا من وجوب وجود الحاوي لان وجوب وجود المعلول  
 مؤخر عن وجوب وجود العلة واذا كان كذلك فعدم المحتوي مع  
 وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده لا يكون مستغاليا بل يكون  
 ممكنا والا لكان وجوده اي المحتوي معه اي مع وجود الحاوي  
 لا مشاعرا عنه في المرتبة ههنا واذا كان عدم المحتوي مع وجود الحاوي  
 اي في مرتبة وجوده ممكنا لكان وجوده ممكنا لانه في تلك المرتبة  
 لان وجوده ممكنا في داخل الحاوي وعدم المحتوي في داخله متلازمان بحيث  
 لا يمكن انفكاك احدهما عن الاخر في نفس الامر وفي التصور ايضا  
 فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب في مرتبة كان الاخر ايضا ممكنا  
 غير واجب فيها فوجوده والحلا يكون ممكنا في مرتبة وجوده للحاوي  
 ووجوبه كما ان عدم المحتوي كذلك ههنا ضرورة ان وجوده للحلا  
 مستغنى لانه فلا يكون ممكنا في مرتبة اصلا لان ما بالذات لا يتخلف  
 ولا يتخلف وقد يقال لان التلازم بين عدم المحتوي ووجوده للحلا  
 لانه لو فرضنا عدم الحاوي والمحتوي معا فاحد المتلازمين اعني  
 عدم المحتوي متحقق مع انتفاء الاخر اعني وجوده للحلا اقول فيه  
 بحث لان عدم المحتوي ووجوده للحلا فيما نحن فيه متلازمان  
 كما بيناه ولا حاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن  
 يمكن الناقشة بان الحاوي ليس علته لطلق المحتوي بل المحتوي  
 معين فوجوده للحلا وان استلزام عدم المحتوي المعين لكن عدم



المحوى المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا يلزم بينهما وقد يقال جوب  
 ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والاخر واجبا بالغير  
 كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما في مرتبة  
 امكان الاخر فيها فان قلت كيف جاز ان يتخالف المتلازمان  
 في الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب  
 بالذات فيلزم الامكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع  
 احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه عن الاخر وانما يقتضيه  
 امكان ارتفاعه نظرا الى الاخر فظهر ان المؤثر في الافلاك عقول  
 متحركة قيل لم لا يجوز ان يكون المؤثر في الفلك نفسا او عرضا و  
 اجيب عن الاول بان المؤثر لو كان نفسا لكان تائرا فيه بوطنة  
 الجسم الذي هو الاله في صدور افعاله عنها واذ كان كذلك  
 لزم تقدم ذلك للجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاو بالنسبة  
 اليه او محوى وتبين بطلانها باذكريا وعن الثاني بان العرض ضعف  
 من الجوهر والاضعف يتبع القوة لا يتقوى وبانه لو كان مؤثرا  
 في الفلك لاحتاج ذلك العرض في تائره الى المحل فمحل ان كان  
 فلما اوتفاز منه بالزم من كونه المؤثر فلكا او نفسا وان كان  
 عقلا لزم منه المطلق لا يتقار كل واحد من الافلاك ح الى عرض قائم  
 بعقل على حده لا امتناع قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل  
 واحدة لا استلزام تركيب العقل فتعدد العقول بحسب تعدد  
 الافلاك وهو المطلب فتمسك **هدية** لما كانت مظنة ان يعارض  
 الدليل القائم على ان الحاوي لا يكون علة للمحوى بان يقال الحاوي

للكل

لكل مثلا اي الفلك الاعلى وبسبب المحوى اي العقل الثاني معا  
 لكونهما معلولي علة واحدة هي العقل الاول كما سيأتي والعقل الثاني  
 متقدم بالعلية على المحوى فيلزم تقدم الحاوي على المحوى بالعلية لان  
 مع التقدم متقدم اجاب بانه وجود الحاوي وبسبب المحوى وهو  
 العقل الثاني معا مع ان السبب متقدم على المحوى ولكن الحاوي  
 ليس متقدم على المحوى لان السبب متقدم بالعلية واما مع التقدم  
 بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون متقدما  
 بالعلية والالزم اجتماع العلتين المستقلتين على معلوله واحد  
 بالشخص فكان محتاجا الى كل منهما للعلية مستغنيا من كل منهما  
 بالنظر الى الاخر **هدية** لما سبق الى بعض الاوامر ان الخلاء  
 ممكن لان كلا من الحاوي والمحوى ممكن لذاته بخارجيهما  
 وهو مستلزم لامكان الخلاء اجاب بان الحاوي والمحوى كل  
 واحد منهما ممكن لذاته ولكن ذلك لا يقتضي الخلاء لان الخلاء يلزم  
 من ذلك اذ الجسم الذي هو في جوفها يكون هو المحدد للجهاات  
 على تقدير انتفاها محال ما وراء ذلك الجسم على تقدير انتفاها  
 محال ما وراء محدود للجهاات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا طلاء  
 اذ لا مكان هناك فكذا حال ما وراء الجسم المذكور على ذلك التقدير  
 فلا يلزم من انتفاها الخلاء وانما يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوي  
 وعدم المحوى وذلك غير ممكن لان الحاوي وبسبب المحوى متلازمان  
**فصل في اربعة العقول** **هدية** اربعة العقول ما وجد في الازل وهو الزمان  
 العبر النشأ من جانب الماضي والابدي ما وجد في الابد وهو الزمان



الغير المتأهلي عن جانب استقبالها كونها ارضية فلو جوه احدا  
 وهو المذكور ههنا ان واجب الوجود مستجمع لجملة الابد منه في  
 تأثيره في معلوله والا لكان له حالة منتظرة ههنا فيه ايها المتكثر  
 في علته العقل الاول والناسب ان يقال ان الواجب بانفراج علته  
 ثمة لمعلوله الا قبل اذ لو انتفى الى غير فان كان مقارنا له كان له  
 صفة زائدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا  
 عنه كان ممكنا معلولا له سابقا على فرضنا معلولا او لا ههنا  
 والعقول ايضا مستندة بجملة الابد منه في تأثير بعضها في بعض  
 لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان شئ منها  
 حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كحما فيكون هي اي العقول  
 لمقارنتها الا ان المادي مادية ههنا ويلزم من هذا الدليل ان  
 لان المعلول يجب وجوده عند وجود العلة التامة ويكون ان يستلزم  
 بان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديان كل حادث زمانيا  
 مسبوق بمادة ههنا ههنا اذ لو كانت ابدية فلا تلو ان عدم شئ  
 منها لانعدام امر من الامور المعبرة في وجودها فيكون الباقي  
 مع او شئ من العقول قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعبرة  
 في وجود كل منها المتغيرة لذات العلة احوال لذات العلة مقارنته  
 لها ههنا **فصل في كيفية توسط العقول بين الباري وبين العالم**  
**الحج** قد مر ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو  
 العقل المحض والافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك فيها  
 كثرة فيكون مباديها كثيرة لما بين ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد

والعقل

تعلقان

والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار  
 صدورهم عن واجب الوجود اذ لو كان الكثرة فيه من حيث  
 انها صادقة الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب  
 بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود  
 فيلزم وجوب الوجود بالغير والكان الوجود لذاته فيكون  
 باحدهما من الاعتبارين مبدء للعقل الثاني وبالا اعتبار الاول  
 مبدء للفلك الاعظم والمعلول المشترك يجب ان يكون تابعا  
 للجهة التي هي اشرف في العقل فيكون با هو موجود واجب  
 الوجود بالغير مبدء للعقل الثاني وباهو موجود ممكن الوجود  
 لذاته مبدء للفلك الاعظم قال الامام في المختصر انهم خبطوا في  
 اعتبار ما في العقل الما دل جهتين وجوده وجعلوه علة للعقل  
 والكانه وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر بدلهما بغير الوجود  
 والكانه علة لعقل وفلك وتارة اعتبر وافية كثرة من ثلثة اوجه  
 وجوده في نفسه ووجوبه بالغير والكانه لذاته وقالوا يصدر عنه  
 لكل اعتبار اي فبا اعتبار وجوده يصدر عنه عقل وباعتبار  
 وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار الكانه يصدر عنه فلك  
 تارة من اربعة اوجه فزادوا عليه بذلك الغير وجعلوا الكانه علة  
 لميولي الفلك وعلة علة لصورة واعترض ههنا با سبق الاشارة  
 اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كن في ان يكون الواحد مصدرا  
 للمعلولات الكثرة فذات الواجب تع يصلح ان يجعل مبدء  
 الماهيات باعتبارها من كثرة السلوب والاضافات

من غير ان يجعل معلولاته واسطة في  
 ذلك ويجوز بان الصادر الاول عنه ليس  
 الا واحدا واجيب بان السلوب والاضافات



لا يثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت الغير لم  
الدور و قد بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها  
يتوقف على تعقل الغير فلا دور والظاهر ان سلب شئ عن شئ  
لا يتوقف على تحقق شئ من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين  
فلا يتصور تحققها الا بعد تحققها ولكن ان بين كيفية كثر الجهات  
المقتضية لا مكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك  
بان يقال اذا فرضنا مبدء اول وليكن آ و صدر عنه شئ واحد  
وليكن  $\beta$  فهي في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر  
عن  $\beta$  متوسط  $\gamma$  شئ وليكن  $\delta$  وعن  $\delta$  وحدة شئ وليكن  $\epsilon$   
فيكون في ثمانية المراتب شيان لا تقدم احدهما على الاخر وان جوزنا  
ان يصدر عن  $\epsilon$  بالنظر الى شئ اخر  $\zeta$  في ثمانية المراتب  
ثم اشياء ثم من الجائز ان يصدر عن  $\zeta$  عن متوسط  $\eta$  و  
وحدة شئ ويتوسط  $\theta$  وحدة ثان ويتوسط  $\iota$  دمعان ثالث  
ويتوسط  $\kappa$  رابع ويتوسط  $\lambda$  خامس ويتوسط  $\mu$  سادس  
ويتوسط  $\nu$  سابع ويتوسط  $\xi$  ثامن ويتوسط  $\omicron$  تاسع  
ويتوسط  $\pi$  عاشر وعن  $\pi$  وحدة عاشر وعن  $\pi$  وحدة حادي عشر  
عن  $\pi$  ثنائي عشر ويكون هذه كلها في ثلثة المراتب ولو جوزنا  
ان يصدر عن السافل بالنظر الى ما فوق شئ واحد غيرنا الترتيب  
في المتوسطات التي تكون فوق واحدة صارت في هذه المراتب  
اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثرة للثبوت  
عدد في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحقق في شرح الاشارات موافقا

لاني التلويحات وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك  
وكذلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر والعقل  
عاشر وهو المبدأ الفيض والمدرجات تحت فلك القمر وهو العقل العاشر  
لكثرة فعله وثانيته في عالم العناصر وسمى بلبان النسخ جبرئيل فيصدر  
عنه الهيولي العنصرية والصورة للجسمية والصورة النوعية المختلفة  
بشرط استعداد الهيولي العنصرية وليس استعداد الهيولي بقول  
الصورة من جهة العقل الفارق والالاما يتغير الاستعداد اذا العقل  
ثابت لا يتغير فيه بل استعدادا بسبب الحركات السماوية فان تلك  
الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها استعدادات  
هيولي العناصر فمما حركته حادثة تستدعي وضعها حادثة تقتضي  
حدوث استعداد في الهيولي موجب لفيضها صورة حادثة  
من العقل الفعالي على الهيولي وكل حادث مسبوق بشرط سبق  
حادث اخر المناسب لنا يقال مسبوق بحادث لان الحركات  
المحدثة بل سائر الحوادث اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث  
اخر لا سبيل الى الاول واللازم دوام الحادث فتعين الثاني وهذه  
للمحادثات اما ان يوجد على الاجتماع في الوجود او على التعاقب لا سبيل  
الى الاول واللازم اجتماع امور لها ترتيب في الوجود بلا نهاية وهو مح  
فقبل كل حركة حادثة هذا غير ما ذكره وقبل كل حادث حادث لالاي  
اول وهو البطو هنا بحث اذ للحصر المذكور اولا انما يتم اذا اقيم الدليل  
على نفي حادث وهو اول الحوادث واذا بين ذلك فكل ما ذكره مستند  
والدليل على نفي ذلك ان العلة الثابتة للمحادثات لا يجوز ان يكون قديمة



بجميع اجزائه والارزاق قدم الحادث فالعلة الثانية للحادث مستقلة لا محالة  
 على جزء حادث وهذا الجزء الحادث من العلة الثانية له ايضا علة تامة  
 مستقلة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية قالوا الحركة الفلكية حالة مستمرة  
 في ذاتها مستقلة لتجددات انتقالية وضعيفة بلا بداية وهي الوساطة  
 بين عالمي القدم والحديث ولولاها لم ينصور ارتباط احدهما بالآخر  
 لان الحادث لا يكون علة التامة باسرها قديمة والقديم اذا كان علة  
 تامة لشئ لا يتخلف عنه معلولة فلا يترقى حادث في سلسلة علة  
 الى قديم ولا ينزل قديم في سلسلة معلولات الى حادث بل لا بد  
 هناك من امر ذي جهتين استمراره وعدم استمراره فمن حيث  
 استمراره مستند الى قديم ومن حيث عدم استمراره المتحددة لل  
 المتعاقب لالي الاول بعينه سببا لبقية الحوادث من القديم  
 فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتيب امور غير متناهية مجمعة في الوجود  
 قلنا لاننا اذا اخذنا جملتين احدهما من مبداء معين الى غير النهاية  
 والاخرى ما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية الناقصة على الاولى  
 الزائدة بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاول  
 والثاني بالثاني وهما جزمهما ان يتباينا الى غير النهاية بان يكون  
 بازاء كل واحد من الجملة الاولى واحد من الجملة الثانية او ينقطع  
 الثانية او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول والآن كان الزايد  
 مثل الناقص في عدد الاحاد هف ينزوم الانقطاع بكونه الجملة  
 الثانية متناهية والاولى زايدة عليها بعدد متناه والزايد على  
 المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيلا ينزوم تناهي الجملتين

في

في الجهة التي فرضنا يا غير متناهين فيها وانما اعتبرنا قيدي الاجتماع  
 في الوجود والترتيب لان الاحاد اذا لم يكن موجودا معاني  
 الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع احاد احدها  
 بازاء احاد الاخرى ليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها  
 منفصلة في الذهني دفعة بين العلوم انه لا يتصور وقوع احاد  
 احدي الجملتين بازاء احاد الاخرى الا اذا كانت الاجاد موجودة  
 معا في الخارج او في المذهب وكذا اذا كانت الاحاد موجودة  
 معا ولم يكن بينهما ترتيب بوجه كالكفوس الناطقة لا يتم التطبيق  
 او لا يلزم من كونه الاول بازاء الاول كونه الثاني بازاء الثاني و  
 الثالث بازاء الثالث وهكذا الجوار ان يقع احاد كثيرة من احدها  
 بازاء واحد من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاول  
 واعتبره بازاء كل واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على احتساب  
 ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك  
 تطبيق وبظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع اليوم والعقل  
 واستوضح ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين جملتين ممتدتين  
 على الاستواء وبين اعداد الخصص فانك اذا طبقت طرق احد  
 الجملتين على طرق الاخر كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احدها  
 بازاء جزء من الثاني وليس الحال في اعداد الخصص كذلك بل  
 لا يدرك في التطبيق من اعتبار تفاصيلها وقد يقال وقوع  
 كل واحد من احاد الجملة الناقصة بازاء واحد من احاد الجملة  
 التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة

في رتبة ترتيب الوجود في  
 الخارج او ليس بمجموعة  
 خارج



والن لم يكن بين احادها ترتيب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا  
حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة احادها  
مفضلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الفرض الى ملاحظة الممكن  
ملاحظة اجالا فبما ان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتكافئة  
الموجودة معالج مطلقا سواء كان بينهما ترتيب او لا **الحاجة**  
**في احوال الشدة الاحقة** للنفس الناطقة وفيها ست هدايا  
لازالة اودام المنكرين بآيات فيها **هداية** النفس الناطقة بعد  
خراب البدن اما ان تفرد او تتعلق **بدن** اخر على سبيل  
التسليم او تبقى موجودة بلا تعلق **لا سبيل** الى الاول والنفس  
لا تقبل الفساد والالكان فيها شئ بمنزلة المادة يقبل الفساد  
وشئ بمنزلة الصورة **يفسد** بالفعل لان الفاسد بالفعل غير  
القابل للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد  
يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع القبول فيه  
بحيث اذ ليس معنى قبول الشئ للعدم والفساد ان ذلك  
الشئ يبقى متحققا ويحل فيه الفناء على قياس قبول الجسم  
للاعراض الحادثة فيه بل معناه ان ذلك الشئ يعدم في الخارج واذا  
حصل ذلك الشئ في العقل ويصور العقل معه العدم الخارجي كان  
العدم الخارجي قائما به في العقل على انه متصف في حد نفسه في العقل  
لان الخارج اذ ليس في الخارج شئ وقبول عدم قائم بذلك  
الشئ فيكون مركبة هفت قيل ان يلزم تركبها لو كان محل الكثرة  
الفساد واخلالها وهو محمول ان يكون امر خارجا عنها

مباينا

مباينا لها وهو البدن فان البدن كما جاز ان يكون محلا  
لا مكان وجودها وحدوثها كما مر جاز ايضا ان يكون محلا لا مكان  
عدمها وفي **ادب** وقد يجاب بان النفس الناطقة وان  
كانت مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له ومقرنة  
فيه ليصير له لها في تحصيل كما لانها الذاتية فبعد الارتباط الذي  
بينها هو جهة مقارنة النفس للبدن فمن هذه الجهة جاز  
ان يكون البدن محلا لا مكان وجود النفس وحدوثها على  
معنى ان يكون مستعدا لوجودها متعلقة به فيكون البدن  
محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لامن حيث  
انها مباينة اياه بل هو محل الاستعداد وتعلقها به وتقرنها فيه  
وحيث توقفت تعلقها به على وجودها في نفسها كان هذا الاستعداد  
منسوبا اولاد بالذات الى تعلقها اعني وجودها من حيث  
انها متعلقة به وثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها فهذا  
الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة  
في ذلك الى استعداد منسوب اولاد بالذات الى وجودها  
في نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانه من حيث وجودها  
في نفسها مباينة له والشئ لا يكون مستعدا لما هو مباين  
له بالبدن ومن هذه الجهة ايضا جاز ان يكون البدن محلا  
لا مكان فساد النفس على معنى ان يكون مستعدا لعدم  
النفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد  
عدمها من حيث انها مقارنة لامن حيث انها مباينة اياه



بل هو محل الاستعداد انقطاع تدبيره عنه لكن لما لم يتوقف  
 انقطاع تدبيره على عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد  
 منسوباً الى عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكفي  
 هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلاً بل لا بد له من استعداد  
 اخر وقديسين استناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز  
 ان يكون محلاً لا مكان نفس والنفس مع انه محل لا مكان وجوده  
 ولا سبيل الى الثاني لان النفوس حادثة مع حدوث الابدان  
 على ما مر فيكون التسامح محالاً لان البدن الصالح للنفس كاف  
 في فيضان النفس عن مبداءها فكل بدن يصح ان يتعلق به  
 نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التسامح تعلق  
 بالبدن الواحد نفسان مدبرتان له قيل عليه انحصار شرطه  
 فيضان النفس عن مبداءها في حدوث استعداد البدن ثم  
 يجوز ان يكون مشروطاً بغيره لا يصادف استعداد البدن  
 لتعلق النفس به نفساً موجودة قد بطل بدنها في حالة كمال  
 ذلك الاستعداد فلا فيضان من نفس اخرى عن المبداء لا انتفاء  
 شرط الفيضان وهو محال بالبدنية اذ لا يشترط كل واحد من ذلك  
 الانفصال واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق  
 وهرنا بحث لان ما ذكره بطلان التسامح موقوف على حدوث  
 النفس وبياناً على ما ذكره قبا قيل موقوف على بطلان التسامح  
 بوجهين احدهما لا يتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس  
 المتعلقة بهذا البدن لو كانت متعلقة قبله مبدئية اخر لم ان يتذكر

في اشارة اليه  
 فيلزم الدور  
 وقد استدل  
 على بطلان التسامح

شين

شيناً من احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس  
 الباقي كما كان واللازم بقطعاً واعتراض بان التذكر انما يلزم لو لم يكن  
 التعلق بذلك البدن شرطاً والاستغراق في تدبير البدن الاخر  
 مانعاً وطول العهد منسباً وتلخيصها انها لو تعلقت بعد مفارقة  
 عن هذا البدن ببدن اخر لم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكه  
 على عدد الابدان الحادثة قطعاً والتالي بطل بالمشاهدة فانه قد  
 يحدث وباء عام فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار  
 طويله بيان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن واحد مثلاً  
 فاما ان يتعلق بالبدن الحادث احدي نفس الهالكين فقط  
 فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاها فتجمع على بدن واحد نفسان  
 او ثم يكون هناك النفس واحدة كانت متعلقة بكل البدنين  
 الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحدة باكثر من بدن واحد  
 والتوالي ظاهرة البطلان واعتراض عليه بانه انما يلزم ما ذكر لو كان  
 التعلق ببدن اخر لازماً بالبدنية على الفور واما اذا كان جائزاً اولاً  
 ولو بعد حين فجواز ان لا ينتقل نفوس الهالكين الكثيرين او  
 تنتقل بعد حدوث الابدان الكثيرة وما ذكره من التعطل مع  
 انه لا حاجة على بطلانه فليس يلزم لان الابدان بالكمالات او  
 الشانم بالكمالات شغل **مبدئية** اللذة او راحة الملايم من حيث  
 هو ملايم فائدة الخيشية ان الشين قد يلايم من وجهه ووجه كالدور  
 المراد اعلم ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملايم من حيث اشتماله  
 على النجاة وغير ملايم بل مناف من حيث اشتماله على التنفير الطبيعية







هو منافر والمنافر للنفس الطائفة انما هو الهيئة المضادة  
للكمال من الجهل والركب والجهل البسيط والخلق المذموم فالنفس  
اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة للكمال  
اذكرت المنافر من حيث هو منافر فيعرض لها الالم العقلي  
وانما لم يزل قبل المفارقة لانها لما كانت مستغلة بالجموسات  
منغصة في العلايق البدنية ولم يكن تعقلاتها صافية عن  
الشوائب العارضية والظنون والاولام الكاذبة لم تنبذ نفقها  
وفوت كمالها بل ربما تقيلت اضداد الكمال كما لا فرحت  
بعقايدها الباطلة واشتاق الوصول معتقداتها واذا  
فارقت صفت تعقلاتها وشعرت بفوت كمالها وامتناع  
نيلها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى فيه التباس **مصدر**  
النفس الكاملة بتصورات حقايق الاشياء وبالاعتقاد  
البرانية الجاذبة المطابقة الثابتة اذا حصل فيها التنزه  
عن العلايق الجسمية والهيئات الردية اتصلت بعد  
مفارقة البدن بالعالم القدس في حضرت جلال رب العالمين  
في مقعد صدق الاضافة الى الصدق لتحقيقه او لتبنيه على  
ان النفس تناله بصدق القول والنية عند ملك مقدر  
وقال الله تع الذين امنوا ولم يلبسوا اياهم بظلم اولئك  
لهم الامم وهم مهتدون فان لم يحصل التنزه عن العلايق  
الجسمية لم يبق فيها الهيئات الردية وميلها الى الله هو  
تصير بسبب تلك الهيئات والميل مجبوبة عن الاتصال

بالسعادة

بالسعادة وتبقى مستيافة الى مستهيئاتها التي انفتحت  
اشتقاق العاشق للمحب الذي لم يبق له رجاء الوصول فيتأوه  
بما اذى عظيمه لكن ليس هذا الامر لازما بل الامر عارض غير لازم  
في زوال الالم الذي كان لاجله حال صاحب التلويحات  
الجهل المركب هو الذي لا يرجي فيه النجاة بل ينادى وما كان  
بسبب عوارض فيزول ولا يدوم واعترض عليه بان  
النفس ذوات العقائد الباطلة الجارئة بانها حققة اذا  
فارقت الابدان فان جازان يزول عنها ذلك الجرم فلينجز  
زوال العقائد الباطلة ايضا عنها وحينئذ يصير من اهل السعادة  
وان لم يجز فلا يكون لها شعور بنقصانها كما لم يكن قبل  
الموت فلا يكون مستثناة معذرة واجيب بان النفس  
الكاملة تمثل صور العقولات فيها على ما هي عليه وانما تمتد  
بمشاهدة ما كنسبه ووجدان ما ادرته على الوجه الذي ادرته  
فكانها كانت ذوات الادراك فقط فصارت مع ذلك  
ذوات نيل ويتم بذلك التذاد والالتصاق تمتد اضداد الكمال فيها  
واعقدت انها كمال ورجبت الوصول الى ما ادرته فانها لا محالة  
تفقد بعد الموت ما رجبت فنجيب وتصير معذرة بفقدان ما رجبت  
والوصول اليه لا يزول الجرم عنها **مصدر** النفس من طرفة السائر  
او ظهر لها ان من شأنها ادراك الحقايق بمسبب الجهل متعلق  
بعقلها من المعلوم لزم لها من هذا الكسب شوق الى الكمال  
لكن ذلك مشوق كائن فيها لا يظهر ظهورا معذرة ما دامت



متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تنهيهما عن ذلك الشوق  
 فاذا فارقت البدن فكل شوقها ظهرا واما وليس معها سبب  
 الكمال والنية اي البدن وقواه يعرض لها الالم العظيم بملاحظة  
 تكاسلها عن اجتناب الكمال عمدة تعلقها بالبدن واستغناءها  
 بتحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكثارات من اللذات الحسية  
 والوهمية فهو المثار الروحانية الوفرة التي تطلع اي تعلو  
 على الافئدة اي اواسط القلوب **هذه** النفوس الناطقة  
 التي لم تكن سبب العلم والشرف والاشفاق اليه ايضا اذا  
 فارقت البدن وكانت خالية عن الهيبات البدنية الروية  
 حصل لها النجاة من العذاب والخلص من الالم لا متناه  
 الم الشوق والهيبات المضادة فكانت البدنية اذ في اي القرب  
 الى الخلاص من فطانه براء اي ناقصة توجب مجر الشوق قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم اهل الجنة البدن واما الالم يكن حاله عن الهيبات  
 البدنية فاشتات الى مقتضيات تلك الهيبات فتتلم بقضاء  
 البدن الذي به كانت متمكنة من تحصيل تلك مقتضيات  
 وتبقى في كدر الهيبات مبيدة تبلاسل العلايق فيكون في غصة  
 وعذاب اليم لكنه غير دائم هذا هو المشهور بين الجمهور وقال  
 اهل التناسخ انما سبق مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التي  
 خرجت فورها الى الفعل ولم يبق شيء من الكالات الممكنة لها  
 بالقوة فصارت ظاهرة عن جميع العلايق الجسمانية وتخلصت  
 الى عالم القدس واما النفوس التي تبق شي من كالاتها



بالقوة

بالقوة فانها ممدومة الابدان الانسانية وتنقل من بدن  
 بدن اخر حتى يبلغ النهاية فيما هو كمالها من علومها واخلاصها  
 فتح تبقى مجردة مبطلة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال  
 تناسخا وقيل ربانزلت من البدن ثلاث الى البدن حيوان  
 يناسبه في الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للحياني  
 ويسمى مسخي وقيل ربانزلت الى الاجسام النباتية ويسمى  
 رسيحا وقيل الى الجهادية كالعاون والبساط ويسمى فنيحا  
 وقد يقال هي تتعلق ببعض الاجرام السماوية بالاستكمال  
 ومن اراد الاستقصاء في الحلة والوقوف على مذهب  
 الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزيده الاسرار واطنى الزواجب  
 على الطالب الحق طالع الكتب الشريفة اي على وشهاب  
 الدين المقتول قدس سرها وتوق طوبى بها طور غر قدره  
 كالكتب الاخر وتوفيق الوصول اليه ثمانية الاكبر  
 فرغت من تاليفه في شوال سنة ثمانين  
 وثمانائة الهجرية رب غفر وارحم وتجاوز  
 عما نعلم قال الله تعالى انه عليم  
 المهدى واولنا للاخرة والاولى  
 والذين جاهدوا فينا  
 لنهدينهم سبلنا وانهم  
 لمع المحسنين



Dünya	ive U	ülünha
KİTAP	Hacı Beşir Ağa	
YERİ	Nispetiye	
Eski	416	